



المركز المصري
للأفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يناير 2025



السياسة الدفاعية لألمانيا واليابان

إعادة قراءة للتاريخ



ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام

د. خالد عكاشة

نائب المدير العام

اللواء محمد إبراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

تحرير وإشراف

د. دلال محمود

إعداد

آية عبد العزيز

الشيمااء عرفات

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

100 شارع المبرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

[f](#) [t](#) [i](#) [g](#) /ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

04

مقدمة

14

التغيير في السياسة الدفاعية الألمانية:
تقييم الدوافع منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الروسية-الأوكرانية

41

من الكمون للتأثير:
السياسة الدفاعية اليابانية في ضوء الحرب الروسية على أوكرانيا

67

الخاتمة

الدفاعية هي ما تجعله يتداخل مع غيره من المفاهيم التي تجمع أيضا بين البعد العسكري والبعد السياسي، مثل: مفهوم العقيدة العسكرية، مفهوم السياسة العسكرية، مفهوم الأمن.

ولا يكتمل توضيح مفهوم السياسة الدفاعية بدون تمييزه عن غيره من المفاهيم المتداخلة والمرتبطة معه في ذات الوقت، ثم توضيح علاقته بهذه المفاهيم، وأهمها: مفهوم العقيدة العسكرية، مفهوم السياسة العسكرية، مفهوم الدفاع، مفهوم الأمن.

أولاً: مفهوم السياسة الدفاعية (سياسة الدفاع):

إن السياسة الدفاعية من المفاهيم التي تستخدم بشكل مترادف مع مفهوم السياسة العسكرية في بعض المصادر حتى المتخصصة منها في بعض الأحيان، ولعل هذا التداخل والخلط بينهما يعود للطبيعة المزدوجة لها التي تجمع بين البعدين العسكري والسياسي. ومن الملائم تقديم التعريفات المتعددة للسياسة الدفاعية، لتوضيح خصوصيتها وتمييزها عن السياسة العسكرية تحديداً، ومن أهمها¹:

تتداخل السياسة الدفاعية مع غيرها من المفاهيم ليس بين غير المتخصصين فقط، بل بين المتخصصين في الدراسات العسكرية والأمنية أيضاً حسب المدرسة الفكرية التي يتبعونها وما إذا كانت تنتمي للاتجاه المحافظ (المدرسة الشرقية في العلوم العسكرية) أو الاتجاه الليبرالي (المدرسة الغربية في العلوم العسكرية)، وهي الأكثر انتشاراً بين الأدبيات المنشورة. ووفقاً لها يمكن تعريف السياسة الدفاعية في مفهومها العام بأنها «الإطار الذي يحدد اتجاهات الإستراتيجية العسكرية وخطوطها العامة، وهي حلقة الاتصال بين الجانب المدني والجانب العسكري في الدولة، وهي التي تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية ودورها واستخدامها وحجمها وصولاً لتحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة». بعبارة أخرى، فإن السياسة الدفاعية هي الكيفية التي تنفذ بها السياسة العامة للدولة في المجال العسكري.

وهذا يعني أن مفهوم السياسة الدفاعية يجمع بين بُعدين البعد العسكري والبعد السياسي، ويحدث نوع من التداخل بينهما. هذه الطبيعة المزدوجة لمفهوم السياسة



1. السياسة الدفاعية هي: «السياسة التي تهدف إلى رسم وتطوير كافة الوسائل الكفيلة بتأمين الحفاظ على السيادة الوطنية، وهذه السياسة يتم تخطيطها وفقاً لإرادة الحكام التي تحاول مواجهة كل خطر يهدد الدولة ومصالحها الحيوية».
2. السياسة الدفاعية هي: «الإطار الذي يحدد اتجاهات الإستراتيجية العسكرية وخطوطها العامة».
3. السياسة الدفاعية هي: «الإستراتيجية التي يحددها صانع القرار لاستخدام القوة، ويحدد من خلالها طبيعة السياسات المتبعة مع الحلفاء أو مع الأعداء».
4. السياسة الدفاعية هي «حلقة الاتصال بين الجانب المدني والعسكري في الدولة، وهي التي تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية، ودورها واستخدامها وحجمها وصولاً لتحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة». بمعنى أن، السياسة الدفاعية هي الكيفية التي تنفذ بها السياسة العامة للدولة في المجال العسكري.

ثانياً: مفهوم العقيدة العسكرية:

إن مفهوم العقيدة العسكرية مألوف في العلوم العسكرية رغم كونه معقد في إطاره ومكوناته، الأمر الذي يعكس أهمية هذه العقيدة. فالدولة لا يمكنها استخدام قدراتها العسكرية كقوة حاسمة لتحقيق أهدافها، دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة. وذلك الدور الهام المنوط بهذه العقيدة لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات، والذي يظهر من إدراك أن العقيدة العسكرية هي: القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة للدولة. والدليل الأساسي لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات. وهي المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة، مهما كان نوعها أو حجمها. بالإضافة إلى كونها الدليل الرئيسي لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة، واستخدامها في الحاضر وفي المستقبل.

هناك عدة تعريفات قدمتها العلوم العسكرية والسياسية المختلفة لمصطلح العقيدة العسكرية²، غير أن أبرزها هو تعريف العقيدة العسكرية باعتبارها: «السياسة العسكرية المعبرة عن وجهات النظر الرسمية، والتي تتعلق بالمسائل والقواعد

الأساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة لها»³.

وبالتالي فإن مفهوم السياسة الدفاعية يختلف عن مفهوم العقيدة العسكرية: فالعقيدة العسكرية هي الأساس القيمي أو الإطار الحاكم لمبادئ العمل العسكري عامة في الدولة. تتشكل السياسة العسكرية وفقاً لها، وتعمل السياسة الدفاعية لتنفيذ السياسة العسكرية وفقاً لأحكام العقيدة العسكرية. لكن قد تسير العلاقة بين المفاهيم الثلاثة في اتجاه متبادل من الناحية النظرية، بمعنى أن يظهر خلل ما في التنفيذ أي في عمل السياسة الدفاعية، يدفع لتعديل أو تغيير العقيدة العسكرية.

ثالثاً: مفهوم السياسة العسكرية (الهدف السياسي العسكري):

يمكن تعريف السياسة العسكرية بأنها «جميع الإجراءات المتخذة من قبل قيادة سياسية أو عسكرية لتحقيق هدف طويل المدى في الزمان والمكان، بحيث يضيف البعد الزماني والمكاني للهدف نوعاً من الثبات والتوازن للإجراءات العسكرية

التي تتخذ لتحقيق ذلك الهدف»⁴. وهناك مجموعة من العوامل التي تُبنى عليها السياسة العسكرية، يمكن إيجازها فيما يلي: الهدف المراد تحقيقه، الإمكانيات المتيسرة، طبيعة الطرف المُعادي.

والسياسة العسكرية تقترب من مفهوم الإستراتيجية العسكرية، الذي كان يقصده الدكتور/عبد الوهاب المسيري في موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، حين قال: «أن هناك عائلة من المصطلحات التي يصعب تحديد مدلولها بدقة نظرًا لتداخلها وتشابكها، وهي تشكل طيفًا أو متصلا بين نقطتين أقصى أحد طرفيه «السياسة العليا للدولة»، والطرف الآخر من هذا الطيف هو «الإستراتيجية العسكرية» - التي تمثل أعلى درجات العسكري والإجرائي، وهي تعني الإستراتيجية أو السياسة التي توجه الحرب (ولكنها لا تحدد هدف الحرب)، وتضع المخططات اللازمة لتحقيق الهدف من الحرب مهتدية في ذلك بمبادئ العقيدة العسكرية»⁵.

ووفقا لهذا التصور فإن الإستراتيجية العسكرية لها ثلاثة مستويات، هي: المستوى الاستراتيجي، المستوى العملياتي، المستوى التكتيكي.

1. **المستوى الاستراتيجي:** يقصد به، مجموعة المبادئ الحاكمة للعمل العسكري للدولة وتوجهه. وهذه المبادئ هي التي تمثل العقيدة العسكرية للدولة، والتي تتشكل نتيجة لعدة مصادر، مثل: العقيدة الشاملة للدولة (سواء كانت أيديولوجية أو عقيدة دينية)، الخبرات التاريخية، الموقع الجغرافي، والطبيعة الجغرافية للدولة، التطور التقني مصادر التهديد، مصالح الدولة الداخلية والخارجية. هذا المستوى الذي تعبر عنه العقيدة العسكرية يشهد تطورًا وفقًا للظروف الداخلية والدولية والتطورات التكنولوجية، ولكن هذا التطور يكون أبطأ من بقية المستويات، فهو أكثر استقرارًا من المستويين التاليين⁶.

2. **المستوى العملياتي:** يقصد به المبادئ الأساسية التي تنتهجها الفروع الرئيسية للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة، ولتحقيق الأهداف المرسومة لها في المستوى الاستراتيجي. وهذا المستوى هو الذي تمثله السياسة العسكرية وفقًا للتعريف الذي سبق ذكره. وبالتالي، فإن السياسة العسكرية تتأثر بدرجة أكبر من العقيدة العسكرية

بالمؤثرات المختلفة، مثل: التغييرات التكنولوجية، والسياسية، والاقتصادية. ولذلك فإن هذا المستوى يشهد تغييرًا أسرع نسبيًا من المستوى الاستراتيجي.

3. **المستوى التكتيكي:** يقصد به المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لفرض القيام بواجباته، وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة. فهذا المستوى يهتم بالتفصيلات لتوضيح المهام، والأدوار، ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وتندرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين. هذا المستوى هو ما تمثله السياسة الدفاعية. وبالتالي، فإن هذا المستوى العملياتي (السياسة الدفاعية)، هو أكثر مستويات الإستراتيجية العسكرية تغييرًا، نظرًا لتأثره الكبير والمباشر بالتطورات التقنية، والخبرات والتجارب الفعلية والتدريبية المستمرة.

وبالتالي يتضح أن مفهوم السياسات العسكرية Militarism أو Military Politics، يرتبط بالفكر السياسي والعسكري معًا، ولها ارتباط أيضًا بمدى التغير في العلاقات الدولية، وما ينتج عنها من صراعات على المستويين الإقليمي والدولي. فالعلوم

السياسة لم تضع الأسس النظرية لدراسة مفهوم مستقل يطلق عليه «السياسة العسكرية»، لكنها تدرس في إطار الدراسات الأمنية لدولة ما، أو كجزء من سياساتها العامة. فالسياسة العسكرية ترتبط بالنطاقات الوطنية والإقليمية والعالمية (لارتباطها بالعلاقات الدولية)، لأن معاييرها تنبع من اندماج الفكر السياسي مع الفكر العسكري، وأيضًا نتيجة تطبيق الاستراتيجيات السياسية المتخصصة - التي تحددها السياسة العليا للدولة - مع الإستراتيجية العسكرية، من أجل تحديد مسار السياسة الدفاعية للدولة. وهذا يعني، أن موضوع السياسة العسكرية يقع في نطاق اهتمام العلوم السياسية والعلوم العسكرية، من خلال منظور سياسة الدفاع Defense policy. وبعبارة أخرى، فإن السياسة الدفاعية هي المدخل السياسي لدراسة السياسة العسكرية.

أي أن مفهوم السياسة الدفاعية يختلف عن مفهوم السياسة العسكرية: فالسياسة الدفاعية هي المدخل السياسي لدراسة السياسة العسكرية، ولا ينفي ذلك الطبيعة المزدوجة لها (الجانب العسكري، والجانب السياسي). فالسياسة الدفاعية هي الخطوات التي يتم تنفيذها لتحقيق السياسة العامة للدولة في

المجال العسكري (التي تعبر عنها السياسة العسكرية). فكل منها يشكل أحد مستويات الإستراتيجية العسكرية - كما سبق - وبالتالي فهما مختلفين.

رابعاً: مفهوم الدفاع:

ترادف بعض الأدبيات بين مفهوم الدفاع Defense ومفهوم السياسة الدفاعية Defensive policy. الدفاع يعني حماية القوات المسلحة وتغطيتها أثناء الحرب، أو أثناء الاشتباك، وصد أي هجوم عليها، ما عدا الحالات التي تبدأ فيها الدولة الهجوم، فيما عدا هذا يجب أن تكون القوات في وضع دفاعي يحمي أفرادها وأسلحتها بقدر الإمكان. والدفاع بهذا المعنى يتطلب عدة أمور، أهمها⁷:

1. عدم السماح لكل القوات بالاشتباك في نفس الوقت.
2. عدم تعريض جبهة الاشتباك للقصف، فمن الضروري الاحتفاظ ببعض القوات في العمق سواء لتمثل مدد للقوات المشتبكة، أو لتسحب الاشتباك لمنطقة أخرى، كما يمكنهم أن يهاجموا القوات المتسللة للعدو.
3. اعتماد الدفاع من خلال الهجوم باعتبار أن ذلك هو الضمان الحقيقي لتأمين القوات، وتقويض توغل العدو. وهو ما

يطلق عليه بعض العسكريين الدفاع الإيجابي، كبديل عن الدفاع السلبي الذي يكتفي بالصد والتأمين أمام قوات العدو.

4. الهجوم من وضعية الدفاع من شأنه أن يربك العدو، خاصة إذا كان يستعد للهجوم، وقد تم في العديد من الحروب إتباع هذا التكتيك الدفاعي باستدراج الخصم للعمق ثم مهاجمته، مثل: موقعة حطين عام 1187م - 583هـ، المعارك السوفيتية - الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية.

5. إدراك أن الدفاع الناجح هو مزيج من السعي لتحقيق أهم الأهداف، من خلال أقصى توظيف للقوات والإمكانات.

وبهذا المعنى للدفاع، فإن الحرب الدفاعية من وجهة نظر كلاوفيتز «سياسيًا هي الحرب التي تخوضها الدولة سعيًا للاستقلال، أو لتحرير أراضيها من الاحتلال. وعسكريًا هي الحرب التي تستعد لها الدولة لمواجهة العدو في المسرح الذي أعد لهذا الغرض». فالدفاع في معناه الواسع لا يعني انتظار العدو ثم مواجهته، بل يعني التحضير والاستعداد للمواجهة مع ظهور أية نوايا للهجوم لدى العدو، أو مع حصوله على أسلحة ومعدات جديدة.

وعامة، يتفق الخبراء العسكريون على أن الدفاع - الناجح - هو مرحلة أولى فقط في المواجهة تنتهي برد الاعتداء، ولكن يجب أن يتبع ذلك تطويرًا للدفاع ليصبح هجومًا على العدو، حتى لا يفشل الدفاع.

والدفاع بهذا المعنى لا يظهر إلا في حالة الاشتباك العسكري الفعلي أو الاستعداد له، حتى وإن كانت الخطط الدفاعية متواجدة باستمرار. لكن السياسة الدفاعية تختلف عن ذلك فهي إجراءات مستمرة، لتنفيذ مصالح الدولة كما ترسمها السياسة العسكرية، وفقًا للأهداف التي يحددها الأمن الوطني سواء وقت الاشتباك الفعلي أم لا.

وهذا يعني أن مفهوم السياسة الدفاعية ليس هو مفهوم الدفاع: فالدفاع لا يظهر إلا في حالة في الاشتباك العسكري الفعلي أو الاستعداد له - حتى وإن كانت الخطط الدفاعية متواجدة باستمرار، ولكن السياسة الدفاعية هي إجراءات مستمرة لتنفيذ مصالح الدولة ومواجهة أية تهديدات قائمة أو محتملة لها .

خامسًا: مفهوم الأمن:

إن مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم اتساعا واختلافا بين الباحثين حول العديد من

جوانبه، مثل: تعريف الأمن ذاته، مستويات الأمن (الشخصي، الوطني، الإقليمي، الدولي)، أبعاده (أمن عسكري، أمن سياسي، أمن اقتصادي، أمن اجتماعي، ... الخ)، تحديد مصادر تهديد الأمن، أدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن. ولعل أبرزها هو التعريف الإجرائي للأمن كما قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 في إطار مفهوم الأمن الإنساني، حيث قدم محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني، حدد أبرز خصائصها في أنها: ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما، ومتداخلة بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يزيد من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقًا لمفهوم الأمن التقليدي. وحدد التقرير سبعة أنماط من الأمن وفقا لنوع التهديدات، هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي».

وبهذا المعنى فإن مفهوم السياسة الدفاعية يقترب من مفهوم الأمن التقليدي، فالتهديدات الأساسية أمام السياسة الدفاعية هي التهديدات العسكرية التي تمثلها دول - الفاعل الأساسي في

العلاقات الدولية، كما أن السياسة الدفاعية نطاقها الدولة وهدفها الأساسي هو تأمين الدولة. بمعنى أن الأمن الوطني هو أساس اهتمامها، وليس الأمن الفردي أو الإقليمي أو الدولي. ولا يعني ذلك التعارض بالضرورة بين الأمن الوطني والأمن على أية مستوى آخر، ولكن الأولوية دائماً للأمن الوطني على ما عداه من مستويات.

والمتابع لحركة العلاقات الدولية المعاصر ومنذ الحربين العالميتين يجد أن هناك تقارب في سلوكيات القوى الكبرى والقوى العظمى، فالقوة العظمى على اختلافها تسعى للهيمنة والحفاظ على نفوذها العالمي والإقليمي بلا شك، وتشكل هذه الهيمنة أساس الاستقرار الدولي لارتكازها على صيغة محددة لمعادلة توازن القوى بينها وبين الدول الأخرى. كان هذا الأمر واضحاً في سيادة بريطانيا على العالم قبل الحرب العالمية الأولى وفي فترة ما بين الحربين، ولم يكن دورها الأساسي كـ «موازن استراتيجي» يخالف كونها قوة عظمى (امبراطورية لا تغيب عنها الشمس من الشرق الأقصى إلى الشرق الأدنى مروراً بالشرق الأوسط).

وفي فترة الحرب الباردة ومع وجود قوتين عظميتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، لم يختلف الأمر كثيراً، إذ مارست كل منهما الهيمنة في معسكرها وكان انقسام العالم لشرق وغرب تجسداً لهذه الهيمنة وإرساء لقواعد تكافؤ توازن القوى العالمي. وبعد انتهاء الحرب الباردة ووجود قوة عظمى وحيدة تمارس الهيمنة العالمية منفردة لما يزيد عن ثلاث عقود زمنية، بدأت حالة من التغيرات في موازين القوى العالمية نسبياً مما استتضر حالة من عدم الاستقرار الدولي، نتيجة اتجاه بعض الدول لتحدي حالة الهيمنة الأمريكية.

إزاء هذا التحدي تتنامى تغيرات كبرى في العلاقات الدولية، وتتغير معها سياسات الدول للتعامل مع هذه التغيرات، وبالطبع فإن التغيرات الأوضح هي في الدول الصاعدة التي تسعى لإنهاء حالة التعددية القطبية وأهمها الصين وروسيا، لكن الأمر اللافت هو اتجاه دولتين من أصدقاء الولايات المتحدة - الدولة الأقوى عالمياً والقوة العظمى الوحيدة حتى الآن - لتغيير سياساتهما الدفاعية، وتبني سياسات يمكن وصفها بأنها تتغير بشكل دراماتيكي، وهما: ألمانيا واليابان.

ففي حدث تاريخي يُعد الأكبر من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور تسعة أعوام على نشر أول استراتيجية للأمن القومي في العام 2013، أقرت الحكومة اليابانية في 16 ديسمبر 2022، مراجعة جذرية لسياستها الدفاعية الجديدة، تبنت بموجبها موقفاً أكثر تشدداً وعدائية تجاه الصين وكوريا الشمالية وروسيا. تؤكد اليابان أنها تعمل على تعزيز قدراتها العسكرية خلال السنوات

الخمس المقبلة، من خلال مضاعفة ميزانيتها الدفاعية السنوية، وتوحيد قيادتها العسكرية، وزيادة مدى صواريخها، بما في ذلك القدرة على شن هجمات مضادة.

وخلال عام 2023 أصدرت ألمانيا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد «مبادئ توجيهية جديدة لسياسة الدفاع»، وطلب «بوريس بيستوريوس»، وزير الدفاع الألماني، من قوات بلاده أن تكون «مستعدة للحرب» و«قادرة على الدفاع» مرة أخرى. كما تعهد بتعزيز الجيش حتى يصبح العمود الفقري للردع والدفاع الجماعي في أوروبا. وفي هذه الوثيقة شرحت ألمانيا تفاصيل سياستها الدفاعية، أعلنت عن تغييرات في مهام «الدفاع الاتحادي» بهدف «التحول إلى دولة ناضجة على صعيد السياسة الأمنية». وتنص هذه المبادئ التوجيهية على ما يلي: «لم يعد من الممكن اعتبار الحياة الحافلة بالسلام والحرية أمراً مفروغاً منه في أوروبا الوسطى. ولهذا السبب يجب أن نكون قادرين على الدفاع عن أمننا وحریتنا مع حلفائنا». عند تقديم هذه الوثيقة، وصف وزير الدفاع الألماني هذه التغييرات بأنها رد فعل برلين على الواقع الجديد الذي شكله الهجوم الروسي على أوكرانيا، والذي أعاد الحرب إلى أوروبا ورفع مستوى التهديد.

وهذا التوجه الواضح لكل من اليابان وألمانيا يثير التساؤل حول لماذا لا يوجد توجهها مشابها لدى دول أخرى من أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة، وما هي حدود تأثير كلا الدولتين بالمتغيرات الدولية الراهنة؟ وما إذا كانت الاتجاهات التنافسية للصين وروسيا مع الولايات المتحدة تمثل لليابان وألمانيا تهديداً أكثر من غيرهما؟ لقد بدأت الحرب العالمية الأولى والثانية بألمانيا واليابان وكل منهما هزم في الحربين، واليابان كانت المهزوم الأكبر في الحرب العالمية الثانية وتكاد تكون الدولة الوحيدة التي تعرف العالم من خلالها على قسوة السلاح النووي، فهل خبرة الدولتين في هاتين الحربين هي ما تدفعهما لهذا التغيير في سياستهما الدفاعية؟ وإذا كان هذا صحيحاً فهل ينتظر منهما القيام بدور في أي حرب عالمية ثالثة قد تنشب، أم أنهما يريدان اتخاذ خطوات احتياطية تكفي لهما الابتعاد عن مثل هذه الحرب المحتملة؟

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات يعد أمراً استشرافياً يقتضي بناء تحليلا موضوعيا بفهم التغيرات التي تشهدها السياسة الدفاعية للدولتين، ودوافعها، وآفاقها، وجوهر هذه التغيرات. وهذا هو ما يستهدفه هذا الإصدار الذي يتناول

في قسميه التغيرات في السياسة الدفاعية لكلتا الدولتين، من خلال بعض المحاور، أهمها: الخلفية التاريخية للسياسة العسكرية عامة لكل منهما، ثم بحث الأسباب والسياسات لتغير السياسات الدفاعية في كل منهما، ثم تحليل التغير في الميزانيات الدفاعية لهما مع التركيز على طبيعة هذا التغير وأولويات الإنفاق العسكري لكل منهما، وإلى أي مدى يمتد التغير لتغير سياسات التسليح والتداعيات السياسية لهذا التغير خاصة في ظل تأثير سلاسل الإمداد وتعثر بعض الصفقات التسليحية بعد الحرب

الأوكرانية، وأخيرا ينتهي التحليل في كل قسم باستشراف التوجهات المستقبلية عسكريا وسياسيا لكل من اليابان وألمانيا في ظل استمرار حالة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى المتحدية لهيمنتها.

يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذه الدراسة لتكون بداية لمجموعة دراسات مستقبلية تكمل الزوايا التحليلية لكيفية انعكاس التغيرات العالمية على القوى الكبرى في الأقاليم الاستراتيجية الأساسية سواء في جنوب وجنوب شرق آسيا أو في الشرق الأوسط. ويأمل أن تحقق الدراسة الهدف منها في إثراء المكتبة العربية بدراسات استشرافية تساعد على تعميق فهم الحركة المتسارعة للعلاقات الدولية الراهنة.



التغيير في السياسة الدفاعية الألمانية

تقييم الدوافع منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الروسية-الأوكرانية

آية عبد العزيز

باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

شهدت السياسة الدفاعية
الألمانية جُملةً من التحولات
التدرجية التي كانت مرهونة
في بعض الأحيان بتغير البيئة
الأمنية الدولية



العالمية الثانية ظهرت عوامل أخرى لعبت دورًا محوريًا في تشكيل السياسة الدفاعية الألمانية، في مقدمتها تأثير تفاعلات القوى الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

كما تجددت هذه العوامل مع إعادة توحيد ألمانيا، ولكن كانت أولوية الحكومة الاتحادية الفيدرالية في حينها

شهدت السياسة الدفاعية الألمانية عددًا من التحولات التدرجية التي كانت مرهونة بالأساس بتغير البيئة الأمنية الدولية بجانب التحديات التي واجهتها البلاد، فضلًا عن دور القيادة السياسية في بعض الأحيان التي ساهمت في إحداث إعادة هيكلة للسياسة الدفاعية، في إطار العمل على استعادة سيادة ومكانة ألمانيا، عبر إعادة تسليحها وتعزيز قدراتها الدفاعية، وهو ما تجلّى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وخلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب

تتمثل في تطوير السياسة الدفاعية الألمانية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي باعتباره الضامن التقليدي للأمن الجماعي الأوروبي، بجانب التعاون مع الدول الأوروبية لبلورة السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة، التي شهدت تطورات عدة منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية.

اتصالاً بذلك، انتهجت ألمانيا سياسة دفاعية مرنة ارتكزت بالأساس على التعاون والتنسيق متعدد الأطراف لإدارة الأزمات عبر آليات القوة الذكية، فضلاً عن تراجع نسب انفاقها العسكري، وعدم الاهتمام بتعزيز قدرات الجيش الألماني نتيجة الاعتقاد بأن عودة الحروب التقليدية للأراضي الأوروبية أمر مستبعد خاصة بعد انهيار حلف وارسو، والاتحاد السوفيتي، وتراجع مصادر التهديدات الناتجة عن التقارب الجغرافي.

وعليه، ظلت القدرات العسكرية الألمانية محدودة لما يقرب من أكثر من ثلاثة عقود، وذلك حتى قامت روسيا بمهاجمة أوكرانيا تحت مُسمى «العملية العسكرية الخاصة» في الرابع والعشرين من فبراير 2022، الأمر الذي دفع ألمانيا لإعادة صياغة سياساتها الدفاعية استجابةً للتحويلات الجذرية التي يشهدها الأمن الأوروبي-الأطلسي.

الأمر الذي أثار عددًا من التساؤلات بشأن مدى التغير في السياسية الدفاعية لألمانيا بالتزامن مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وهل نحن أمام حقبة جديدة من الصعود الألماني كقوة

عسكرية بعد عقود من التراجع عن تطوير وتحسين قدراتها الدفاعية؟ وما هي أهم دوافع هذا التحول بالتركيز على دور الولايات المتحدة الأمريكية؟ وللإجابة على هذه التساؤلات سيتم تقسيم هذا الفصل إلى عدد من المحاور التي تناول أهم التحولات التي مرت بها السياسة الدفاعية الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

أولاً- السياسة الدفاعية الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1945):

شهدت السياسة الدفاعية الألمانية عملية مراجعة على خلفية هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وتوقيعها معاهدة «فرساي» في يونيو 1919، التي بموجبها تحملت مسؤولية الأضرار التي أنتجتها الحرب، والتزمت بتقليل قواتها العسكرية، على أن يكون الحد الأقصى لقواتها نحو 100 ألف جندي، مع وقف عمليات التجنيد، وأن يصل عدد القوات البحرية حوالي 15 ألفاً، مزودة بـ 6 بوارج فقط، مقابل التراجع عن امتلاك دبابات أو غواصات.

كما تأثرت السياسة الدفاعية الألمانية بتبعات إدارة حكومة «فايمار» للبلاد خلال الفترة من عام 1919 وحتى عام 1933، التي ساهمت في صعود قوى اليمين المتطرف نتيجة تراجع قدرتها على احتواء مآلات الهزيمة، وتعرضها لمزيد من التحديات التي نتجت عن توالي الانتفاضات والثورات الناجمة من قوى اليسار واليمين مثل: انتفاضة الشيوعيين

اليساريين في يناير 1919، بقيادة روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت، وانقلاب كاب عام 1920، بقيادة فولفغانغ كاب.

بجانب تزايد الضغوط الاقتصادية نتيجة دفعها للتعويزات، ودعمها للمقاومة العمالية في منطقة الرور الصناعية على خلفية قيام فرنسا وبلجيكا بغزوها في عام 1923، علاوة على ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي دفع الحكومة لإعادة النظر في سياساتها من خلال تبني خطة Dawes في عام 1924، علاوة على اقتراضها من الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من ذلك عاد الاقتصاد الألماني لمرحلة التعثر في أعقاب انهيار وول ستريت في أكتوبر عام 1929.⁸

وفي هذا السياق، وظف حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني NSDAP، المعروف أكثر باسم الحزب النازي، بقيادة أدولف هتلر هذه الأوضاع بما يقوي من شعبيته بشكل تدريجي، وهو ما مكّنه خلال الانتخابات البرلمانية التي عقدت في عام 1930 من الفوز بنحو 18.3%، وحصل بموجب هذه النسبة على 95 مقعدًا في البرلمان. فضلًا عن ذلك فقد ساهم عدم التوافق بين الأحزاب اليسارية وعدم قدرة الحزب الشيوعي الألماني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني على توحيد صفوفهم، في تصاعد شعبيته، وهو ما تمثّل في فوزه بنحو 37.3% في الانتخابات الفيدرالية التي أجريت مرة أخرى في عام 1932، وشارك في تشكيل الحكومة بالتعاون مع حزب الشعب الوطني الألماني وبرئاسة «أدولف

هتلر» الذي أصبح المستشار الألماني في 30 يناير 1933.⁹

عمل «هتلر» خلال الفترة من 1933 وحتى 1939 على استعادة قوة ألمانيا العسكرية والتخلص من مآلات معاهدة «فرساي»، من خلال إحكام سيطرته على البلاد على كافة الأصعدة، عبر «قانون إزالة محنة الشعب والرايخ» الصادر في الرابع والعشرين من مارس 1933، والمعروف باسم «قانون التمكين»، الذي زاد من صلاحيات حكومة «أدولف هتلر»، ومكنها من سن القوانين دون موافقة الرايخستاغ، أو الرئيس، بجانب سيطرته على الإدارة العامة، والقضاء، وأجهزة الأمن، والقوات المسلحة، وفقًا لـ «مبدأ الفوهرر»، وتوحيد الحياة السياسية وفقًا لمبادئ الاشتراكية الوطنية التي بموجبها تم حظر الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية وإلغاء حرية الصحافة، وقد استمر العمل بهذا القانون لمدة أربع سنوات، ثم تم تمديده لمدة سنتين

”

كانت دبلوماسية المؤتمرات أحد الركائز الأساسية التي ساهمت في إعادة تشكيل ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

في عام 1937 و1939 و1943، حتى تم إلغاؤه بعد الاستسلام بموجب القانون رقم (1) لمجلس مراقبة الحلفاء في سبتمبر 1945.¹⁰

كما تمكن من إحكام سيطرته على البلاد بعد رحيل الرئيس الألماني «فون هيندنبورغ» في أغسطس عام 1934، إذ تم الجمع بين منصب المستشار والرئيس -الذي كان دستورياً هو القائد الأعلى للقوات المسلحة- مستحوذاً بذلك على جميع سلطات الرئيس وفقاً لدستور فايمار، لا سيما قيادة القوات المسلحة، وإمكانية حل الرايخستاغ، وتعيين وإقالة وزراء الرايخ والموظفين العموميين، وإعادة تشكيل الإدارات الحكومية، ووظائف تمثيل الرايخ دولياً، كما أن كافة الوزراء والمسؤولين وأفراد القوات المسلحة مسؤولين أمامه.¹¹

واتصلاً بذلك سعى «هتلر» لعسكرة سياساته الخارجية من خلال إعادة تسليح ألمانيا وانتهاج سياسة توسعية تجاه الدول الأوروبية، من خلال تطوير قدرات الجيش الألماني في عام 1935، وأعاد تسليح منطقة راينلاند على الحدود مع فرنسا في عام 1936، والسيطرة على النمسا في أوائل عام 1938.¹² والتوسع نحو أوروبا الشرقية من خلال الاستحواذ على منطقة السودان الواقعة في غرب تشيكوسلوفاكيا التي كانت تضم ما يقرب من ثلاثة مليون شخص من أصل ألماني، بعد أن تمكن من الوصول إلى تسوية بشأنها مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في سبتمبر 1939.¹³

فضلاً عن شن الحرب على دول الجوار وفي مقدمتهم بولندا، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية في عام 1939 واستمرت حتى عام 1945، خلال هذه الفترة سعت ألمانيا إلى زيادة إنتاجها العسكري، وخاصة فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة، والدبابات، والمدافع الرشاشة، حيث قامت بإنتاج 15 ألفاً في عام 1942، ثم ضاعفت العدد لنحو 26 ألفاً خلال عام 1943، ثم بلغ 40 ألفاً طائرة مقاتلة في عام 1944. كما طالبت من المجر ورومانيا مدها بالوقود لتشغيل الدبابات والطائرات المقاتلة، لاستكمال تحركاتها التوسعية نحو الأراضي الأوروبية، وزيادة قدرتها على الصمود ومواجهة القوة العسكرية المتنامية لقوات الحلفاء، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان إنتاجها -على سبيل المثال- خلال الثلاث سنوات على التالي من الطائرات المقاتلة نحو 48 ألفاً، و86 ألفاً، و114 ألف طائرة، هذا بجانب قيام الرئيس «فرانكلين روزفلت» بتقديم المزيد من المعدات والأسلحة اللازمة لبريطانيا بموجب نظام «الإعارة والتأجير» الذي تم إقراره رسمياً في ميثاق الأطلسي، للحد من تبعات التوسع الألماني في أوروبا.¹⁴

وبالفعل فقد استطاعت الدول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من هزيمة قوى المحور والسيطرة على ألمانيا، وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا، وتقسيمها إلى أربع مناطق خاضعة للحلفاء، علاوة على ذلك تم إعادة ترسيم الحدود الألمانية البولندية، حيث سيطرت وارسو على المناطق الواقعة

شرق نهري أودر ونيس، الأمر الذي نتج عنه طرد ما يقرب من 15 مليون شخص من أصل ألماني كانوا يعيشون هناك عقب سيطرة بولندا عليها. ثم تم تقسيمها إلى دولتين الأولى في مايو 1949 وهي جمهورية ألمانيا الغربية أو ألمانيا الغربية، تحت سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا، والثانية في أكتوبر 1949 جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أو ألمانيا الشرقية، التي شهدت صعود الشيوعيين في الحكم، المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي¹⁵. الأمر الذي انعكس على السياسة الدفاعية الألمانية بعد أن أصبحت هناك دولتان بتوجهات ومصالح خارجية مرهونة بمسار تطور العلاقات بين الدول الحلفاء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وعليه يمكن القول، إن السياسة الدفاعية الألمانية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت تستهدف بالأساس ضمان استعادة مكانة ألمانيا الدولية، والتخلص من كافة القيود التي فرضت عليها بموجب معاهدة فرساي، بجانب تبني تحركات إقليمية توسعية تجاه دول الجوار الأوروبي، وهو ما تجلّى في الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل القيادة السياسية الألمانية آنذاك، لاستخدام القوة كألية لتحقيق سياساتها التوسعية، ومواجهة التهديدات الخارجية التي كانت نتاج إدراك صانع القرار الألماني وتقييمه للبيئة المحيطة.



ثانيًا- السياسة الدفاعية الألمانية في سياق ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية (-1945 1990):

يتناول هذا الجزء مسار تطور السياسة الدفاعية الألمانية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكيف تأثرت بالبيئة المحيطة وما نتج عنها من تفاعلات على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي، ساهمت في إعادة هيكلة السياسة الدفاعية الألمانية، وذلك بالتركيز على دور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لعبت دورًا أساسيًا في إعادة بناء الأمة الألمانية في مرحلة ما بعد الحرب، وتجلت مع سعيها لإعادة تسليح ألمانيا بالتزامن مع التطورات التي شهدتها النظام الدولي. بالإضافة إلى توضيح موقف القوى الأوروبية وتحديداً فرنسا وبريطانيا من هذا السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا، وأخيرًا تسليط الضوء على دور القيادة السياسية الألمانية منذ تولي «كونراد أديناور» منصب المستشارية ورغبته في استعادة سيادة ألمانيا من خلال إعادة تشكيل قواتها المسلحة في إطار عمليات إعادة الإعمار. في محاولة لتوضيح كيف تشكلت السياسة الدفاعية الألمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، إذ كان مسار تغير السياسة الدفاعية الألمانية في حينها مرهون بعدد من المحددات التي تتمثل على النحو التالي:

1 - المحددات الدولية المؤثرة على إعادة تشكيل السياسة الدفاعية الألمانية:

تأثرت السياسة الدفاعية الألمانية بطبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث توافق الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة) بشأن منع ألمانيا من استعادة قدراتها العسكرية، بما يهدد الأمن والسلام في أوروبا، علاوة على القضاء على الفكر المتطرف والمعادي، بجانب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن مستقبلها فيما بعد انتهاء الحرب بموجب دبلوماسية المؤتمرات، والتي انتهجتها الدول الحلفاء خلال الفترة من عام 1943 وحتى استسلام ألمانيا في 5 يونيو 1945. ولم يستمر التوافق بين الحلفاء طويلاً حتى بدأت الحرب الباردة ما بين المعسكر الغربي والشرقي، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على السياسة الدفاعية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

● دبلوماسية المؤتمرات:

لم تكن عملية تقسيم ألمانيا بعد الحرب مرتبطة بهزيمتها فحسب، بل كانت بموجب الترتيبات التي توافقت بشأنها الدول الحلفاء، والتي ارتبطت بشكل أساسي ببحث مصير دول أوروبا الشرقية وألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية، وذلك من خلال:

- مؤتمر طهران المُنعقد في الفترة من 28 نوفمبر و1 ديسمبر 1943: إذ عملت الدول الثلاث على وضع تصور لكيفية التعامل مع ألمانيا إبان الحرب العالمية

الثانية، حيث وضع كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ورئيس الوزراء السوفيتي جوزيف ستالين، خلال اجتماعهم الأول في العاصمة الإيرانية طهران تصورًا بشأن استراتيجيتهم العسكرية تجاه كل من ألمانيا واليابان في سياق استمرار الحرب، بجانب بحث عدد من الملفات ذات الأولوية المشتركة، منها بحث مصير منطقة أوروبا الشرقية وألمانيا، وفي مقدمتهم بولندا بعد استحواذ الاتحاد السوفيتي على جزء من أراضيها، حيث تم التوافق على منحها السيطرة على نهري أودر ونيس، وبالفعل فقد استطاعت بولندا من السيطرة عليهم بشكل رسمي بعد انعقاد مؤتمر بوتسدام عام 1945، الذي شهد تصديق الدول الحلفاء عليه. بالإضافة إلى موافقتهم على أن يتم دراسة قرار تقسيم ألمانيا قبل اتخاذ موقف نهائي في هذا الصدد من خلال اللجنة الاستشارية الأوروبية¹⁶.

- مؤتمر يالطا الذي انعقد خلال الفترة من 4 إلى 11 فبراير 1945: استهدف الاجتماع الثاني للقادة الثلاثة مناقشة الركائز الأساسية التي بموجبها سيدخل الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان، بالإضافة إلى الموافقة على أن تدفع ألمانيا جزءًا من التعويضات بعد الحرب على خلفية تحملها للمسئولية، وفيما يتعلق بالدول أوروبا الشرقية فقد وافق الرئيس

الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني على أهمية أن تكون الحكومات المستقبلية لدول المنطقة الواقعة على حدود الاتحاد السوفيتي «صديقة» له. في المقابل تعهد رئيس الوزراء السوفيتي بالسماح بإجراء انتخابات حرة في كافة الأراضي المحررة من ألمانيا¹⁷.

- مؤتمر بوتسدام المُبرم في الفترة من 17 يوليو إلى 2 أغسطس 1945: استحوذت مسألة كيفية إدارة ألمانيا وشروط التفاوض لإنهاء الحرب، على جدول أعمال الاجتماع الثالث بحضور الرئيس الأمريكي هاري ترومان، ورئيس الوزراء السوفيتي «ستالين»، ونظيره البريطاني «تشرشل». وفي هذا السياق كانت مسألة التعويضات محل خلاف بين الأمريكيين والسوفيت، ففي حين سعى الرئيس «ترومان» لتجنب انتهاج السياسات نفسها التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي، عبر السماح للدول المحتلة بفرض تعويضات من منطقة الاحتلال الخاصة بها، وفي هذا الإطار طالب رئيس الوزراء السوفيتي بزيادة التعويضات على ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب. وفيما يتعلق بالقوات المسلحة الألمانية، فوفقًا لبروتوكول المؤتمر، تم حل القوات العسكرية وشبه العسكرية، وتفكيك القطاع الصناعي مزدوج الاستخدامات وخاصة للأغراض العسكرية، بجانب حظر إنتاج كافة المعدات العسكرية الألمانية¹⁸.



وعليه يمكن القول، إن دبلوماسية المؤتمرات كانت إحدى الركائز الأساسية التي ساهمت في إعادة تشكيل ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف السيطرة عليها، ومنع تحويل قواتها الصناعية، وتوظيف مقدراتها الاقتصادية، لتكون قوة عسكرية مُهددة للأمن الأوروبي-الأطلسي، وهو ما جعلها دولة مقسمة فاقدة للسيادة الوطنية لعدة سنوات.

● دور القوى الفاعلة في النظام الدولي:

بالرغم من خروج دول الحلفاء منتصرين من الحرب العالمية الثانية، إلا أن القوى الأوروبية كانت تواجه المزيد من التحديات الاقتصادية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت من خلال خطة مارشال أن تساهم في إعادة انتعاش الاقتصاد الأوروبي، بجانب المشاركة الفعالة في إعادة بناء ألمانيا وخاصة في المناطق التي سيطرت عليها، فوفقًا للمذكرة JCS 1067، التي حددت احتلال ألمانيا من قبل هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في أبريل من عام 1945، تم وضع مجموعة من الأهداف الرئيسية لإعادة تشكيل ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب، تتجلى في: منع عودة ألمانيا كقوة عسكرية مهددة للسلام الأوروبي، وذلك من خلال القضاء على النازية، والنزعة العسكرية بجميع أشكالها، والقبض الفوري على مجرمي الحرب لمعاقبتهم، ونزع السلاح الصناعي وتجريد ألمانيا من السلاح، مع استمرار السيطرة على قدرة ألمانيا على شن الحرب، بجانب تنفيذ برنامج التعويضات¹⁹.

كما شاركت في إعادة الإعمار في المناطق التي سيطرت عليها، من خلال إصلاح البنية التحتية، وهو ما تمثل في عودة العديد من الصناعات إلى مستويات ما قبل الحرب مثل: الكهرباء، والغاز، والخشب، وصناعات التعدين بعد عودة المناجم والمصانع للعمل في عام 1946، بجانب دمج الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق احتلالها مع المملكة المتحدة في عام 1947 للاستفادة من الفرص الاقتصادية المشتركة، وتمهيدًا لتأسيس اقتصاد حر بالتوازي مع خطة إعادة انتعاش الاقتصاد الأوروبي من خلال خطة مارشال. وفيما يتعلق بالتعويضات، فقد تم تسديدها بشكل تدريجي من عائدات الصادرات الألمانية²⁰.

وعلى الجانب الآخر، لم تستطع دول أوروبا الشرقية والمناطق الواقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي من المشاركة في خطة التعافي الاقتصادي نتيجة صعود القوى الشيوعية وسيطرتهم على السلطة، وفي الوقت الذي قامت فيه القوى الغربية بدمج مناطقهم، قام الاتحاد السوفيتي بإغلاق جميع الطرق المؤدية بين برلين الغربية وألمانيا الغربية، مما أدى إلى عزل المدينة، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لإقامة جسرًا جويًا²¹ عُرف باسم (جسر برلين الجوي) لتقديم الدعم والمساعدات لسكان برلين الغربية الذي وصل عددهم حوالي 2.2 مليون نسمة، لم يقرب من عام، حتى تراجع الاتحاد السوفيتي وسمح بإعادة فتح الطرق البرية والمائية المؤدية إلى برلين الغربية²².

وفي سياق التوتر المتزايد بين المعسكرين الشرقي والغربي عملت الدول الحلفاء على إعادة بناء ألمانيا الغربية على أساس ديمقراطي، بالرغم من أنها لم تكن تتمتع بسيادة كاملة، إلا أن قانون الاحتلال نظم العلاقة ما بين السلطات التابعة للدول الحلفاء والحكومة الألمانية المستقبلية. وفي هذا الإطار، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع دستور جديد عُرف باسم القانون الأساسي (Grundgesetz)، تضمن العديد من البنود التي حددت شكل الأمة الألمانية في مرحلة ما بعد الحرب، كما استهدف تفادي عودة الفكر المتطرف، وتجنب صعود الشيوعيين. أما فيما يتعلق بالجيش الألماني، فقد حدّ القانون الأساسي من استقلاليته والمهام على أن تكون قاصرة على الدفاع الإقليمي، والعمل في سياق تحالف متعدد الجنسيات، بموافقة البوندستاج كشرط لأي عملية انتشار للقوات الألمانية، كما لم يعد المستشار الألماني القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ويذكر، أن الدستور ما بعد الحرب لعب دورًا مركزيًا في مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين، وكان إحدى الركائز الأساسية لعملية إعادة التوحيد في عام 1990، من خلال المادتين (23)، و(146)، اللتين مثّلا مسارين للتوحيد دستوريًا، فقد استطاعت ألمانيا على خلفية المعاهدة النهائية التي كانت نتاج مفاوضات (4+2) إعادة توحيد البلاد بالاستناد إلى المادة رقم (23)

التي بموجبها شمل دستور ألمانيا الغربية الولايات الشرقية، بدلاً من الدعوة إلى دستور جديد بموجب المادة رقم (146)²³.

واستكمالاً للجهود الأمريكية الرامية لإعادة بناء ألمانيا وفق أسس دستورية، فقد تم اعتماده من قبل المجلس البرلماني لممثلي برلمانات الولايات في التاسع من مايو 1949، ودخل حيز التنفيذ في الثالث والعشرين من الشهر نفسه. كما تم إجراء أول انتخابات تشريعية في الرابع عشر من أغسطس، وتشكيل أول بوندستاغ ألماني في السابع من سبتمبر، بجانب ذلك تم انتخاب تيودور هويس كأول رئيس اتحادي لألمانيا الغربية في العام نفسه، من قبل المؤتمر الاتحادي، الذي يتضمن عددًا من المندوبين من الولايات الفيدرالية موازيًا لأعضاء البوندستاغ في الثاني عشر من سبتمبر 1949، فيما أصبح كونراد أديناور أول مستشار اتحادي²⁴.

● اندلاع الحرب الكورية في عام 1950:

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة لألمانيا الغربية، بالرغم من تخوف دول الحلفاء من عودة التهديد الألماني خاصة للأمن والسلام في أوروبا، بعد تجربها من قدراتها العسكرية، إلا أن اندلاع الحرب الكورية في يونيو عام 1950، حفز من إعادة التفكير في تسليح ألمانيا الغربية، لكونها خط الدفاع الأول عن أوروبا الغربية، علاوة على أن توازنات القوى العسكرية كانت تميل لصالح المعسكر الشرقي، ففي المنطقة الوسطى من

ألمانيا، كان لدى القوات الغربية 11 فرقة فقط، ومعظم هذه القوات لم تكن جاهزة للقتال²⁵.

لذا فقد تم الموافقة على خطط إنشاء قوة شرطة ألمانية باعتبار ألمانيا الغربية جزءًا من القوات الأوروبية. وفي سبتمبر 1950 خلال مؤتمر وزراء خارجية القوى الغربية الذي عُقد في نيويورك، وتمهيدًا لإعادة تكوين القوات المسلحة الألمانية حاول المستشار الألماني «أديناور» الربط ما بين المشاركة في الدفاع الأوروبي وإمكانية حصول ألمانيا على سيادتها تمهيدًا للتخلص من سيطرة الاحتلال، والعمل على استقلالها، بجانب أهمية أن تتغير آليات التعامل مع الجنود الألمان قبل أن يُطلب منهم المشاركة في الدفاع الأوروبي. كما عهد إلى «تيودور بلانك» مستشاره العسكري والأمني -والذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية- مسؤولية المفاوضات حول مشاركة ألمانيا في الدفاع الأوروبي، وذلك بعد موافقة وزراء دفاع وخارجية حلف شمال الأطلسي في ديسمبر 1950 على هذا القرار دون تحديد نمط المشاركة.

في هذا الإطار، وقع الجنرال الأمريكي أديت أيزنهاور إعلانًا في 23 يناير 1951، للاعتراف بأن «الجنود الألمان قاتلوا بطريقة شجاعة من أجل بلادهم، كما اعتذر وغير رأيه السابق بأن الفيرماخت، وخاصة سلك الضباط، كان متوافقًا مع هتلر وطفيفانه». وبدايةً من مارس 1951 مُنحت ألمانيا الغربية مسؤولية انتهاج سياسة خارجية مستقلة نسبيًا، وفقًا للمراجعة الأولى لقانون الاحتلال، ولكن تحت قيادة المستشار «أديناور» الذي تولى أيضًا منصب

وزير الخارجية حتى إنهاء الاحتلال وحصول ألمانيا الغربية على سيادتها كاملة في عام 1955، وبشكل تدريجي أصبحت ألمانيا الغربية جزءًا من تطور الكيان الجماعي الأوروبي.²⁶

2- المحددات الإقليمية للبيئة المحيطة بالسياسة الدفاعية الألمانية:

عملت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية على استعادة قواتها الاقتصادية، بجانب تعزيز التعاون والشراكة الداعمة للتخلي عن النهج الاستعماري على احتواء التهديدات الأمنية المحتملة وخاصة من قبل ألمانيا، وهو ما تمثل في إبرام فرنسا والمملكة المتحدة معاهدة «دونكيرك» الدفاعية في مارس 1947، وفي هذا السياق، كانت سياسة القوى الأوروبية الكبرى تستهدف احتواء ألمانيا وخاصة مع تنامي العوامل الداعمة لإعادة تسليحها لمشاركتها في الدفاع الأوروبي، لذا فقد قدم رئيس الوزراء الفرنسي «رينيه بليفن» في أكتوبر 1950 خطة تُعرف باسم خطة «بليفن» للتكامل الدفاعي بين الدول الأوروبية، وإنشاء جيش أوروبي مُوحد، ويضع تصورًا لإعادة تسليح ألمانيا الغربية، التي كانت في هذا التوقيت لم يكن لها جيش مُستقل آنذاك.

في المقابل، اعتبرت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية أنها محاولة فرنسية لتأخير التسليح الألماني. الأمر الذي جعل فرنسا لإعادة النظر في تصورهما مرة ثانية بما يتوافق مع رؤية

ألمانيا لقدرتها العسكرية التي يمكن أن تقوم بتطويرها، وبالفعل بدأت المفاوضات في فبراير 1951 التي أسفرت عن موافقة دول المجموعة الأوروبية في مايو 1952، على التوقيع على المعاهدة المؤسسة لمجموعة الدفاع الأوروبية. وبالرغم من ذلك عارضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على المعاهدة في أغسطس 1954 بأغلبية 319 صوتًا معظمهم من الديجوليين، مقابل 264 صوتًا، حيث تخوف الرئيس الفرنسي من أن تكون هذه المجموعة تحت مظلة حلف شمال الأطلسي ما يعني زيادة النفوذ الأمريكي عليها.²⁷

وهنا يمكن الإشارة إلى أن القوى الأوروبية وفي مقدمتهم فرنسا كان لديها عدد من التخوفات في هذه الفترة تتمثل في عودة التهديد الألماني في سياق الدفع الأمريكي لإعادة تسليح ألمانيا الغربية، وبجانب مقاومة النفوذ الأمريكي في أوروبا، وهو ما أثر بشكل نسبي على ألمانيا في حينها، ولكن بدأت هذه المخاوف تقل بشكل تدريجي مع انضمامها لحلف شمال الأطلسي في مايو 1955، كما إنها أضحت جزءًا من تطور الكيان الجماعي الأوروبي.

3- المحددات الداخلية التي أثرت على إعادة تشكيل السياسة الدفاعية الألمانية:

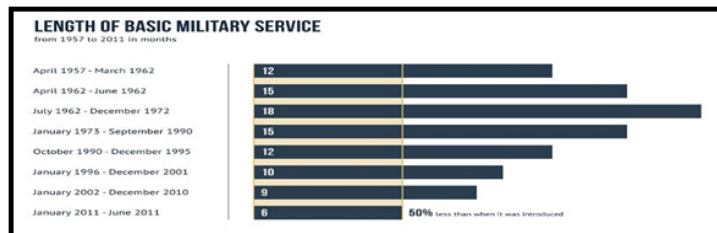
استجابةً للتحويلات التي شهدتها النظام الدولي آنذاك على خلفية تصاعد التوتر بين المعسكر الشرقي والغربي، ولعودة تسليح ألمانيا للمشاركة في الدفاع الأوروبي، بجانب اعتقاد

المستشار « كونراد أديناور » بأن تشكيل قوات مسلحة ألمانية أضى هدفًا أساسيًا لضمان سيادة الدولة، وهو ما دفعه لعقد مؤتمر مع عدد من كبار الضباط في أكتوبر 1950 في دير هيميرود لمناقشة الأمر، وقد أسفر عن صياغة «مذكرة هيميرود» بشأن تشكيل وحدة ألمانية للدفاع عن أوروبا الغربية في إطار قوة قتالية دولية.

واتصالًا بذلك، تم إنشاء أيضًا Blank Office، نسبة إلى تيودور بلانك، الذي عينه المستشار الألماني كمسئول عن التخطيط العملي لإعادة التسليح في أكتوبر 1950، واستمر عمل المكتب حتى انضمت ألمانيا الغربية في مايو 1955 إلى حلف شمال الأطلسي، وسمح لها بإنشاء قوات مسلحة، وفي يونيو من العام نفسه تحول المكتب إلى وزارة الدفاع الفيدرالية²⁸، وقد بلغ عدد العاملين بها إلى نحو 1300 موظف، وهو ما يعتبر زيادة كبيرة خاصة أن الطاقم الأولي الذي تشكل منه المكتب كان يضم نحو 20 شخصًا. كما أصبح بلانك أول وزير دفاع لجمهورية ألمانيا الاتحادية²⁹.

كما تم تسمية القوات المسلحة الألمانية المشكلة حديثًا بـ «البوندسفير»، بعد موافقة لجنة الدفاع في البوندستاغ بأغلبية 18 صوتًا مقابل 8 أصوات. وفيما يتعلق بتشكيل القوات المسلحة فقد تم الاعتماد في البداية على عسكريين وضباط سابقين في الفيرماخت، ولكن وفقًا لعدد من المعايير التي وضعتها لجنة شؤون الموظفين التي تضم مجموعة من الخبراء بلغ عددهم نحو 38 عضوًا، تستهدف فحص ملفات جميع مقدمي الطلبات للانضمام للجيش بداية من كبار الضباط من رتبة عقيد فما فوق، من حيث الأبعاد الشخصية، وموقفهم فيما يتعلق بمحاولة اغتيال هتلر في 20 يوليو 1944³⁰. كما ساهم إقرار قانون إدخال التجنيد العام في يوليو 1956 بأغلبية 269 صوتًا مقابل 166 وامتناع 20 عن التصويت، لتحديد مدد الخدمة العسكرية الأساسية، وإتاحة مسألة الاستنكاف الضميري أمام المواطنين³¹، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 أبريل 1957، في بدء أول 10 آلاف مجند للخدمة العسكرية الإجبارية³².

وهنا يمكن الإشارة إلى أن مدة الخدمة العسكرية كانت متغيرة وفقًا لعدد من العوامل التي منها: عدد الأشخاص الذين ولدوا في سنة معينة، وحجم ونطاق التهديدات، بجانب نقص الميزانية الفيدرالية الذي قد يكون انعكاسات على حجم القوات المسلحة كما هو موضح بالشكل التالي، مدد الخدمة العسكرية حتى عام 2011:

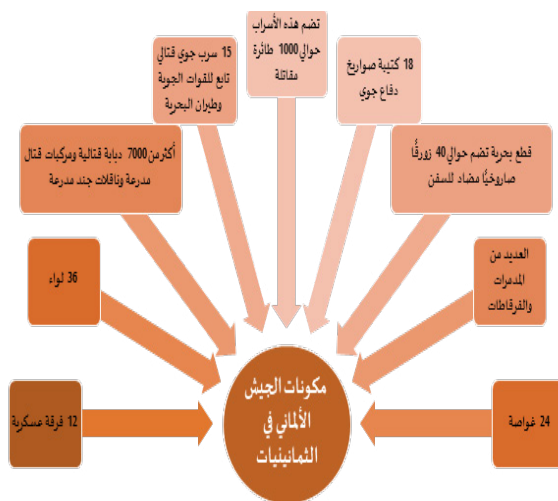


المصدر: <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/reforms-bundeswehr>

وبالرغم من تغير مدة الخدمة العسكرية، إلا أن الاهتمام بتعزيز كفاءة الجندي الألماني كانت محل اهتمام وزراء الدفاع، فعلى سبيل المثال، خلال فترة تولي «هيلموت شميدت»، وزيراً للدفاع خلال الفترة من عام 1969 إلى عام 1972، عمل على إعادة تأهيل كبار الضباط، والضباط الصف مهنيًا وتعليميًا عبر تقديم الدورات في مدارس الخدمة لضباط الصف، والبرامج المتقدمة لكبار ضباط الصف، وبدايةً من عام 1974، كان من الضروري أن يقوم الضباط بإكمال دراساتهم الأكاديمية في إحدى جامعتي الجيش الألماني³³.

وبحلول عام 1963، تشكلت الفرق الأساسية للبوندسفير التي تمثلت في تكوين 11 فرقة من فرق الجيش الاثنى عشرة المنصوص عليها في وثيقة تخطيط حلف شمال الأطلسي MC 70، بجانب 10 أسراب للقوات الجوية، وكتيبتين للصواريخ المضادة للطائرات، و13 سرًا عائلاً، وسربًا طائرًا من الأسطول البحري. في السنوات السبع التي تلت ذلك، زاد عدد الأفراد في الجيش الألماني بنحو 70 ألف جندي فقط، بالرغم من الإدراك الألماني بالتهديدات الأمنية الخارجية نتيجة بناء جدار برلين في النصف الثاني من عام 1961، وأزمة الصواريخ الكوبية التي كادت أن تصل إلى حد اندلاع حرب عالمية ثالثة في أكتوبر/نوفمبر 1962، إلا أن عدد القوات المسلحة شهد تراجعًا على خلفية انخفاض عدد الأفراد المؤهلين خلال الستينيات³⁴.

مع إعادة تأسيس الجيش الألماني بعد نحو عقد من انتهاء الحرب العالمية الثانية، ارتكزت مهام وحدات وقوات الجيش الألماني على الدفاع الوطني والجماعي، علاوة على ذلك ارتبطت توجهات الجيش الألماني بنهج حلف شمال الأطلسي، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد بلغت مساهمات القوات المسلحة الألمانية على المستوى المادي والفردى، ولا سيما في القوات البرية التابعة للناو والدفاع الجوي المتكامل في أوروبا الوسطى نحو 50%، وهو ما يعني أنه خلال الحرب الباردة تمكنت القوات المسلحة الألمانية أن تصبح أكبر قوة في أوروبا الغربية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان لدى الجيش الألماني نحو 495 ألف عسكري في وقت السلم، فيما يمكن أن يصل هذا العدد إلى نحو 1.3 مليون عسكري وقت الحرب من خلال استدعاء قوات الاحتياط، ففي الثمانينيات كان لدى الجيش الألماني ما يلي³⁵:



ثالثاً- تحول السياسة الدفاعية الألمانية بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2022):

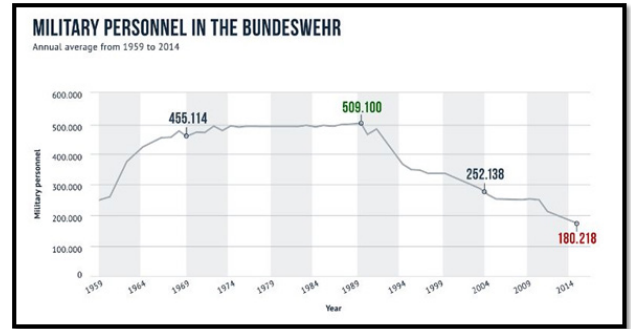
ساهمت التطورات التي شهدتها النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، في التأثير على السياسة الدفاعية الألمانية من حيث الأهداف والمهام والتحركات الخارجية، بالرغم من أنها ظلت مرتبطة بحلف شمال الأطلسي الذي كان ولا يزال بالنسبة لألمانيا الضامن التقليدي للأمن الألماني والأوروبي.

تمثلت أبرز هذه التطورات في مفاوضات إعادة التوحيد، التي أسفرت عن معاهدة نهائية تحمل صيغة (2+4) تم التوقيع عليها في سبتمبر 1990 في موسكو. وفي إعلان مشترك في نيويورك في أكتوبر من العام نفسه تنازلت القوى الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا) عن حقوقها فيما يتعلق بألمانيا، ومنحت بذلك الجمهورية الاتحادية السيادة الكاملة. وعليه فقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 15 مارس 1991. وقد ترتب على هذه الخطوة عدد من النتائج، حيث نصت المعاهدة على انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي. بجانب انسحاب جميع القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية بحلول نهاية عام 1994. وبالإضافة إلى ذلك، تخلت الجمهورية الاتحادية

وخلال هذه الفترة استضافت ألمانيا الغربية ما يقرب من سبع وأربعين قاعدة أمريكية، وما يقرب من 800 منشأة، إذ كانت ألمانيا موطنًا لما يقرب من 70% من القوات الأمريكية المتمركزة على الأراضي الأوروبية، ونحو 60% من جميع القواعد الأمريكية المنتشرة في الخارج. وبالرغم من التراجع النسبي لهذا الوجود مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، إلا أن عدد القوات بلغ 100 ألف جندي طوال فترة التسعينيات³⁶.

وعليه يمكن القول؛ إن مسار تطور السياسة الدفاعية الألمانية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة كان مرهونًا بالتفاعلات التي شهدتها النظام الدولي، والتحول في طبيعة العلاقات الأوروبية-الأوروبية بعد الحرب، وموقفهم من إعادة تسليح ألمانيا وخاصة بعد انضمامها لحلف شمال الأطلسي، وعضوية التكتلات الأوروبية التي مهدت لتقارب القوى الأوروبية مع ألمانيا الغربية، وفي مقدمتهم فرنسا. فضلاً عن دور القيادة السياسية الألمانية في إعادة بناء القوات المسلحة كجزء من استعادة سيادتها الكاملة؛ حيث وظفت رغبة القوى الكبرى لمشاركة ألمانيا في الدفاع الأوروبي لتحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالمهام السياسة الدفاعية الألمانية فقد كانت مرتبطة بمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية الناجمة عن الاتحاد السوفيتي، مستهدفة الدفاع الجماعي بشكل أساسي.

عن الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية. كما تم تخفيض حجم الجيش الألماني إلى 370 ألف جندي³⁷، وقد استمر هذا الانخفاض كما هو موضح بالشكل التالي:



المصدر: <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/cold-war>

فضلاً عن خفض عدد مواقع الجيش الألماني لأول مرة. كما قسمت القوات إلى قوات دفاع رئيسية وقوات كاملة العدد مُجهزة للاستجابة للأزمات، تحت قيادة وزير الدفاع الاتحادي آنذاك «فولكر روه»، الأمر الذي أدى إلى تنامي التحديات الناجمة عن إعادة توحيد البلاد على الصعيد العسكري، إلى جانب وجود قوات مختلفة الجاهزية والمهام³⁸، كانت هناك جملة من التحديات المتعلقة بكيفية التعاطي مع القوات المسلحة التابعة لألمانيا الشرقية مثل:

- حل الجيش الشعبي الوطني: كنتيجة لإعادة التوحيد، كان ينبغي حل كافة المنظمات المسلحة في ألمانيا الشرقية، وفي مقدمتها الجيش الشعبي الوطني، بجانب دمج جزء

من المتطوعين المؤقتين وأعضاء الخدمة المهنية من الجيش الشعبي الوطني في الجيش الألماني، والبالغ عددهم أكثر من 90 ألف فرد، الأمر الذي مثّل تحدياً بالرغم من أن المعاهدة النهائية نصت على خفض عدد الجيش إلى نحو 370 ألف عسكري، إلا أنه تم ضم نحو 76 ألف من المتطوعين المؤقتين وأعضاء الخدمة المهنية من الجيش الشعبي الوطني في الجيش الألماني.

- التخليص من عتاد الجيش الشعبي الوطني: لم تكن التحديات قاصرة على حل القوات المسلحة التابعة لألمانيا الشرقية، بل أيضاً في كيفية التخلص من ترسانته العسكرية التي تشمل أكثر من 15 ألف نظام أسلحة (دبابات قتالية، ومركبات مشاة قتالية مدرعة، وطائرات) وما يقرب من 300 ألف طن من الذخيرة. وعليه فقد وظف الجيش الألماني هذه القدرات عبر استخدام بعضها بشكل مؤقت مثل: طائرات النقل، ومركبات المشاة القتالية المدرعة، كما استمر في استخدام جميع الطائرات المقاتلة البالغ عددها نحو 24 طائرة من طراز MiG Mikoyan-Gurewitsch-29 حتى عام 2004. وتخلص من بعض الأسلحة مثل: مركبات قتال مشاة مدرعة، وزوارق دورية، وطائرات هليكوبتر هجومية عبر إتاحتها للبيع.

- تأسيس وكالات جديدة في ألمانيا الشرقية: في سياق عملية الدمج والإحلال قام

الجيش الألماني بإنشاء القيادة الشرقية له، ومكتب فرعي لوزارة الدفاع الفيدرالية في شتراوسبرج، براندنبورغ في أكتوبر 1990، ثم تلاها حل نحو 2300 وكالة، وإغلاق 35 موقعًا كانوا تابعين للجيش الوطني الشعبي. وبالتزامن مع ذلك تم نقل عدد من الوكالات المركزية إلى الولايات الفيدرالية الجديدة، مثل مدرسة ضباط الجيش، ومعهد أبحاث التاريخ العسكري، علاوة على ذلك إنشاء مقر ثاني لوزارة الدفاع الفيدرالية في بون، كما تم تأسيس أكاديمية الجيش الألماني الجديدة للمعلومات والاتصالات في موقع وزارة الدفاع الوطني السابقة لألمانيا الشرقية.

- استياء العديد من القوات نتيجة عملية الدمج: نتج عن إعادة توحيد البلاد حالة من التخوف من قبل العديد من الجنرالات والأدميرالات، وبعض الضباط من عدم استيعابهم في الجيش الألماني، إذ أنهى نحو أكثر من 60 % من الضباط في الجيش الوطني الشعبي مساره العسكرية قبل 3 أكتوبر 1990، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد وجود حالة من الاستياء النابعة من اختلاف الرتب بين الجيشين التي كانت مرتبطة أيضًا بتحديد مستوى الأجور³⁹.

وفي ضوء هذه التحولات تراجع الإنفاق العسكري الألماني؛ بالرغم من أنه قد بلغ بحلول التسعينيات ما يقرب من 3% من الناتج المحلي الإجمالي⁴⁰، إلا أنه قلّ بشكل تدريجي ووصل نسبة ميزانية الدفاع

الألمانية من 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 1.6% في عام 1998⁴¹. الأمر الذي انعكس على فاعليته وقدراته على الاستجابة لإدارة الأزمات ومنع الصراعات، والمهام التي يقوم بها. وفي ضوء هذه التحولات تم إجراء تحليل شامل للجيش الألماني، في عام 1998، لمعرفة أهم التحديات التي يعاني منها، وآليات هيكلته لكي يكون قادرًا على أداء مهامه، كما تم إعادة هذه العملية من خلال تحليل الأهداف الأمنية لألمانيا وهيكل القوات المسلحة المرتبطة بتنفيذها، خلال 1999/2000 من قبل لجنة «الأمن المشترك ومستقبل الجيش الألماني»، وبالرغم من أنه لم يتم تطبيق مقترحاتها كاملةً، إلا أنها لعبت دورًا في تشكيل خدمة الدعم والتمكين المشتركة -تستهدف توحيد المهام المشتركة مثل: الاتصالات، والشرطة العسكرية، والخدمات اللوجستية- كوحدة رابعة إلى جانب الجيش والقوات الجوية والبحرية⁴².

ومع تغير البيئة الأمنية الدولية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، قام المستشار جيرهارد شرودر بإصدار مبادئ توجيهية جديدة للسياسة الدفاعية في عام 2003، على مستوى العقيدة الاستراتيجية، بهدف تطوير الجيش الألماني إلى قوة استكشافية قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، بشكل متزايد خارج الأراضي الأوروبية، حيث لم تعد مصادر التهديدات نابعة من الجوار الجغرافي، بل أضحت عابرة للحدود⁴³.

واتصالاً بذلك، شهد الجيش الألماني عملية إعادة هيكلة أخرى بهدف تحسين قدراته التشغيلية،



خلال عام 2002، وكانت مهام الجيش في حينها مركزة بالأساس على العمليات الخارجية وخاصة في أفغانستان، وهو ما يعني حدوث تحول في أهداف الجيش الألماني التي كانت قاصرة على الدفاع الوطني والجماعي. واستمراراً للنهج الحكومي الألماني القائم على إعادة هيكلة الجيش بما يتوافق مع السياسات الراهنة، فقد اتخذت حكومة المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل بعد الانتخابات الفيدرالية في عام 2009، قراراً بأن تقوم لجنة الهيكل بتطوير مقترحات بشأن «العناصر الرئيسية للهيكل التنظيمي الجديد للجيش الألماني» بحلول عام 2010، حيث أوصت بتخفيض إضافي إلى ما يقرب من 180 ألف متطوع مؤقت وأعضاء الخدمة المهنية، بالإضافة إلى ما يصل إلى 25 ألف مجند في الخدمة، وفي إطار العمل على خفض التكاليف، قررت الحكومة تعليق الخدمة العسكرية الإجبارية بعد

1 يناير 2011⁴⁴.

كانت لهذه السياسة تداعيات على كفاءة وقدرات الجيش الألماني للقيام بمهامه، سواء كانت تحت مظلة حلف شمال الأطلسي أو في إطار التعاون الأوروبي، فعلى سبيل المثال، كشفت وثيقة مسربة لصحيفة «دي فيلت»، في فبراير 2018 أن الجيش الألماني ليس لديه ما يكفي من الدبابات اللازمة لقيادة قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات ذات الاستعداد العالي التابعة لحلف الناتو بحلول عام 2019، ويرجع ذلك نتيجة نقص قطع الغيار، وعدم توفر معدات للرؤية الليلية، ودروع واقية، قاذفات القنابل الآلية، بجانب ارتفاع التكلفة والوقت اللازم لصيانة هذه المركبات، لذا لدى لواء الدبابات التاسع التابع للجيش الألماني نحو تسع دبابات من طراز ليوبارد 2-، بالرغم من أنه وعد بتجهيز نحو 44 دبابة لقيادة هذه القوة. علاوة على 3 مركبات مشاة مدرعة من طراز ماردر من أصل 14 وعد بها.

ولم يقتصر التدهور في الجيش الألماني على وضع المركبات، بل امتد أيضًا للقوات الجوية، فوفقًا للوثيقة تواجه القوات الجوية الألمانية عددًا من التحديات خلال القيام بمهامها في إطار الحلف، لأن الطائرات المقاتلة من طراز Tornadog Eurofighter وطائرات النقل المروحية CH-53، متاحة للاستخدام فقط بمعدل أربعة أشهر في السنة - وباقي الوقت يتم إيقافها للإصلاحات وإعادة التسليح.⁴⁵

لم تكن هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها التي تتطرق إلى وضع الجيش الألماني بعد عقود من التراجع، على خلفية خفض الإنفاق العسكري، إذ نشر مفوض القوات المسلحة في البرلمان الألماني تقريرًا في 20 فبراير 2018، استعرض فيه جملة من التحديات ذات التأثير المباشر على جاهزية وقدرة الجيش، حيث يركز التقرير بالأساس على الفجوات في الأفراد والعتاد، ومنها إنه مع نهاية عام 2017 كانت الغواصات وطائرات النقل الكبيرة البالغ عددهم 14 طائرة التابعة للقوات الجوية جاهزة للنشر نتيجة الإصلاحات. أما الدبابات والطائرات المقاتلة بعضها قديم والبعض لم تكن جاهزة للتشغيل نتيجة نقص قطع الغيار أو بسبب سوء التخطيط، وهو ما أثر في طياري القوات الجوية وقدرة التدريب، نتيجة إصلاح العديد من الطائرات.⁴⁶

أما القوات البحرية وفقًا للتقرير فإنها تعاني أيضًا بالرغم من سحب السفن القديمة من الخدمة بموجب جدول زمني، إلا أن عملية الاستبدال بسفن جديدة تتأخر لسنوات، كما أصبح لدى

الجيش نحو تسع فرقاقات بدلاً من 15 فرقاقة وفقًا للمنصوص عليه في التخطيط، كما إن الفترة التي تظل فيها هذه الفرقاقات في الحوض الجاف أصبحت أطول نتيجة تقادمها على خلفية نقص قطع الغيار. وفيما يتعلق بالأفراد فقد أوضح التقرير إلى أن هناك 21 ألف وظيفة شاغرة للضباط وضباط الصف، نتيجة غياب عدد كبير جدًا من الأفراد -القادة والمدرسين والمتخصصين- فإن الواجبات التي يجب القيام بها تنتهي بها الأمر إلى أن يتحملها الجنود الموجودون من النساء والرجال.⁴⁷

وهنا قد يمكن تفسير تراجع الحكومات الألمانية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن بالاهتمام بتطوير وتحسين قدرات الجيش الألماني، إلى جملة من الأسباب التي تتمثل أبرزها على النحو التالي:

- استبعاد عودة الحروب التقليدية: فمع تغير طبيعة النظام الدولي وتحوله إلى أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن استمرار الاعتقاد الراسخ لدى القوى الأوروبية بأن ضمان أمنهم والأمن الأوروبي-الأطلسي لن يتم تحقيقه إلا من خلال حلف شمال الأطلسي، وأيضًا من خلال الدعم الأمريكي، وهو ما أكدت عليه حروب البلقان، وكشفت عن مدى التباين في استجابة القوى الأوروبية لإدارة مثل هذه الصراعات. لذا فقد يكون أحد الأسباب المحتملة لتراجع القدرات الألمانية والاهتمام بتعزيز قدراتها الدفاعية

الردع النووي، حيث إن القدرات النووية الاستراتيجية للحلف، ولا سيما تلك الخاصة بالولايات المتحدة، هي الضمان النهائي لأمن أعضائه»⁴⁹.

● **تعزيز التعاون الأوروبي على الصعيد الدفاعي:** من المرجح أن ألمانيا قد حاولت الاستفادة من تطور الكيان الأوروبي الجماعي في مجال الأمن والدفاع بما يتوافق مع مصالحها، ويقلل من الضغط المستمر عليها لزيادة قدراتها الدفاعية، من خلال إنشاء قوات صغيرة عبر عملية الدمج والقيادة المشتركة لبعض القوات العسكرية، مثل: إعلان ألمانيا ورومانيا وجمهورية التشيك تنسيقاً عسكرياً يتضمّن ضمّ اللواء الآلي 81 الروماني إلى فرقة قوّات الردّ السريع في الجيش الألماني. كما سينضم اللواء التشيكي الرابع للانتشار السريع، الذي خدم في كوسوفو وأفغانستان، إلى الجيش الألماني، وذلك مثل اللوائين الهولنديين، حيث انضم أحدهما بالفعل إلى فرقة قوّات الردّ السريع في الجيش الألماني، والآخر تمّ دمجها في الفرقة المدرّعة الأولى. أمّا فيما يتعلّق بالتعاون مع هولندا، فقد جاء بناءً على تعاون مُسبق بينهما منذ عام 1995، حيث يوجد مقرّ مشترك لهما، وحيث إن كلا الجيشين لديه معرفة بالأسلحة الألمانية، علاوة على أنه مثل فرصة لهولندا لتخفيف أعباء الميزانية عبر الشراكة مع ألمانيا التي ستسمح بتدريب القوات الهولندية باستخدام الدبابات الألمانية. هذا بجانب اللواء الفرنسي الألماني المشترك الذي أنشئ في عام

بالتوازي مع التزامها بالقيود المفروض عليها بموجب معاهدة التوحيد، يرجع إلى اعتبار الحلف هو الضامن التقليدي لأمنها من خلال مبدأ الدفاع الجماعي. كما أن عودة الحروب التقليدية لم تعد واردة، وهو ما تم الإشارة إليه في المبادئ التوجيهية لسياسة الدفاع التي تحمل عنوان: «حماية المصالح الوطنية - تحمل المسؤولية الدولية - تشكيل الأمن مقاً» الصادرة عن وزارة الدفاع الألمانية في 27 مايو 2011، وفقاً لهذه الوثيقة «لا يزال التهديد الإقليمي المباشر لألمانيا باستخدام الوسائل العسكرية التقليدية حدثاً غير محتمل»⁴⁸. أما فيما يتعلق بحلف الناتو فقد تم التطرق إليه أيضاً في الكتاب الأبيض لعام 2016، للتأكيد على أهميته لضمان الأمن الألماني والأوروبي-الأطلسي:

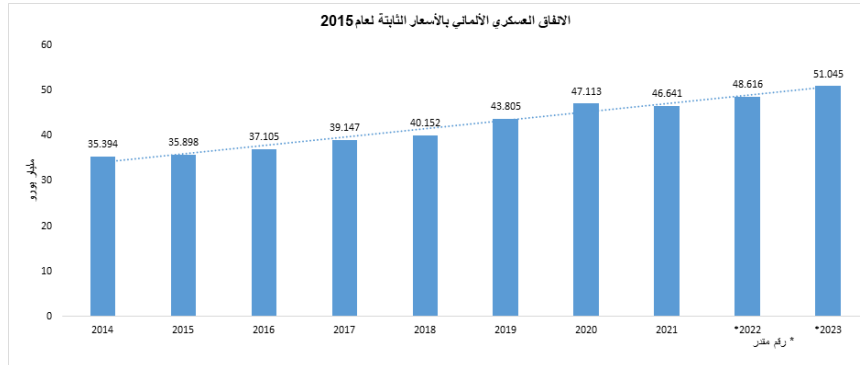
- «بالنظر إلى أن الناتو يتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الأمن في أوروبا، وبما أن غالبية أعضائه هم أيضاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن علاقة الناتو بالاتحاد الأوروبي لها أهمية خاصة».

- «منظمة عسكرية وسياسية تربط أمريكا الشمالية وأوروبا، ويعكس التزاماً متبادلاً بحماية شراكة القيم عبر الأطلسي ضد التهديدات من أي نوع، ويضمن الالتزام الذي لا غنى عنه للولايات المتحدة بأمن أوروبا».

- «ما دام يمكن استخدام الأسلحة النووية في النزاعات العسكرية، فستكون هناك دائماً حاجة إلى

1989، إلا أنه لم يُنشر إلا في عام 2015 كجزء من مهمة تدريبية في مالي⁵⁰.

- تراجع الإنفاق الدفاعي: بالرغم من الانخفاض الذي شهدته ميزانية الدفاع الألمانية خلال عدة عقود عقب انتهاء الحرب الباردة، إلا أن زيادة نسب الإنفاق التي تزامنت مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، والسنوات التي تلتها، على خلفية انتقاد الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق «دونالد ترامب» لألمانيا لعدم استثمارها بالقدر الكافي في الدفاع، وعدم الالتزام بتحقيق هدف الحلف الـ 2% الذي تم اعتماده خلال قمة ويلز التي عقدت في عام 2014، لم تسفر عن نتائج إيجابية، أو تحول نوعي في مستوى جاهزية الجيش الألماني، وقد يرجع ذلك إلى تقادم المعدات والأسلحة وسوء التخطيط في بعض الأحيان، ومن المرجح أيضًا أن يكون نتيجة ارتفاع تكاليف ووقت صيانة وإصلاح المعدات في كافة أفرع الجيش الألماني. وفقًا لتقرير حلف الناتو الصادر في يوليو 2023 تحت عنوان: الإنفاق الدفاعي لحول الناتو (2014-2023)، يوضح الشكل التالي مستوى الإنفاق العسكري الألماني خلال الفترة من 2014-2023.



المصدر: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2023/pdf/230707-def-exp-2023-en.pdf

ويذكر في هذا السياق أن هذه المسألة كانت نقطة خلاف بين واشنطن وبرلين، إذ طالب الرئيس «ترامب» الحلفاء بالوفاء بنسبة 2% على الفور، مع إمكانية مضاعفة النسبة إلى 4% خلال قمة الحلف في يوليو 2018. علاوة على إعلانته في 15 يونيو 2020 بتقليص عدد القوات الموجودة في ألمانيا إلى 25 ألف جندي، حيث يتمركز ما يقرب من 34500 جندي أمريكي في أربع ولايات ألمانية، 18459 جندياً في ولاية راينلاند-بفالتس، و3036 جندياً في ولاية بادن-فورتمبيرغ، و11689 جندياً في ولاية بافاريا، و2471 في ولاية هيسن، بينما يبلغ العدد الإجمالي نحو 50000 جندي شاملاً عدد الموظفين المدنيين الإداريين⁵¹. ولكن مع تولي إدارة «جو بايدن» السلطة تراجعت حدة التوتر بين الجانبين، كما تم تجميد قرار تقليص عدد القوات الأمريكية في ألمانيا، علاوة على زيادتها بمقدار 500 جندي في منطقة «فيسبادن»، لتعزيز التنسيق العسكري بينهم والردع والدفاع الأوروبي، والتزاماً من واشنطن تجاه ألمانيا وحلفائها في الناتو⁵².

رابعاً- تحول جذري: السياسة الدفاعية الألمانية في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية:

دفعت الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في الرابع والعشرين من فبراير 2022، الحكومة الألمانية بقيادة المستشار «أولاف شولتز» لإعادة النظر في السياسة الخارجية والدفاعية الألمانية،

استجابةً للمتغيرات الأمنية المركبة التي يشهدها النظام العالمي، التي مثلت نقطة تحول جذرية، وهو ما تجلّى في قيامها باتخاذ إجراءات حاسمة بعد ما يقرب من ثلاثة أيام من اندلاع الحرب، بعد تردها في دعم أوكرانيا واتخاذ موقف حاسم تجاه روسيا، ولكن نتيجة الانتقادات التي وُجّهت لها من الدول الحلفاء، تراجعت عن هذا النهج في تغير مفاجئ، لم تكن تبعاته قاصرة على آليات التعاطي مع طرفي الحرب فحسب، بل امتد ليشمل هيكلية السياسة الدفاعية الألمانية، وتطوير مهامها وأهدافها بما يتوافق مع متغيرات البيئة الأمنية الدولية، ويضمن استقرار الأمن الأوروبي-الأطلسي، فضلاً عن تعزيز القدرات الدفاعية لدول الجناح الشرقي والشمالي لحلف شمال الأطلسي.

استجابة دفاعية نوعية

اتخذت ألمانيا مجموعة من الإجراءات المتتالية التي كانت مرهونة بشكل أساسي بمسار تطور الحرب الروسية-الأوكرانية، بجانب إعادة هيكلة سياساتها الدفاعية، وتنسيق التعاون مع القوة الأوروبية لبلورة استجابة منسقة تجاه روسيا، وعليه يمكن استعراض أبرز هذه التحولات على النحو التالي:

- التحول من الاحتواء إلى الردع: جاء خطاب المستشار الألماني في البوندستاغ في السابع والعشرين من فبراير، مُعلنًا عن «تسايتنويندي» (Zeitenwende) باعتبار أن ألمانيا أمام نقطة تحول تاريخية تقضي

استحدثت آليات أكثر فاعلية للتعاطي معها، وانطلاقاً من ذلك أعلن المستشار عن دعم أوكرانيا، وتنسيق التعاون مع الدول الحلفاء بشأن الرد على روسيا، بجانب التخلص التدريجي من واردات الطاقة الروسية، وزيادة الاستثمار الدفاعي من خلال إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو يستهدف تقوية قدرات الجيش الألماني، علاوة على زيادة مشاركة ألمانيا في تعزيز القدرات الدفاعية لدول الجناح الشرقي لحلف الناتو⁵³. والالتزام بتحقيق هدف حلف شمال الأطلسي المتمثل في إنفاق 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع⁵⁴. وعليه يمكن اعتبار هذا الخطاب بأنه كان يمثل بداية عملية للإصلاح الدفاعي الألماني، كما يعد بمثابة استجابة رادعة من قبل ألمانيا يمكن البناء عليها لاستعادة قدراتها الدفاعية، وتعزيز جاهزيتها بما يقوي الركيزة الأوروبية داخل حلف شمال الأطلسي.

- دعم كييف عسكرياً: بالرغم من موافقة ألمانيا على دعم أوكرانيا وتقديم لها المزيد من الأسلحة لزيادة قدراتها على الصمود كان هناك تخوف ألماني من أن يؤدي هذا النهج لمزيد من التصعيد، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الثقيلة، ولكن مع موافقة «بوندستاج» في الثامن والعشرين من أبريل 2022 بأغلبية كبيرة على تسليم أوكرانيا معدات عسكرية تتضمن أسلحة ثقيلة لدعمها في سياق الحرب، تزايد حجم الدعم

العسكري المتقدم لكييف⁵⁵. ومع تطور مسار الحرب لما يقرب من عام دون حسم من طرفي الصراع، وتوسع روسيا على الأراضي الأوكرانية وخاصة بعد ضم الأقاليم الأربعة في سبتمبر 2022، وتزايد الطلب الأوكراني على الأسلحة الثقيلة وخاصة الدبابات القتالية، وافقت برلين على توفير دبابات قتالية من طراز «ليوبارد 2»- في أواخر شهر يناير 2023، لكييف، بجانب السماح للدول الأخرى التي تمتلك هذه الدبابات بتوريدها لكييف مثل بولندا⁵⁶. بالإضافة إلى ذلك، استمر الدعم الألماني لأوكرانيا والذي بلغ في نهاية يوليو 2023، نحو 7.5 مليارات يورو. فيما تضمنت أبرز المعدات الرئيسية التي تم تسليمها إلى أوكرانيا من قبل ألمانيا ما يلي:

- تسليم نحو 2500 صاروخ محمول على الكتف مضاد للطائرات من طراز 9K32 Strela SA-7.
- نحو 500 صاروخ محمول على الكتف من طراز FIM-92 المضاد للطائرات.
- 900 صاروخ مضاد للدبابات من طراز Panzerfaust 3.
- 14 مدفع هاوتزر ذاتي الحركة من طراز PzH-2000.
- 34 منظومة دفاع جوي ذاتية الحركة من طراز Gepard.
- 5 راجمات صواريخ من طراز M270.

- نظام رادار (كوبرا) لتحديد مواقع المدفعية المعادية.

- 40 عربة قتال مدرعة من طراز ماردر.

- 18 دبابة قتالية من طراز ليوبارد-2.

- نظام الدفاع الجوي الصاروخي باتريوت.

- 20 دبابة قتالية من طراز ليوبارد-1⁵⁷.

- تدريب القوات الأوكرانية: تضمن الدعم الألماني لأوكرانيا تقديم التدريبات للجنود لكي يتمكنوا من استخدام الأسلحة الغربية المقدمة لهم، ولتعزيز كفاءتهم القتالية، وعليه فقد أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية خلال المؤتمر الدولي بشأن أوكرانيا الذي دعت له الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة نحو 40 دولة، وعقد في قاعدة رامشتاين الجوية الأمريكية المتمركزة على الأراضي الألمانية، أن ألمانيا ستقوم بتدريب الجنود الأوكرانيين على استخدام أنظمة المدفعية، قائلة: «إننا نعمل مع أصدقائنا الأمريكيين على تدريب قوات أوكرانية على أنظمة مدفعية على الأراضي الألمانية». كما أوضحت إنها ستعمل مع هولندا على تدريب الأوكرانيين على مدافع من طراز هاوتزر ذاتية الدفع، بجانب توفير الذخيرة لأوكرانيا⁵⁸. ويذكر، أن ألمانيا استضافت الجنود الأوكرانيين للتدريب في عدد من القواعد عسكرية التي تجلت في قيام الجيش الألماني بتدريب القوات الأوكرانية في قاعدة

إيدار-أوبرشتاين على استخدام كل من: أنظمة الدفاع الجوي «باتريوت»، ومركبات مشاة قتالية من طراز «ماردر»، وأنظمة المدافع من طراز «هاوتزر 2000». فيما يقوم بتدريبهم على الدبابات القتالية من طراز «ليوبارد-2» في مدينة مونستر⁵⁹.

- برنامج التبادل العسكري المعروف باسم «Ringtausch»: عملت ألمانيا على دفع الدول الغربية لتزويد أوكرانيا بالسلح من خلال تبني سياسة التبادل الذي بموجبه تتمكن الدول من الحصول على الأسلحة الألمانية مجاناً مقابل تسليم الدبابات ومركبات المشاة القتالية من مخزونهاها إلى أوكرانيا. وفقاً لهذا البرنامج من المقرر أن تتسلم جمهورية التشيك نحو 14 دبابة قتالية من طراز «ليوبارد-2»، فيما ستحصل سلوفاكيا على 15 دبابة، بجانب ذخيرة وتدريب وحزمة لوجستية مقابل تزويد أوكرانيا بـ 30 دبابة من طراز BVP-1 IFV. وفي هذا الإطار حصلت اليونان على 40 مركبة مشاة قتالية من طراز «ماردر» الألمانية مقابل تزويد أوكرانيا بـ 40 من طائراتها من طراز BMP-1A1⁶⁰.

- الاعتراف بالتهديد الروسي: في ضوء استجابة الحكومة الألمانية للتحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية التي أضحت شديدة التعقيد، بالتزامن مع تنامي مصادر التهديدات المختلطة الناجمة عن التقارب الجغرافي، أو العابرة للحدود، قامت الحكومة بإصدار

أول استراتيجية للأمن القومي في الرابع عشر من يونيو 2023، تحت عنوان: «الأمن المتكامل لألمانيا»، التي عرفت فيها روسيا بأنها «التهديد الأكثر أهمية في المنطقة الأوروبية الأطلسية»، لأول مرة⁶¹. ويرجع ذلك وفقًا للاستراتيجية لأن الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا هي «انتهاك صارخ لإعلان الأمم المتحدة المشترك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وميثاق حلف شمال الأطلسي وللنظام الأمني الأوروبي التعاوني، هدفها هو تدمير سيادة الدولة، وسلامة أراضيها، وهويتها الثقافية، ووجودها السياسي لجار مسالم، وتنفيذ سياسة إمبريالية لمناطق النفوذ»⁶². وهو ما يعد تحولاً في النهج الألماني تجاه روسيا الذي استمر خلال عقود قائم على التعاون والاحتواء الحذر، ولكن مع اندلاع الحرب تحول هذا النهج، حيث أصبحت موسكو تهديدًا ينبغي مجابهته، وهو أيضًا ما تم التوافق عليه في المفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر في عام 2022.

- **التأكيد على أهمية حلف الناتو:** أثبتت الحرب الروسية-الأوكرانية على استمرار قدرة حلف شمال الأطلسي على ضمان الأمن الأوروبي-الأطلسي، وهو ما أكدت عليه أيضًا ألمانيا في استراتيجيتها للأمن القومي-الذي جاء متوافقًا مع موقفها الثابت من حلف الناتو والذي سبق أن أشارت إليه في كتابها الأبيض الصادر في عام 2016 وهو ما تمثل فيما يلي:

- «حلف شمال الأطلسي هو الضامن الرئيسي للحماية من التهديدات العسكرية، كما يربط أوروبا وأمريكا الشمالية سياسيًا، حيث أن الهدف من التحالف يكمن في ضمان حماية الأفراد والدفاع الأمن والقيم».

- «التأكيد على الالتزام بالدفاع المشترك بموجب المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي».

- «تعزز ألمانيا تعزيز الركيزة الأوروبية لمجتمع الدفاع عبر الأطلسي. فكلما زادت مساهمات الحلفاء الأوروبيين عسكريًا وسياسيًا في حلف شمال الأطلسي، كلما أصبح التحالف عبر الأطلسي أكثر صلابة».

- «تلعب مشاريع الأسلحة المشتركة وقابليتها للتصدير وفقًا للمعايير المنصوص عليها في قانون مراقبة تصدير الأسلحة المستقبلي دورًا في تعزيز قدرة أوروبا على العمل، وبالتالي تعزيز الركيزة الأوروبية في حلف شمال الأطلسي».

- «وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن الحفاظ على قوة ردع نووية ذات مصداقية يشكل ضرورة أساسية لحلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي. ستواصل ألمانيا القيام بدورها في المشاركة النووية وستوفر باستمرار الطائرات ذات القدرة المزدوجة التي يتطلبها ذلك».

- «إن الفرض من الردع النووي لحلف شمال الأطلسي هو الحفاظ على السلام وردع العدوان ومنع الإكراه النووي. وسوف نتصدى للمخاطر النووية المتزايدة من خلال الردع النووي الموثوق به، وكذلك من خلال السعي إلى الحد من هذه المخاطر، ومن خلال دعم المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار»⁶³.

● **قيادة المناورات البحرية في بحر البلطيق:** للمرة الأولى قامت هيئة أركان القوات البحرية الألمانية بقيادة مناورات البحرية، التي تُعرف باسم Northern Coasts، التي جرت خلال الفترة من 9 إلى 23 سبتمبر 2023، في بحر البلطيق، مستهدفة الدفاع الجماعي، عبر محاكاة رد فعل الحلف على أي هجوم، من مقرها البحري الجديد في روستوك، الذي وصل إلى الاستعداد التشغيلي. في تحول نوعي عن السيناريوهات السابقة، التي كانت تحاكيها مناورات «الساحل الشمالي»، التي كانت قائمة بالأساس على إدارة الأزمات، والحد من اندلاع الصراعات، بجانب مكافحة الإرهاب. وذلك بمشاركة باقي كافة دول الحلف الواقعة في منطقة بحر البلطيق، بجانب السويد التي من المنتظر أن تحصل على عضوية الحلف بشكل رسمي بعد تصديق تركيا والمجر على بروتوكول انضمامها، بالإضافة إلى فرنسا، وبلجيكا، وكندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، ليصل إجمالي الدول المشاركة نحو 14 دولة. إذ

تسعى برلين للمشاركة بفعالية لتعزيز قدرات الحلف الدفاعية في المنطقة، من خلال جعل هذا المقرر بمثابة مركز إقليمي لقيادة عمليات الناتو في بحر البلطيق، في حالة اندلاع أي هجوم. كما تعكس قيادة ألمانيا لهذه المناورات رغبة الحكومة الائتلافية في إظهار مدى التزامها، بإعادة هيكلة سياساتها الخارجية والدفاعية، على المستوى الوطني، وتحت مظلة الناتو، في سياق الحرب الروسية - الأوكرانية، التي كانت الدافع الأساسي لانتهاج مثل هذا التوجه، حيث جاءت استجاباتها لمآلات الحرب متوافقة مع الحلفاء، بشأن إدانة روسيا، ودعم أوكرانيا على مستوى الخطاب السياسي، والآليات التي استحدثتها للممارسة هذا الدور، وهو ما تجلّى في إصدار الحكومة الألمانية أول استراتيجية للأمن القومي الألماني، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في يونيو 2023، تحت عنوان: «قوي، مرّن، مستمر: الأمن المتكامل لألمانيا»⁶⁴.

● **تعزيز الدفاع الجوي الأوروبي:** في سياق تحول النهج الألماني أطلق المستشار «أولاف شولتز» في أكتوبر 2022، بالتزامن مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، مبادرة «درع السماء الأوروبية» التي تستهدف حماية المجال الجوي الأوروبي، من خلال بناء منظومة دفاع جوي صاروخية متكاملة في أوروبا، من خلال قيام الدول الأوروبية بعمليات شراء مشتركة للمنظومات الدفاعية، التي تركز بالأساس على ثلاثة أنظمة للدفاع الجوي وهم: نظام

الخاتمة:

حاول هذا الفصل أن يُجيب عن التساؤل التالي: ما هي أبرز التحولات التي شهدتها السياسة الدفاعية الألمانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الروسية-الأوكرانية؟ حيث توصل إلى عدد من النتائج التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

إن السياسة الدفاعية الألمانية شهدت تحولات جذرية في أهدافها، وعناصرها، ومهامها، ليس كنتاج لمراجعات سياسية، ولكنها بسبب محددات البيئة الدولية والإقليمية التي أثرت على طبيعتها، إذ ساهمت طبيعة النظام الدولي، ودور القوى الكبرى، وعلاقات الصداقة والعداء بين القوى الأوروبية، بجانب التقارب الجغرافي في التأثير على أهداف ومهام السياسة الدفاعية الألمانية. كما حرصت ألمانيا منذ منتصف الخمسينيات القرن الماضي على انتهاز سياسة دفاعية، تركز على الدفاع على المستوى الوطني والجماعي، بجانب القدرة على الاستجابة للأزمات الخارجية، ومنع اندلاع الصراعات وذلك تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، أو في سياق تعاون متعدد الأطراف.

ارتبطت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بضمن تعزيز قدرة ألمانيا على استعادة سيادتها ومكانتها الدولية، سواء بعد الحرب العالمية الأولى أو الثانية، وأيضاً مع إعادة التوحيد التي تزامنت مع انتهاء الحرب الباردة. علاوة على ذلك أن تطوير السياسة

باتريوت متوسط المدى، ونظام «آيرس-تي» قصير المدى، بجانب نظام «آرو-3» بعيد المدى. وقد انضم لهذه المبادرة نحو 17 دولة أوروبية⁶⁵.

- تقديم الدعم غير العسكري: لم يقتصر التضامن الألماني منذ اندلاع الحرب على الدعم العسكري فقط، بل تضمن دعمًا إنسانيًا ثنائيًا لكيف من خلال تخصيص الحكومة أكثر من 14.2 مليار يورو في شكل دعم ثنائي تألف من برنامج للمساعدة في فصل الشتاء، ومساعدة الفارين من أوكرانيا، وبالإضافة إلى عمليات إزالة الألغام، وتعزيز الجهود الرامية للتحقيق في جرائم الحرب. وفيما يتعلق بإعادة الإعمار فقد سعت ألمانيا للتعاون مع أوكرانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، لتخطيط لعملية إعادة الأعمار، وهو ما تجلّى في اتفاق كيف ودول مجموعة السبع في ديسمبر 2022، لإنشاء منصة دولية للتنسيق بين الجهات المانحة لإعادة بناء أوكرانيا. فضلاً عن تنسيق التعاون مع الدول الأوروبية لفرض المزيد من العقوبات على روسيا لتطويقها ماليًا، وعزلها دوائياً في إطار استجابتهم للحرب⁶⁶.

وعليه، يمكن القول إن الحرب الروسية-الأوكرانية لعبت دورًا محوريًا في إعادة هيكلة السياسة الدفاعية الألمانية، من حيث الأهداف والمهام والقدرات، كما ساهمت في عودة مشاركة ألمانيا في الجهود الرامية لتعزيز الأمن الأوروبي، من خلال آليات أكثر فاعلية.

الدفاعية الألمانية مرهون بشكل أساسي بالإرادة السياسية، ومؤسسات صنع القرار الداخلية.

حرصت الحكومات المتعاقبة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تأسيس الجيش الألماني في عام 1955 على ألا تسفر عملية إعادة تسليح الجيش عن تهديد الأمن الأوروبي، وقد مهد لذلك انضمام ألمانيا لحلف شمال الأطلسي، ومشاركتها في التكتلات الأوروبية، بجانب الحفاظ على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورًا محوريًا في تأسيس الجيش الألماني في مرحلة ما بعد الحرب.

كشف التحليل أن التغيير الأساسي الذي شهدته السياسة الدفاعية الألمانية في سياق الحرب الروسية-الأوكرانية كان نتاج اختلاف نمط التهديد الذي واجهته ألمانيا، فبعد أن كان من المستبعد أن تشهد أوروبا مرة ثانية بعد انتهاء الحرب الباردة حروبًا تقليدية في محيطها الجغرافي، أضى هذا الأمر حقيقة عملية من خلال ما قامت به روسيا، وهو ما فرض على الحكومة الألمانية ضرورة إعادة هيكلة سياساتها الدفاعية، ليس لاحتواء التهديد القائم، بل لردع وتعزيز قدراتها الدفاعية على المدى البعيد.

بالرغم من إعلان ألمانيا الالتزام بنسبة الإنفاق الدفاعي بنحو إنفاق 2% من ناتجها المحلي الإجمالي، والتأكيد على ذلك في استراتيجية الأمن القومي التي صدرت في منتصف عام 2023، كما وضعت تصورًا لتمويل هذه الزيادة من إنشاء صندوق بقيمة 100 مليار يورو لتطوير

الجيش الألماني، إلا أنه لم يتم توضيح كيف يمكن زيادة الإنفاق الدفاعي بعد هذه الفترة، كما أن ميزانية الدفاع السنوية لم يتم زيادتها، وهو ما قد ينتج عنه فجوة مالية في ميزانية الدفاع بحلول عام 2027، وهو ما سيكون تحديًا للحكومة المقبلة⁶⁷.

لا تزال ألمانيا تعاني نقصًا في العنصر البشري قد يحد من طموحها العسكري بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، ففي يونيو 2023 بلغ عدد الجيش الألماني 180.770 رجلًا وامرأة، وهو أدنى مستوى له منذ خمس سنوات، وقد يرجع ذلك إلى التباين الوضع الديموغرافي نتيجة زيادة أعداد السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 50 و80 عامًا، مقابل تراجع الفئات العمرية التي تقل أعمارهم عن 30 عامًا⁶⁸.

من الكمون للتأثير

السياسة الدفاعية اليابانية في ضوء الحرب الروسية على أوكرانيا

الشيمااء عرفات

باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

اعتبرت طوكيو العدوان
الروسي على أوكرانيا
نقطة تحوّل، ولحظة
تاريخية في سياستها
الخارجية والدفاعية



الأذهان بدورها في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن التاريخ يعيد نفسه، فاليابان اليوم غير يابان الأمس.

وعليه، فإن هذه الورقة ستسعى لتغطية عدة موضوعات، لتوضيح كافة الأبعاد المتعلقة بتطوير اليابان لسياستها الدفاعية، من دورها التاريخي

أشار رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا على إثر الغزو الروسي، إلى أن «أوكرانيا اليوم يمكن أن تصبح شرق آسيا غداً»، ولهذا اعتبرت طوكيو العدوان الروسي على أوكرانيا باعتباره نقطة تحوّل، ولحظة تاريخية في سياستها الخارجية والدفاعية. وقد انعكس ذلك على تطويرها لسياسة دفاعية لافتة لأنظار العالم، ودافعة لتحولات محورية في وضعها الدفاعي والخارجي. ولكن تلك التحولات أعادت للأذهان مرة أخرى مشهد الصعود الياباني، الذي لطالما ارتبط في

في الحربين العالميتين، إلى الدور الأمريكي المحوري في تحويل سياساتها الدفاعية وتطور هذا الدور، والقضايا محل التقارب والخلاف بين الحليفين. ثم ستنقل الورقة للحرب الروسية على أوكرانيا كمرحلة فاصلة في تاريخ السياسة الدفاعية اليابانية، لتوضح أبرز تطورات هذه السياسة على المستويين الداخلي والخارجي، وختامًا سُبَّبين أبرز التحديات التي تواجه جهود تطوير تلك السياسة.

أولاً - حدود التطور الدفاعي الياباني ما قبل الحرب الروسية على أوكرانيا:

مقدمة تاريخية:

عند قيام الحرب العالمية الأولى، قد أصبحت اليابان دولة قوية، لهذا وجدت في هذه الحرب فرصة لتحقيق أهدافها التوسعية. وكان الدافع وراء هذا التطور الياباني يرجع لإصلاحات عصر الميجي (1868-1912). حيث إن حاجة اليابان للحصول على مصدر الطاقة كالفحم والحديد، قد جعلها تفكر في خوض هذه الحرب، فضلًا عن زيادة أعداد السكان بسبب كثرة الولادات وقلّة الوفيات، إذ ازداد عدد السكان من 30 مليون نسمة عام 1868 إلى 54 مليون عام 1914 مما أدى إلى حدوث مشكلة جديدة ألا وهي توفير المواد الغذائية لهذه الزيادات⁶⁹.

بدأت إرهابات التوسع الياباني بعد التحالف الذي عقده مع بريطانيا 1902، والذي نص على أنه في حالة تعرض أي دولة من الدولتين للهجوم

من دولة ثالثة فعلى الدولة الثانية الانضمام إلى الأولى، وقد عدّت اليابان هذا التحالف بمنزلة الضمان لها للحصول على ممتلكات ألمانيا في شرق آسيا. وهكذا بعد اتساع حرب الفواصات الألمانية، دخلت اليابان الحرب في 15 أغسطس 1914 داعمة الحلفاء بالأسلحة المضادة للفواصات الألمانية في المحيط الأطلسي، إما في شرق آسيا فقد وجّه اليابانيون في 15 أغسطس 1914 إنذارًا للقوات الألمانية، وعندما رفضت ألمانيا هذا الإنذار قطعت اليابان علاقاتها الدبلوماسية معها، وأقدمت على الاستيلاء على القاعدة الألمانية في ميناء (تسنباتو) الصيني، وهكذا توالى الانتصارات اليابانية على ألمانيا. تلك الانتصارات التي شجعت اليابان في 18 يناير 1915، على توجيه مذكرة سرية إلى الرئيس الصيني (يوان شاي كاي) بفرض ضم بلاده. ولكن لم تجد هذه التوجيهات اليابانية قبولًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي سارع وزير خارجيتها (لانسنگ) إلى دخول في مفاوضات مع اليابان انتهت بتوقيع معاهدة (لانسنگ - إيشي) والتي أكدت على سياسة الباب المفتوح وضمان سلامة الصين.

ولكن أدى تفاقم التدهور في الأوضاع الاقتصادية في العشرينيات إلى تعاظم الشعور لدى قطاع كبير من العسكريين بضرورة التوسع، لذا قام العسكريون اليابانيون ومن دون التشاور مع الحكومة اليابانية، بشن هجوم على القوات الصينية في منشوريا عام 1931، وما كان للصين إلا أن توجّه نداءً إلى الأمم المتحدة من أجل التدخل ومنع هذا الاحتلال، ولكن اتخذ

العسكريون اليابانيون من محاربة الصينيين للكهنة البوذيين اليابانيين ذريعة الهجوم على شنغهاي في عام 1932، وقد انتهى هذا الهجوم في مايو 1932، وذلك بإنشاء دولة (منشوكو) المستقلة، وعين اليابانيون على رأسها الشاب (بو-يي) وهو آخر إمبراطور من أسرة المانشو كما عينوا لها قائداً للجيش وسفيراً لليابان، وبالرغم من عدم اعتراف الأمم المتحدة بهذه الدولة والمطالبة ببقاء منشوريا تحت الحكم الصيني، إلا أنها أكدت أيضاً على ضرورة منحها حكماً ذاتياً يحفظ لليابان مصالحها الخاصة.

كان غزو اليابان للصين هو بداية التوسع الاستعماري لليابان، وهو الدافع الرئيسي لدخولها لكلا الحربين الأولى والثانية. وقد بدأت الإرهابات الواضحة، لخروج اليابان عن قواعد النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الأولى. عند انسحابها في 27 مارس عام 1933 من عصبة الأمم. وكذلك استيلائها في عام 1933 على الجزء الشرقي في منغوليا ومناطق الصين الشمالية. وفي 1934، انسحبت من المعاهدات البحرية التي تلزمها بعدم التوسع. وكذلك في 1936 انسحبت من المفاوضات المتعلقة بنزع الأسلحة البحرية.

وعليه، في عام 1937 شنت اليابان حرباً شاملة على الصين، وتمكنت من السيطرة على سواحل الصين وهددت كبرى المدن الصينية. وحينها تدخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للضغط على اليابان لوقف سياساتها التوسعية، وهو ما دفع اليابان لتغيير استراتيجيتها

في الضغط على الصين من الضغط العسكري للسياسي لإغراء الحكومة على التفاوض. وبالوقت نفسه انضمت إلى الحلف الألماني الإيطالي (دول المحور)، عام 1939⁷⁰.

استفلت اليابان انشغال القوى الغربية الاستعمارية حينها للتوسع، وفرض السيطرة على مستعمراتهم في جنوب شرق آسيا. وهو ما دفعها لضرب ميناء بيرل هاربور عام 1941، بغية دفع الولايات المتحدة للحيداء في الحرب. وبالرغم من أن ذلك سبب دخول الولايات المتحدة للحرب، إلا أن في ذلك الوقت بسبب العجز الذي أصاب البحرية الأمريكية، استمرت اليابان في التوسع، وبحلول 1942، أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا خاضعة للنفوذ الياباني، ثم بدأوا في الاتجاه لأستراليا وجزر هاواي، إلا أن الضربة الأمريكية في معركة بحر المرجان أوقفت التقدم الياباني. ومنذ ذلك الحين بدء الحلفاء في توجيه ضرباتهم للقوات اليابانية. وتتالت هزائم اليابان، ولكنها لم تعلن هزيمتها. إلا بعد إلقاء القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي عام 1945، ووقعت حينها بيان بوتسدام، وأعلنت استسلامها دون قيد أو شرط⁷¹.

وهكذا وضعت أمريكا شروطها في تصريح (بوتسدام) والذي نص على:

1. استسلام اليابان دون قيد أو شرط.
2. محاكمة جميع المسؤولين باعتبارهم مجرمي حرب.

3. احتلال الحلفاء لقواعد معينة في اليابان ولا يتم الانسحاب منها، إلا بعد تحقيق أهداف الاحتلال.

4. السماح لليابان بمزاولة النشاط الصناعي بالقدر الذي يسمح لها بمعيشة جيدة للشعب الياباني ويمكنها من دفع التعويضات التي يقررها الحلفاء.

وهكذا بموجب هذا التصريح أصبحت اليابان خاضعة للسيطرة الغربية، وأصبح الجنرال (ماك آرثر) القائد الأعلى لقوات الاحتلال التي دخلت اليابان في 28 أغسطس 1945 هو المسيطر على تيسير شئون اليابان الداخلية والخارجية، وبدأت المشاريع الأمريكية في داخل اليابان من خلال العمل على مساعدة اليابانيين في وضع دستور للبلاد ونشر مبادئ الديمقراطية.

تحولات العلاقة بين الجانبين الأمريكي والياباني:

منذ عام 1949، تغير التعامل الأمريكي مع اليابانيين، إذ أرادت الولايات المتحدة إنهاء القيود المفروضة على اليابان، ومنح المجال أمام صناعاتها الحربية بما يكفل لها الدفاع عن أمنها. بالوقت ذاته، أكدت الوثيقة التي أصدرها الرئيس ترومان على ضرورة إبقاء قواعد أمريكية دائمة في اليابان، يلي هذه التطورات تصريح الجنرال (ماك آرثر) في سبتمبر 1949، والذي أكد على أن اليابان أصبحت في وضع يسمح لها أن تبرم معاهدة سلام. وهكذا استمر الدعم الأمريكي من أجل تقوية ودعم اليابان من خلال حصولها على موافقة الدول على

ضرورة تعليمها من أجل الحفاظ على أمنها، وكذلك أصبح لها الحق في عقد المعاهدات التجارية من أجل رفع مستوى اقتصادها⁷².

يرجع التحول في السياسة الأمريكية تجاه اليابان لتأكيداتها من أن اليابان أصبحت إلى جانبها في معركتها ضد الشيوعية (بعد انتشارها في الصين والاتحاد السوفيتي، وتعزيزها للأزمة الكورية)، وبخاصة بعد إقصاء الشيوعيين اليابانيين من المشهد السياسي تمامًا. وعليه، دعت الولايات المتحدة لمؤتمر سان فرانسيسكو في سبتمبر 1951، وحضرت به 48 دولة. وبهذا المؤتمر تخلت اليابان عن مستعمراتها، ولم تحتفظ بسيادتها إلا على الجزر والأرخبيلات المتاخمة لها، مقابل سحب قوات الحلفاء خلال 90 يومًا. ولكن المعاهدة أجازت أن توقع اليابان اتفاقات دفاعية ثنائية تسمح لقوات أجنبية بالدفاع عنها⁷³.

ولهذا مع توقيعها في عام 1951 على معاهدة سان فرانسيسكو التي أنهت الحرب العالمية الثانية رسميًا، وقّعت معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان، وهي اتفاقية مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد، أوضحت كيف ستسمح اليابان، في ضوء دستورها السلمي، للقوات الأمريكية بالبقاء على أراضيها بعد أن استعادت اليابان السيادة. تتوافق هذه الاتفاقية المبكرة مع مبدأ يوشيدا، وهي استراتيجية ما بعد الحرب التي وضعها رئيس الوزراء شيفيرو يوشيدا، والتي شهدت اعتماد اليابان على الولايات المتحدة لاحتياجاتها الأمنية حتى تتمكن البلاد من التركيز على إعادة بناء اقتصادها.

كان لرئيس الوزراء الياباني شيفيرو يوشيدا دور رئيسي في تحقيق هذا التوافق مع الولايات المتحدة. فقد كان من أبرز الدعاة لوقف سياسات بلاده التوسعية وبخاصة في منشوريا، وكان من أبرز الدعاة للسلام، ولهذا سعى لترسيخ الديمقراطية البرلمانية، والتي كان للمحافظين الموالين للتوافق مع الولايات المتحدة نفوذ كبير بها، والتي كانت متوافقة مع رغبة الشعب الياباني حينها. بجانب ذلك، فقد سعى لوضع سياسات وطنية تحفز النمو الاقتصادي واستعادة اليابان لوضعها الاقتصادي القوي ما قبل الحرب، ولكن بأجندات مختلفة عن رؤية العسكريين اليابانيين التوسعية⁷⁴.

في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة حريصة على استخدام التحالف لتعزيز وجودها الاستراتيجي في شرق آسيا. فقد واجهت شبه جزيرة كورية مقسمة في أعقاب الحرب الكورية ومناخ الحرب الباردة، حيث كان الجيشان الصيني والسوفيتي يوسعان اتساعهما وقدراتهما. وفي ظل هذه الخلفية الأمنية، أنشأت حكومة يوشيدا قوات الدفاع الذاتي (SDF) في عام 1954، على الرغم من الاعتراضات المحلية القوية على أساس المادة التاسعة من دستور ما بعد الحرب، والتي تتجنب الاحتفاظ بالقوات العسكرية أو استخدام تلك القوات لتسوية النزاعات الدولية⁷⁵.

بينما في عام 1960⁷⁶، تمت مراجعة الاتفاقية الأمريكية اليابانية، والتي منحت الولايات المتحدة الحق في إنشاء قواعد لها مقابل الالتزام بالدفاع

عن اليابان في حالة وقوع هجوم. وأعطت القواعد العسكرية الأمريكية أول موطن دائم للبلاد في آسيا. ولكن أتت تلك الموافقة على المراجعة، على إثر سماح الولايات المتحدة لليابان بتأسيس قوات الدفاع الذاتي. والتي وصلت حاليًا⁷⁷ لما يقرب من 250 ألف رجل. وتنقسم قوات الدفاع اليابانية إلى خمسة جيوش، وخمس مناطق بحرية، وثلاث قوات دفاع جوي، وتتراوح أعمار الذين يخدمون في تلك الفروع بين 18 و49 سنة. ويشمل الفرع البري من القوات اليابانية نحو 150 ألف فرد، ويتوزع العدد الباقي على القوات الجوية والبحرية، هناك نحو 60 ألف احتياطي.

وعززت البلاد من اعتمادها على الجانب الأمريكي في الدفاع عنها، عندما أقرت عام 1967، ما قدمه رئيس الوزراء آنذاك إيساكو ساتو وهي المبادئ الثلاثة غير النووية، التي اعتمدها البرلمان، معلناً أن اليابان لن تمتلك أسلحة نووية أو تصنعها أو تدخلها. وفي عام 1968، أعاد ساتو التأكيد على هذا الهدف في أركانه الأربعة للسياسة النووية، مضيًا التزامات للعمل نحو نزع السلاح النووي العالمي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والاعتماد المستمر على الردع الأمريكي الموسع⁷⁸.

ضاعفت اليابان قوتها الاقتصادية بنجاح في عقد الستينيات، ولكن بالوقت ذاته، بدأت التساؤلات باليابان تُطرح حول متانة القوة الأمريكية في أعقاب هجوم تيت شمال فيتنام في عام 1968، والذي كان السبب الرئيسي لمساءلة الشعب والساسة الأمريكيين حول جدوى حرب فيتنام.

وعليه، في السبعينيات، عندما انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام، بدأت اليابان في القيام بدور أكبر داخل التحالف. إلا أن الحكومة اليابانية أعدت مخططًا لبرنامج الدفاع الوطني في عام 1976. وحدد المخطط أن اليابان ستتركز فقط على «الدفاع الدفاعي حصريًا» للجزر الأصلية، بينما تم التوقف عن الرؤى المتشددة السابقة لدور دفاعي ياباني موسع في آسيا. وأصدرت البلاد حينها أول استراتيجية دفاعية لها بعد الحرب وبدأت في توضيح كيف ستشارك مع الجيش الأمريكي، بعد اتفاق الثنائي عام 1978.

ولهذا أجرى الحليفان دراسات حول التشغيل البيني وأطلقا تدريبات منفردة ومشاركة، وبخاصة ببداية الثمانينيات ردًا على التعبئة السوفيتية. وقد كان هذا التحول مدفوعًا لحد كبير بسبب رفض قطاع واسع من الشعب الياباني للدور الأمريكي في فيتنام، وكذلك رأى معظم المواطنين اليابانيين أن التعاون المعزز أمر ضروري للدفاع عن الأراضي اليابانية في مواجهة التعزيزات العسكرية السوفيتية. وفي تلك المرحلة بدأت الإرهافات لعدم قبول اليابانيين لاعتماد بلادهم الكبير على مظلة الأمن الأمريكي، وعزز ذلك الوجود الأمريكي الواسع بقواعده في البلاد.⁸⁰

وقد بدأ التحالف بين البلدين يواجه رياح التغيير والخلاف لسببين رئيسيين: أولهما: تفوق الاقتصاد الياباني وشعور الأمريكيين بأن الاقتصاد الياباني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي، ولهذا ضغطوا لتقليل الاختلال الهائل المتزايد بين الصادرات الأمريكية واليابانية من خلال زيادة قيمة



والذي على إثرها تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب حديثًا ريتشارد نيكسون أنه بموجب «عقيدة غوام» الجديدة، سيتعين على الحلفاء الآسيويين البدء في فعل المزيد للدفاع عن أنفسهم. ورأى السياسيون اليابانيون الذين أرادوا تحويل أمتهم إلى ترسانة ضد الشيوعية فرصة لهم واتفقوا مع مدير عام وكالة الدفاع آنذاك ورئيس الوزراء لاحقًا ياسوهيرو ناكاسوني على أن اليابان يجب أن تضاعف ميزانيتها الدفاعية لتحمل نصيبها من عبء الدفاع عن آسيا. ولهذا في قمة عام 1969، حصل نيكسون أيضًا على تعهد رئيس الوزراء إيساكو ساتو بأن لليابان مصلحة صريحة في أمن شبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان. ساتو الذي لم يكن حريصًا على التحرك بسرعة كبيرة بعيدًا عن إطار عمل يوشيدا الأصلي لأدنى حد من الجهود الدفاعية، وافق على هذه الصيغة للفوز بوعد نيكسون بإعادة أراضي أوكيناوا، التي كانت تحت السيطرة الأمريكية منذ الحرب.⁷⁹

الين، وهو ما وافقت عليه اليابان في اتفاق بلازا عام 1985، إلا أن هذا أدى إلى تفاقم المشكلة، فقد بدأت عدد من الشركات اليابانية للاستفادة من وفوراتهم المالية لشراء أيقونات أمريكية، وهو ما حدا بأن بعض النقاد وصفوه بشراء أمريكا، حتى أن في عام 1988 أظهرت استطلاعات الرأي أن المزيد من الأمريكيين اعتبروا الاقتصاد الياباني أكثر تهديدًا من الصواريخ النووية للاتحاد السوفيتي⁸¹. وثانيهما: حرب الخليج 1990-1991. فقد تم الضغط على الحكومة اليابانية لتقديم 13 مليار دولار لدعم المجهود الحربي لقوات التحالف، رغم من منحتها نفوذًا ضئيلاً في تسوية ما بعد الحرب. ولكن ما أثار غضب شعور الكثير من اليابانيين هو إعلان الحكومة الكويتية بعد الحرب في الصحف الأمريكية الذي وجه الشكر لأعضاء التحالف الذين حرروهم، ولم يتم إدراج اليابان.

ولهذا تم الضغط لتعزيز القوات اليابانية ودورها. وعليه في عام 1992، نص قانون جديد على شروط نشر قوات الدفاع الذاتي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويرجع ذلك لما توصلت له اليابان من أهمية دور الأمم المتحدة في حرب الخليج. ولهذا في العام التالي، تم إرسال أول وحدة من قوات الدفاع الذاتي إلى الخارج إلى كمبوديا⁸². ولكن أتى صعود قوة الصين ليحدد قوة التحالف من جديد. في سبتمبر 1994، قام اثنان من البحارة الأمريكيين وأحد أفراد مشاة البحرية في جزيرة أوكيناوا باغتصاب فتاة يابانية مراهقة وأثاروا احتجاجات في جميع أنحاء اليابان. بدأت المقالات الافتتاحية وكذلك القادة

السياسيون في اليابان بالتساؤل عما إذا كان وجود هذا العدد الكبير من القواعد الأمريكية يستحق العناء (كان هناك حوالي 48000 جندي أمريكي في اليابان في ذلك الوقت، مع تركيز 18000 في جزيرة أوكيناوا). بعد نقاش وطني مكثف، جاءت الإجابة بـ «نعم». وفي أعقاب التحركات العدائية من قبل الصين وكوريا الشمالية، أظهرت استطلاعات الرأي تقديرًا متجددًا من قبل الجمهور الياباني للتحالف الأمريكي الياباني والحاجة إلى قوات أمريكية في آسيا. وفي واشنطن، أدركت إدارة كلينتون - وخاصة البنيتاجون - مدى أهمية التحالف بين الولايات المتحدة واليابان في الحفاظ على توازن مستقر في آسيا مع نمو القوة الصينية.

بعد فترة من الفتور وعدم الاهتمام في أوائل التسعينيات، بدأت الحكومتان الأمريكية واليابانية مراجعة مكثفة للتحالف، مما أدى إلى إعلان مشترك بين الرئيس بيل كلينتون ورئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في أبريل 1996، «يؤكد» الولايات المتحدة تحالف اليابان والإعلان عن توسيع التعاون الدفاعي⁸³. كان العمل المشترك في مجال الدفاع الصاروخي ردًا على التهديد الكوري الشمالي جزءًا أساسيًا من هذا التعاون الجديد. كما اتفقت الحكومتان على مراجعة إرشادات الدفاع الأمريكية اليابانية الأصلية لعام 1978 لتشمل التعاون في «المناطق المحيطة باليابان»، وهي أول خطوة صريحة للقوات الأمريكية واليابانية للعمل معًا من أجل أمن آسيا خارج الجزر اليابانية.

وشهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة من التعاون الدفاعي المتزايد. فبعد أن هاجم تنظيم القاعدة الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، قام رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي والرئيس جورج بوش بإحضار التحالف بين البلدين إلى المسرح العالمي. وإدراكًا منها لاستجابة اليابان غير الفعالة لحرب الخليج الأولى، تحركت حكومة كويزومي بذكاء لضمان أن تظهر استجابة اليابان مبكرًا للتهديد الجديد. فقد كان كويزومي من أوائل زعماء العالم الذين أخبروا الرئيس بوش أن العالم منخرط في حرب عالمية ضد الإرهاب. وفي خطوة رمزية مبكرة، اصطحبت المدمرات اليابانية الناقلة «يو إس إس كيتي هوك» للخروج من خليج طوكيو بعد أسبوع من هجوم 11 سبتمبر. وأصدر كويزومي بعد ذلك تشريعًا يسمح للسفن اليابانية بإعادة تزويد قوات التحالف العاملة ضد طالبان والقاعدة بالوقود في أفغانستان. وفي العراق، أرسلت اليابان كتيبة من المهندسين وغيرهم من الخبراء للتأكد من أن اليابان لا تساهم بالأموال فقط (وهو ما ساهمت به بما يصل إلى 5 مليارات دولار)، ولكن أيضًا بالأشخاص. وفي نوفمبر 2001، أرسلت حكومة جونيتشيرو كويزومي قوات الدفاع الذاتي البحرية إلى المحيط الهندي لتقديم الدعم اللوجستي للعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وهو أول عمل عسكري ياباني في الخارج خلال عملية قتالية. وفي عام 2003، أرسلت قوات للمساعدة في جهود إعادة إعمار العراق بعد الحرب⁸⁴. فقد أوضح كويزومي وحكومته أن

التحالف بين الولايات المتحدة واليابان لا يقوم فقط على المصالح المشتركة، ولكن أيضًا على القيم المشتركة.

في عام 2015، في عهد رئيس الوزراء شينزو آبي، أعادت اليابان تفسير دستورها في خطوة تاريخية سمحت لجيشها بالدفاع عن الحلفاء للمرة الأولى، ولكن في ظل ظروف محدودة. حيث إن التشريع العسكري الذي أقره البرلمان الياباني لتوسيع المساعدة العملية للحلفاء يقلب سياسة الدفاع عن النفس التقليدية لليابان المتبلورة حول الردع والدفاع الذاتي عبر حدود البلاد. وشملت هذه المساعدة الدعم اللوجستي للحلفاء الذين يقاتلون في الحروب الخارجية، وتوفير الدفاع الجوي للولايات المتحدة وحلفائها الذين يواجهون صواريخ العدو، وتأمين الممرات البحرية والحفاظ على حرية الملاحة، والمشاركة في عمليات الإغاثة الإنسانية / والإغاثة في حالات الكوارث التابعة للأمم المتحدة، ومهمات إنقاذ الرهائن⁸⁵. إلا أن الشرط الأساسي هو أن مثل هذه الحالات الطارئة سوف تحتاج إلى تقديم ما يسمى بالتهديد «الوجودي» لأمن اليابان. وساعد التغيير في تمهيد الطريق أمام الولايات المتحدة واليابان لمراجعة إرشاداتهما الدفاعية مرة أخرى، وتوسيع نطاق تعاونهما العسكري وتركيز التحالف على التهديدات الحالية -بما في ذلك التهديدات من الصين وكوريا الشمالية- والتقنيات الجديدة⁸⁶.

منذ ذلك الحين، واصلت الدولتان تعميق تعاونهما الدفاعي. شارك خلفا آبي، يوشيهيدي سوجا وفوميو كيشيدا، وهما عضوان أيضًا في الحزب



الليبرالي الديمقراطي (LDP)، منظور السياسة الخارجية لآبي، حيث ينظران إلى قوة الصين المتزايدة بقلق ويدعمان زيادة الإنفاق الدفاعي. عملت الولايات المتحدة واليابان بشكل وثيق على تطوير تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، حيث وصفت وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2019⁸⁷ مراجعة الدفاع الصاروخي اليابانية بأنها واحدة من «أقوى شركاء الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة». وفي عام 2020، وافقت الولايات المتحدة على بيع 105 مقاتلة من طراز F-35 إلى اليابان⁸⁸. وفي الوقت نفسه، التزمت اليابان بالعمل مع الولايات المتحدة لتحسين قدرات التوعية الفضائية والإلكترونية والبحرية وتعميق التعاون العلمي والتقني، مع التركيز على التطبيقات الدفاعية للأنظمة غير المأهولة والذكاء الاصطناعي.

وقد دشنت القمة الأمريكية اليابانية التي استضافها البيت الأبيض، في منتصف يناير 2023، لحظة تاريخية ومرحلة جديدة ومختلفة في العلاقات بين البلدين، بعد أن قدم الرئيس الأمريكي جو بايدن، لرئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، التزامًا بدعم كامل وغير مشروط في الجوانب الأمنية والدفاعية. «وقد كشفت قمة البيت الأبيض عن دخول التحالف الأمريكي الياباني مراحل جديدة، عبّر عنها البلدان من خلال العمل على توسيع الاتفاقيات الأمنية، وإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية جديدة، وتمديد الشراكة الثنائية لتشمل حلفاء الولايات المتحدة أيضًا. وأكد وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، على ذلك بشكل أكثر قوة، حين قال:

«إن الصين تشكل تحديًا دفاعيًا للولايات المتحدة واليابان، ولها أنشطة تزعزع استقرار المنطقة، ونحن ملتزمون بالدفاع عن اليابان في جميع الأوجه بما في ذلك الردع النووي». وقد حفز هذا التقارب القوي، تهيئة الولايات المتحدة للخطوات التي اتخذتها الحكومة اليابانية بعد الحرب الروسية الأوكرانية من وضع سياسة دفاعية قوية للبلاد. واعتبرت الولايات المتحدة أن هذا التحول الدفاعي يؤسس لتحالف قوي بين البلدين، وبرز ذلك وفق «بيان 2+2» الذي شارك فيه وزير دفاع وخارجية البلدين، والذي تضمن لأول مرة الحديث عن «الردع الأمريكي الياباني المشترك للأهداف المعادية»⁸⁹.

التحديات المشتركة للبلدان (الصين-روسيا- كوريا الشمالية):

كوريا الشمالية: أصبح التهديد من كوريا الشمالية، والذي وصفته اليابان بأنه «خطير وشيك»، محور تركيز رئيسي للتحالف الذي يعود تاريخه إلى منتصف التسعينيات، عندما أطلقت كوريا الشمالية صاروخًا باليستيًا في بحر اليابان وانسحبت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. حيث هدف إطار عمل التحالف لعام 1997، من بين أمور أخرى، إلى تحسين استعدادات اليابان لمواجهة أزمة في شبه الجزيرة الكورية.⁹⁰

فقد أصبحت كوريا الشمالية أكثر تهديدًا مما سبق، حيث زادت من وتيرة اختبار الصواريخ، فقد أجرت 86 اختبارًا هذا العام (2022)، بالمقارنة مع معدلها السابق الذي بلغ أعلى مستوى له بـ 26 اختبارًا فقط عام 2019. واعتاد المواطنون اليابانيون على سماع صافرات الإنذار والنداءات المطالبة بالاحتباء، جزاء تجوال صواريخ كوريا الشمالية عبر أجوائهم. وقد أجرت بيونغ يانغ منذ عام 2006 ست تجارب نووية. ومن ترسانة كانت تحتوي على عدد ضئيل من القنابل الانشطارية، أحرزت كوريا الشمالية تقدمًا حقيقيًا في تطوير أسلحة نووية حرارية أشد قوة، كما غيرت مؤخرًا عقيدتها النووية لتسمح لها بتوجيه ضربات استباقية، وباستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ساحة المعركة.⁹¹

وعليه، بدأت طوكيو وواشنطن العمل عن كثب في مجال الدفاع الصاروخي بعد أن أطلقت كوريا

الشمالية صاروخًا آخر على اليابان في عام 1998. ومنذ ذلك الحين، أطلقت كوريا الشمالية عشرات الصواريخ على اليابان، وتزعم أن بإمكانها إنتاج صواريخ متوسطة المدى بكميات كبيرة.⁹² وقد دفع التهديد المتزايد البعض في اليابان إلى الضغط من أجل الحصول على أسلحة نووية للدفاع عن النفس وصواريخ لشن ضربات استباقية.

وكان استعداد طوكيو لمتابعة الدبلوماسية مع بيونغ يانغ معلقًا لسنوات بسبب الجدل المستمر بين البلدين. حيث تدّعي اليابان أن كوريا الشمالية اختطفت سبعة عشر مواطنًا يابانيًا في السبعينيات⁹³، خمسة منهم أعيدوا في النهاية إلى اليابان، بينما لا يزال الآخرون في عداد المفقودين. ولطالما رفض القادة اليابانيون إجراء محادثات مع كوريا الشمالية حتى يتم حل المشكلة. وبالرغم من أنه قد أعرب كل من آبي وشوجا عن رغبتهما في لقاء الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون، فإن أيًا منهما لم يفعل.

وقد أثارت جهود إدارة ترامب⁹⁴ لإشراك كيم في الدبلوماسية المباشرة مخاوف في طوكيو من تجاهل مصالح اليابان في أي صفقة. ولكن بحلول عام 2021، توقفت المحادثات بشأن نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، مع استئناف كوريا الشمالية برنامج مفاعلها النووي واستئناف تجارب الصواريخ. وقالت إدارة بايدين، التي رفضت نهج ترامب الأحادي، إنها ستعمل «بشكل وثيق» مع اليابان وكوريا الجنوبية لإحياء الحوار مع كوريا الشمالية.⁹⁵

واستمر التصعيد الكوري الشمالي، ووصل لأعلى نقطة في عام 96 2022. أطلقت بيونغ يانغ حوالي 90 صاروخ كروز وصواريخ باليستية، محققة رقمًا قياسيًا في عدد الصواريخ التي تم إطلاقها في عام واحد. في الواقع، أشار أحد التقييمات إلى أن عام 2022 يمثل نحو ربع الصواريخ التي تم إطلاقها وأجهزة نووية اختبرتها كوريا الشمالية منذ عام 1984، وشملت أنشطة بيونغ يانغ استئناف اختبارات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM) لأول مرة منذ عام 2017.

الصين: منذ أزمة مضيق تايوان عام 1996، والتي أرسلت خلالها الولايات المتحدة حاملات طائرات إلى المنطقة ردًا على تجارب الصواريخ الصينية - التي أتت على خلفية منح رئيس

تايوان لي تنغ هوي تأشيرة لإلقاء خطاب في جامعة كورنيل في يونيو 1995⁹⁷، بعكس تعهد الولايات المتحدة بعدم استقبال قادة رسميين من تايوان كترسيخ لمبدأ الصين الواحدة- والذي كانت إيذانًا بالصعود السريع للصين مصدر القلق الكبير للتحالف بين البلدين. وهو ما تعزز منذ عام 2010، حين تجاوزت الصين اليابان باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأثارت ميزانيتها الدفاعية المتزايدة والتحديث العسكري مخاوف بشأن طموحاتها العالمية.

يأتي في قلب التوترات بين الصين واليابان نزاع إقليمي طويل الأمد حول جزر سينكاكو / دياويو، وهي مجموعة من الجزر غير المأهولة في بحر الصين الشرقي. ولقد حافظت واشنطن



على موقف محايد بشأن سيادة الجزر. ومع ذلك، منذ إدارة أوباما، اعتبرت الولايات المتحدة أن الجزر تحت السيطرة اليابانية، وبالتالي فهي مشمولة بالمعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية. وأدت الاضطرابات الدبلوماسية المتقطعة، بما في ذلك في عام 2013 عندما أعلنت الصين عن إنشاء منطقة تحديد دفاع جوي فوق الجزر المتنازع عليها، إلى تخوف العديد من المراقبين من وقوع صدام عسكري، خاصةً صدام قد يجتذب الولايات المتحدة⁹⁸.

ولهذا، استجابة لتوسع الصين في محيطها، فقد حولت الإدارات الأمريكية الأخيرة تركيزها الاستراتيجي إلى المحيطين الهندي والهادئ، بدءًا من «محور أوباما في عام 2011 نحو آسيا»⁹⁹، والذي سعى إلى تعزيز العلاقات العسكرية والاقتصادية مع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك اليابان. وأعادت إدارة ترامب إحياء الرباعي (الحوار الأمني الرباعي)، وهو ترتيب أمني بين الولايات المتحدة، وأستراليا، والهند، واليابان، والذي تم تأسيسه عام 2007، وتعود الفكرة إلى رئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي، بسبب مخاوف بشأن سلوك الصين¹⁰⁰. كما التزم بايدن بالمجموعة الرباعية، وعقد اجتماعات اتفق خلالها زملاؤه القادة على توسيع التعاون في مجال اللقاحات، وتغير المناخ، والتكنولوجيا، ومرونة سلسلة التوريد.

على الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية الوثيقة لليابان مع الصين، لا تزال طوكيو تشعر بالقلق إزاء الصعود العسكري للصين، وقد أثارت

غضب بكين في السنوات الأخيرة من خلال التعبير عن مخاوفها بشأن الإجراءات البحرية الصينية، وحقوق الإنسان في هونغ كونغ وشينجيانغ، والاستقرار في مضيق تايوان. وقد أصبحت تايوان على وجه الخصوص ذات أهمية متزايدة، حيث أكدت استراتيجية الدفاع اليابانية لعام 2021 لأول مرة على أهمية الحفاظ على الاستقرار عبر مضيق تايوان لأمن اليابان. أصدر بايدن وسوجا بيانًا مشتركًا أعربا فيه عن قلقهما بشأن السلوك الصيني تجاه تايوان، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها تايوان في بيان لقادة الولايات المتحدة واليابان منذ قمة عام 1969 بين الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون ورئيس الوزراء الياباني آنذاك ساتو إيساكو. ودعا مسئولو الدفاع اليابانيون اليابان إلى الدفاع عن تايوان في حالة نشوب حرب. وفي مارس 2021، اتفق وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الياباني على أن تتعاون واشنطن وطوكيو بشكل وثيق في أي صراع من هذا القبيل¹⁰¹.

وأعقب ذلك في يوليو 2021، أول ذكر في الكتاب الأبيض للدفاع الياباني لأهمية استقرار «الوضع المحيط بتايوان» لأمن اليابان. في الوقت نفسه، سعت اليابان إلى تعزيز اهتمام شركائها الدوليين بالمشاركة في الجهود المبذولة للحفاظ على أمن تايوان. وهكذا، في خطابه الرئيسي أمام حوار شانغهاي في يونيو 2022، ربط رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو الأمن في أوروبا وشرق آسيا، مؤكدًا أن «أوكرانيا اليوم قد تكون شرق آسيا غدًا». وأثناء حضور كيشيدا اللاحق لقمة

النانو - وكان أول رئيس وزراء ياباني يفعل ذلك- في مدريد في يونيو 2022، أكد بشكل إضافي على ارتباطه بالأمن الأوروبي والآسيوي¹⁰².

تشمل العوامل المحفزة لاستعداد اليابان الأكبر للتعبير عن مخاوفها بشأن استقرار جناحها الجنوبي الخطاب القوي المتزايد من الرئيس الصيني شي جين بينغ بشأن نية بكين استيعاب تايوان في جمهورية الصين الشعبية، ونفوذ الصين الإقليمي المكثف حول جزر سينكاكو / دياويو، والزيادة السريعة في الإنفاق العسكري الصيني، والذي قُدِّر في 2022، بحوالي خمسة أضعاف ما هو عليه في اليابان. علاوة على ذلك، في ردِّ عدائي على زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي «نانسي بيلوسي» إلى تايوان في أغسطس 2022، أجرت الصين أكبر تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية حول الجزيرة، حيث أطلقت خمسة صواريخ باليستية على المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان.

روسيا: ينبع الخلاف الرئيسي بين البلدين على السيادة على جزر «كورييل»¹⁰³، وهي عبارة عن أربع جزر رئيسية ونحو 50 جزيرة تابعة، ويبلغ طول الجزر الأربع نحو 300 كم ويسكنها نحو 20 ألف نسمة، وتفصل بحر «أخوتسك» عن المحيط الهادي. وقد خسرتها طوكيو إثر الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت منها القوات الروسية بالاستناد إلى إعلان بوتسدام عام 1945، وهو الإعلان الذي فرض الحلفاء المنتصرون فيه «استسلام» اليابان، وعلى إثره تم دمج جزر «كورييل» في

أراضي الاتحاد السوفيتي في العام 1947، ثم ليتم ترحيل كل سكانها اليابانيين إلى الداخل الياباني عام 1949 بناءً على قرار سوفيتي.

بالرغم مما ترتب على إعلان بوتسدام، فلم يمنع ذلك اليابان من تكرار مطالباتها باستعادة السيادة على الجزر. وبالرغم من تحسن العلاقات بين البلدين، إلا أن قضية جزر «كورييل» بقيت معلقة، إلى أن بدأت موسكو مطلع عام 2011 تنفيذ استراتيجية جديدة تعتمد على توسيع الوجود العسكري في تلك الجزر، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من مواردها الطبيعية الغنية. فبالنسبة لموسكو، فهي تمثل موطناً قدم مهم للجيش الروسي في المحيط الهادي، وتوفر للجانب الروسي إمكانية الانطلاق بقواته البحرية نحو بيرل هاربر في جزر هاواي، وموقع الجزر يساعد روسيا على مراقبة النشاط العسكري الأمريكي في المنطقة. في ضوء تلك الأهمية الاستراتيجية لجزر «كورييل» في السياسات الروسية قامت موسكو بتسليح تلك الجزر بمعدات صاروخية ووضعت بنى تحتية لتشغيل أنظمة باستيون، والتي يصل مداها إلى 450 كم، ما يمكّن روسيا من مراقبة المضائق المحيطة، وتمكينها من قصف اليابان في أي لحظة تريدها.

وبالرغم من التمسك الروسي بالجزر، إلا أنها لم تغلق باب التفاوض عليها مع الجانب الياباني، وهو ما يفسر الموقف الياباني الأقل حدة من روسيا¹⁰⁴ عند غزوها شبه جزيرة القرم 2014، مقارنة

بالوضع الحالي. فبالرغم من أن اليابان قد أدانت روسيا وشاركت في عقوبات مجموعة السبع. كما أيدت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة أراضي أوكرانيا وحالات حقوق الإنسان. وفي عام 2015، زار شينزو آبي أوكرانيا، وهي المرة الأولى لرئيس وزراء ياباني، والتي ردها الرئيس الأوكراني آنذاك بترو بوروشنكو بالمثل في عام 2016. ولكن عقوبات اليابان في ذلك الوقت لم تكن مرتبطة بتكاليف اقتصادية مرتفعة مقارنة مع تلك التي فرضتها الدول الغربية. كما أخرجت اليابان عن عمد توقيت العقوبات للتمييز بين موقفها وموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكان هذا أيضاً حساباً استراتيجياً لمنع المحور الصيني الروسي من تحدي المصالح اليابانية، حيث كان من المأمول تجنب «حرب على جبهتين» في ظل تحسن العلاقات مع روسيا.

ولكن هذا لم يكن أكثر من مجرد تمنى. فعلى الرغم من 27 اجتماعاً بين آبي وبوتين، فإن المفاوضات لم تحرز سوى تقدم ضئيل ولم تنطلق خطط المشاريع الاقتصادية المشتركة في الجزر على الإطلاق. وحتى خلال هذه الفترة، واصلت روسيا تعزيز وجودها العسكري في المنطقة. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود تقريباً عندما غيرت روسيا دستوراً لحظر التنازلات الإقليمية صراحةً في يوليو 2020¹⁰⁵. وفي الوقت نفسه، استمر تعاون روسيا بشكل متزايد مع الصين، كما برز في البيان المشترك الصادر في يونيو 2019 بشأن «تطوير شراكة استراتيجية شاملة للتعاون في العصر الجديد». ومنذ ذلك

الحين، قامت القاذفات الروسية والصينية برحلات جوية مشتركة سنوياً من بحر اليابان إلى بحر الصين الشرقي والمحيط الهادئ. وفي أغسطس 2021، انضم الجيش الروسي إلى مناورة عسكرية صينية لأول مرة. وفي أكتوبر من العام نفسه، أجرت سفن البحرية الروسية والصينية أول ملاحه مشتركة لها على طول ساحل المحيط الهادئ عبر مضيق تسوغارو وأوسومي على حدود اليابان. وقبل الغزو الروسي مباشرة، أكد بوتين أن الصداقة بين روسيا والصين «لا حدود لها». وعليه فقد خلصت القيادة اليابانية إلى نتيجة مفادها أنه لا أمل في أي تحسن حقيقي للعلاقات مع روسيا، وهو ما يفسر الموقف القوي لليابان ضد روسيا عند غزوها لأوكرانيا بعكس موقفها المتراخي عند غزوها لشبه جزيرة القرم.

أبرز القضايا الخلافية بين الحليفين:

أوكرانيا: لعقود من الزمان، تركز مشاة البحرية الأمريكية في محافظة أوكرانيا، التي تستضيف غالبية ما يقرب من خمسة وخمسين ألفاً من الأفراد العسكريين الأمريكيين في اليابان¹⁰⁶. فواحد وثلاثون من أصل خمسة وثمانين منشأة عسكرية أمريكية في اليابان موجودة في أوكلانوا، على الرغم من كونها أفقر ومن بين أصغر المحافظات في اليابان، حيث تمثل 0.6% فقط من إجمالي مساحة اليابسة في اليابان.

إلا أنه قد استاء العديد من سكان أوكلانوا من النشاط العسكري في المحافظة، والتي كانت موقفاً لواحدة من أكثر المعارك دموية بين

القوات اليابانية والأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. فقد قُتل ما يقدر بـ 40.000 إلى 150.000 من مواطني أوكليناوا. اليوم، تعد قاعدة فوتينما الجوية لمشاة البحرية الأمريكية -التي توصف بأنها أخطر قاعدة في العالم- واحدة من أكبر مناطق الجذب للنقد المحلي، والتي تقع بالقرب من المدارس والمستشفيات. وبينما توفر القاعدة بعض المزايا الاقتصادية، مثل الوظائف، فقد أعرب السكان مرارًا وتكرارًا عن مخاوفهم بشأن الحوادث والجرائم العنيفة. فقد أظهر استطلاع نشرته القناة التلفزيونية العامة بمايو 2022، أن ثمانين في المائة من اليابانيين ينظرون بعين الريبة إلى الوجود الأميركي في أوكليناوا¹⁰⁷.

بدأت تلك الاحتجاجات بشكل مباشر، منذ أن أدى الاغتصاب الجماعي لفتاة تبلغ من العمر اثني عشر عامًا من قبل أفراد الخدمة الأمريكية في عام 1995 إلى دفع خمسة وثمانين ألفًا من السكان للاحتجاج، ولا يزال العنف الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الخدمة الأمريكية يمثل مشكلة إلى الآن. فقد سجلت التحقيقات التي تم الكشف عنها مؤخرًا من قبل البحرية الأمريكية ثمانين حالة من الجرائم الجنسية بين عامي 2017 و2019، وتكشف سجلات المحاكم العسكرية لقوات مشاة البحرية المتاحة للجمهور عن تسعة وستين إدانة لمشاة البحرية الأمريكية في أوكليناوا تتعلق بمخالفات جنسية ضد قاصرين بين عامي 2015 و2020¹⁰⁸.

في محاولة لتخفيف التوترات، اتفقت الولايات المتحدة واليابان في عام 2006 على نقل فوتينما

إلى منطقة أقل كثافة سكانية في أوكليناوا ونقل ثمانية آلاف من مشاة البحرية إلى غوام، لكن الاتفاق لم يتحقق بعد. ويعارض العديد من السكان والمسؤولين المحليين الاحتفاظ بالقاعدة في أوكليناوا، بل إنهم صوتوا في استفتاء غير ملزم عام 2019، لنقل قاعدة فوتينما إلى منطقة هينوكو في الجزء الشمالي من أوكليناوا، حيث إنهم يريدون خروج القاعدة من المحافظة نهائيًا¹⁰⁹، إلا أنه قد أدى استمرار تأخيرات البناء وتضخم التكاليف إلى تعقيد المشروع وجعل عملية النقل موضع شك.

تقاسم التكاليف: كان تقاسم التكاليف بين الحلفاء قضية محفوفة بالمخاطر في أعقاب ضغط إدارة ترامب على اليابان ودول أخرى للمساهمة بشكل أكبر. وتنقسم تكاليف القواعد الأمريكية في شقين، الشق الأول: حيث تقدم اليابان دعم الدولة المضيفة للولايات المتحدة -الأرض والعمالة والمرافق لنشر القوات الأمريكية في جميع أنحاء البلاد- وتراوحت تكلفة ذلك من 1.7 مليار دولار إلى 2.1 مليار دولار سنويًا، وفقًا لتقرير عام 2019 بواسطة خدمة أبحاث الكونغرس¹¹⁰. أما الشق الثاني: وبه تنفق الولايات المتحدة 1.9 - 2.5 مليار دولار سنويًا على عمليات القواعد، والبناء العسكري، وتكاليف الإسكان في اليابان. وقد حفزت إدارة ترامب تلك القضية من خلال ضغط ترامب على طوكيو لمضاعفة مدفوعاتها أربع مرات لتصل إلى 8 مليارات دولار، إلا أن إدارة بايدن حاولت تهدئة الموقف. وعليه، وافقت إدارة بايدن على تمديد الترتيب المعتاد مع اليابان لمدة عام آخر¹¹¹، حيث ستنفق خلاله طوكيو 1.9 مليار دولار.



يفسر العديدون موقف إدارة بايدن ومن سبقوه بخلاف إدارة ترامب التي كانت تمارس ضغطًا على كل حلفائها، بأن الولايات المتحدة تتمتع بفوائد استراتيجية كبيرة من قواعدها العسكرية باليابان، مثل القدرة على ردع العدوان من الصين وكوريا الشمالية، فضلًا عن توفير التكاليف من خلال نشر قواتها العسكرية في اليابان. يعتقد العديد من المحللين أن التحالف أصبح أكثر توازنًا حيث عززت اليابان قدراتها الدفاعية واندمجت أكثر مع القوات الأمريكية¹¹². ودلّوا على ذلك بالاستجابة المشتركة الفعالة بين البلدين خلا أزمة زلزال تسونامي عام 2011 الذي ضرب منطقة توهوكو اليابانية، ووصف حينها بأكبر مهمة ثنائية في تاريخ التحالف. فقد كانت هناك 20 سفينة بحرية أمريكية و140 طائرة منتشرة في المنطقة، وشارك فيها 19703 من مشاة البحرية الأمريكية والبحارة. وشاركت العديد من القواعد الأمريكية في اليابان، بدءًا من قاعدة فوتينما الجوية لقوات مشاة البحرية المتنازع عليها في أوكيناوا، إلى قاعدة يوكوتا الجوية غرب طوكيو وقاعدة ميساوا الجوية في أوموري. وصرح حينها أميرال البحرية الأمريكية «باتريك إم. والش» القائد التاسع والخمسين للولايات المتحدة لأسطول المحيط الهادئ بأنه: «من وجهة النظر اليابانية، كان من المهم للغاية أن تكون قوات الدفاع الذاتي هي الوجه الذي يتعامل مع المخاوف المباشرة لشعوب المنطقة». «ما كانوا بحاجة إلى أن تفعله الولايات المتحدة هو تقديم الدعم سواء بتوفير المياه، أو الإمدادات، أو تطهير الموانئ، أو الطرق»، وهذا المستوى من التنسيق القوي كان وراء ارتفاع نسبة تأييد الولايات المتحدة في اليابان التي قفزت إلى ما يقرب من 95 في المائة حينها¹¹³.

ولكن تظل تلك التحديات محدودة التأثير مقارنة بقوة وأهمية التحالف بين البلدين، الذي يُعد حجر الأساس في التطور الدفاعي لليابان، وهو ما تبلور بشكل أكثر وضوحًا في التحولات الاستراتيجية لليابان بعد الحرب الروسية على أوكرانيا.

ثانيًا- التطوير الياباني الدفاعي ما بعد الحرب الروسية على أوكرانيا:

مثلت الحرب الروسية على أوكرانيا، حافزًا لعملية تطوير سعت لها القيادات اليابانية قبل سنوات من قيام الحرب. حيث يعود الفضل بشكل أساسي في تطوير الدفاعات اليابانية إلى رئيس الوزراء السابق شينزو آبي¹¹⁴. والذي بنى ذلك على عهود السعي للتطوير الدفاعي من قبل اليابان. فقد نفذ آبي سلسلة غير مسبقة من الإصلاحات الأمنية. ففي عام 2013، أعلنت اليابان عن استراتيجية جديدة للأمن القومي هي الأولى من نوعها. وفي عام 2018، اعتمد خطة دفاعية مدتها عشر سنوات وخطة مشتريات متوسطة الأجل لتحقيق هذه الاستراتيجية. وفي العام ذاته، أعلنت طوكيو عن خطة لخمس سنوات لإنفاق ما مجموعه 240 مليار دولار على الدفاع، وقد كان المبلغ غير مسبوق حينها¹¹⁵. وتتضمن خططًا لشراء أسلحة متطورة من الولايات المتحدة والاستثمار في أنظمة غير مأهولة وتقنيات ناشئة أخرى. كما تعهد الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في أكتوبر 2021 لأول مرة في برنامجه السياسي قبل الانتخابات الوطنية، بمضاعفة الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه حينها لم يحدد إطارًا زمنيًا¹¹⁶.

ولم تقف جهود آبي عند هذا الحد، فقد تعتبر الخطوة الأكثر أهمية التي اتخذها آبي، وإن كانت

مثيرة للجدل، كانت إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور للسماح للجيش، قوات الدفاع عن النفس، بالتعاون مع الجيوش الأجنبية لحماية اليابان. بالإضافة إلى أنه من عمل على صياغة مصطلح «الإنحدو باسيفيك» لأول مرة ساعيًا لبناء هيكل أمني إقليمي يواجه طموح الصين وقوتها العسكرية المتنامية¹¹⁷. وكذلك سعى لإنشاء الحوار الأمني الرباعي (كواد) من أجل الهدف ذاته¹¹⁸.

وهو ما يعد أحد أهم ابتكارات السياسة الخارجية لليابان، وكلاهما أصبحا الآن جزءين لا يتجزآن من الجغرافيا السياسية الآسيوية. وفي السياق ذاته، فقد بدأت اليابان في تولي دور أمني أكبر في العالم، عندما افتتحت قوات الدفاع الذاتي أول قاعدة خارجية دائمة لها في جيبوتي في عام 2011، لمحاربة القرصنة، ولكن بالرغم من نجاحها في تقليل عمليات القرصنة، إلا أنها أعلنت عن خطط توسع بقاعدتها بدلاً من تحجيمها بعد أن افتتحت الصين قاعدة هناك في عام 2017¹¹⁹.

أهم جوانب الدعم الياباني لأوكرانيا:

لم تترد اليابان في إعلان دعمها لأوكرانيا بمجرد الغزو الروسي عليها يوم 24 فبراير 2022¹²⁰. ففي 1 مارس 2022، اعتمد مجلس النواب الياباني قرارًا يدين الخطوة الروسية معتبرة بأنها «غير مقبولة» و«انتهاك خطير للقانون الدولي». وتمت الموافقة على القرار بأغلبية ساحقة. واعتبارًا من 16 مارس 2022¹²¹، ألغت اليابان وضع روسيا باعتبارها «الدولة التجارية الأكثر تفضيلاً»، وعلقت

إصدار التأشيرات لبعض الأفراد الذين لهم علاقات مع روسيا، وجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، وجمدت الأصول ومنها أصول البنك المركز الروسي، واستبعدت البنوك الروسية المختارة من نظام الرسائل المصرفية SWIFT، كما جمدت طوكيو أصول البنك المركزي الروسي لديها.

ولم يقتصر نظام العقوبات الياباني على روسيا، بل شمل حليفتها بيلاروسيا¹²². فقد جُمِدَت أصول أربعة بنوك بيلاروسية كبرى (Belagroprombank، و Bank Dabrabyt، و Development Bank of the Republic of Belarus، و Belinvestbank)، وفُرضت عقوبات، بما في ذلك تجميد أصول الأشخاص والكيانات المحددة المرتبطة ببيلاروسيا، بما في ذلك الرئيس لوكاشينكا. بالإضافة إلى ذلك، كما في حالة روسيا، كان هناك حظر على تصدير البضائع إلى الكيانات العسكرية البيلاروسية، وكذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري مثل أشباه الموصلات.

وتسبب انضمام اليابان لحزم عقوبات مجموعة السبع الصناعية على موسكو جرّاء الحرب الروسية الأوكرانية في اشتعال التوتر بين الجانبين، مما تسبب في إيقاف موسكو لمبادرات السلام وإشعال التوتر في جزر الكوريل المتنازع عليها بين روسيا واليابان، وارتفعت وتيرة تسليح الجزر من الجانب الروسي. وقد تصاعدت المخاوف اليابانية من روسيا في الأيام الأولى بعد الغزو الروسي مباشرة لأوكرانيا، لا سيما بعد أن سجلت اختراق مروحية روسية مجالها الجوي قبالة شاطئ جزيرة هوكايدو¹²³.

وقد كان هذا التوجه مدفوعاً بشكل كبير من قبل الرأي العام الياباني. حيث إنه أظهر استطلاع للرأي بعد الحرب مباشرة، أجرته وكالة أنباء كيودو أن 86 في المائة من اليابانيين يؤيدون فرض عقوبات على روسيا. وبحلول أكتوبر 2022، قال 5 في المائة فقط من المستجيبين إنهم «شعروا بالود» تجاه روسيا؛ وهو أدنى مستوى منذ بدء إجراء استطلاعات الرأي حول هذه المسألة في عام 1978¹²⁴. وتعزز اليابانيون موقفها لتصميمها على منع موسكو من تحقيق نصر يمكن أن يشجع بكين، وكذلك للإشارة إلى الصين أن أي عدوان ضد تايوان سيعاقب بالمثل من قبل المجتمع الدولي. هذا وعلى الرغم من أنه بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، قاوم رئيس الوزراء آنذاك شينزو آبي الدعوات الغربية لفرض عقوبات جديدة على روسيا على أساس أن موسكو المعزولة ستقترب أكثر من بكين. ولكن بعد فشل تلك السياسة، تم التوجه لسياسة التشديد بفرض تحذير الآخرين.

ولم تتوقف اليابان عن تقديم الدعم لأوكرانيا، في فبراير 2023، أعلنت اليابان ما يقرب من 5.5 مليارات دولار أمريكي من الدعم المالي لأوكرانيا، بما في ذلك حوالي 900 مليون دولار من المساعدات الإنسانية والمساعدات للتعافي وإعادة الإعمار، وبلغ إجمالي المساعدات اليابانية المتعلقة بأوكرانيا 7.1 مليارات دولار¹²⁵. ولم يقتصر الدعم فقط على الجانب المالي، بل سعت اليابان على تأكيد تضامنها وتكاتفها على أعلى المستويات السياسية مع أوكرانيا.

فقد قام وزير الخارجية الياباني يوشيماسا هاياشي بزيارة لأوكرانيا في سبتمبر 2023¹²⁶، والتي أتت بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا لكيف في مارس 2023، والتي كانت الزيارة هي الأولى من نوعها لعضو آسيوي لأوكرانيا. وخلال الاجتماع مع زيلينسكي، تعهد كيشيدا بتقديم منحة لأوكرانيا بقيمة 470 مليون دولار لدعم قطاع الطاقة، فضلاً على 30 مليون دولار لتزويد أوكرانيا بمعدات غير فتاكة من خلال صندوق تابع لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

التحول الدفاعي الياباني بعد الحرب الروسية:

أعطت الحرب مبررًا قويًا لليابان للمضي بقوة نحو تطوير سياساتها الدفاعية، مدفوعة بتعاطف المهددات الخارجية على أمنها على رأسها القادمة من روسيا، فالصين وكوريا الشمالية الحليفتان الرئيسيتان لروسيا. وعليه، نجد أنه في 16 ديسمبر 2022، أصدرت إدارة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا ثلاث وثائق استراتيجية: استراتيجية الأمن القومي (NSS)، واستراتيجية الدفاع الوطني (NDS)، وبرنامج التعزيز الدفاعي. وكانت هذه أول مراجعة رئيسية لاستراتيجية الأمن القومي منذ صدورها في عام 2013. وقد أوضحت هذه الوثائق بشكل جماعي التحديات الأمنية التي تواجهها اليابان وكيف تخطط للرد عليها في العقد المقبل¹²⁷. ووفقًا لكيشيدا، فإن المقصود منها «تحويل جذري» في نهج البلاد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في التعامل مع سياسة الأمن القومي.

وتصف استراتيجية الأمن القومي¹²⁸ الصين بأنها «التحدي الاستراتيجي الأكبر» لليابان والمجتمع الدولي، تليها كوريا الشمالية وروسيا. (على النقيض من ذلك، ذكرت استراتيجية الأمن القومي لعام 2013 أن الصين كانت «مسألة مثيرة للقلق». وتحاول الوثائق الثلاث تنسيق استخدام اليابان لكافة أبعاد قوة الدولة لأغراض الأمن القومي، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والقدرات التكنولوجية والاستخباراتية للبلاد. وكذلك فإن استراتيجية الدفاع الوطني، التي تم تصميمها على غرار الوثيقة الاستراتيجية للولايات المتحدة التي تحمل الاسم نفسه، تحدد وسائل وغايات واضحة للاستجابة للتحديات العسكرية التي تواجه اليابان. وشمل برنامج التعزيز الدفاعي- الذي يمتد أفقه الزمني من خمس إلى عشر سنوات- خططًا لاستثمار 7 مليارات دولار في قدرات الحرب السيبرانية، و7 مليارات دولار أخرى في القدرات الفضائية.

وتدعو استراتيجية الدفاع الوطنية اليابان إلى تحمل «المسؤولية الأساسية لتعطيل وهزيمة الفزوة»، وهذا يعني أنها لن تخطط بعد الآن للاعتماد بشكل أساسي على الضمانات الأمنية الأمريكية، وهو ما وضته كمحور رئيسي في خطتها من ثلاثة محاور لتعظيم قدراتها الدفاعية¹²⁹. ويتم دعم هذا الهدف من خلال خطة بقيمة 40 إلى 45 تريليون ين (ما يعادل 295 إلى 333 مليار دولار) للإنفاق الدفاعي على مدى 5 سنوات، بدءًا من السنة المالية التي بدأت في إبريل 2023. ووصفت «رويتزر» هذا الرقم بأنه يمثل «قفزة» هائلة مقارنة

بميزانية الدفاع في السنوات الخمس الأخيرة التي تبلغ 27.5 تريليون ين¹³⁰. وهذا من شأنه أن يرفع الإنفاق الدفاعي في اليابان من حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2%، وهو ما يمثل المبدأ التوجيهي لحلف شمال الأطلسي للاستثمار الدفاعي. ومن شأن هذا التغيير أن يجعل اليابان ثالث أكبر دولة تنفق على الدفاع عالميًا، بعد الولايات المتحدة والصين فقط، متجاوزة بذلك الهند والمملكة العربية السعودية والقوى الأوروبية الكبرى، بعد أن كانت في المرتبة التاسعة عالميًا. وتدعو الخطة اليابان إلى اكتساب أو تعزيز سبع قدرات أساسية، بما في ذلك الردع القائم على الصواريخ، والعمليات العابرة للمجالات، وزيادة المرونة في حالة وقوع هجوم مسلح (مثل تأمين ما يكفي من الذخيرة والوقود)¹³¹.

وقد بدأت اليابان خطوات جدية نحو تحقيق أهداف إنفاقها الدفاعي، ففي نهاية أغسطس 2023، قدمت وزارة الدفاع اليابانية طلب الميزانية، الذي يمثل زيادة بنسبة 12% تقريبًا عن الرقم القياسي الذي بلغ 6.82 تريليون ين في العام الماضي، لتصل لأكثر من 7.7 تريليونات ين¹³². ويتضمن طلب الميزانية الأخير 10.5 مليارات ين من الأموال المرتبطة ببناء المقر المشترك الدائم لقوات الدفاع الذاتي. وقال مسئولون بالوزارة إن المقر سيكون مكلّفًا بتنسيق الاستراتيجيات وتعزيز التعاون الدفاعي الياباني مع الجيش الأمريكي، وسيشرف عليه قائد مشترك، وهو منصب تم إنشاؤه حديثًا وسيكون مسئولًا مباشرة أمام وزير

الدفاع الياباني. وتشمل النفقات أموالًا لتوسيع مدى الصاروخ المضاد للسفن من طراز Type-12 من 200 كيلومتر إلى حوالي 1000 كيلومتر وفي النهاية إلى 1500 كيلومتر، بالإضافة إلى أموال لتطوير أسلحة انزلاقية عالية السرعة للدفاع عن الجزر الجنوبية الغربية النائية في محافظة أوكيناوا، وبخاصة تلك القريبة من تايوان.

وأعلنت اليابان كذلك بأنها تخطط لاكتساب قدرات الضربة المضادة، وهو ما تم اعتباره من أهم التغييرات في السياسة الدفاعية التي تم الإعلان عنه في وثائقها الاستراتيجية. حيث ستعمل هذه القدرات على تعزيز الردع من خلال السماح لقوات الدفاع الذاتي الياباني بضرب أراضي الخصم ردًا على هجوم صاروخي ضد اليابان. ويُعد هذا التحول مدفوعًا بقيام الصين وكوريا الشمالية على بناء مخزونهما من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز متوسطة إلى طويلة المدى وتطوير أنظمة أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت، والتي تتحدى دفاعات الصواريخ الباليستية اليابانية الحالية. ووفقًا لتقييم وزارة الدفاع الأمريكية، تمتلك الصين ما يقرب من 2000 صاروخ باليستي وصواريخ كروز قادرة على ضرب الأراضي اليابانية. ولهذا فإن اليابان اشترت 1500 صاروخ -بما في ذلك صواريخ توماهوك كروز وقدرات صاروخية متطورة محليًا- لنشرها في عام 2026 في محاولة لتقويض الميزة الصاروخية الإقليمية المتنامية للصين¹³³. كما تدعو استراتيجية الدفاع الوطني اليابانية إلى توسع كبير في القوة الإلكترونية لقوات الدفاع الذاتي، من حوالي 800 فرد اليوم إلى حوالي

4000 بحلول عام 2027 مع زيادة إجمالي عدد أفراد القوة الذين يؤدون وظائف إلكترونية إلى 20000، مع التركيز على تعزيز الدفاع السيبراني للشبكات الحيوية.

وتشير استراتيجية الأمن القومي (NSS)، إلى أن قوات الدفاع الذاتي ستنشئ آليات جديدة للتعاون مع الجهات الفاعلة المدنية والتجارية، سواء في وقت السلم أو في حالات الطوارئ. ترجع أهمية تلك النقطة، نظرًا لما شهدته اليابان من تفتت مدني عسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب المعايير القوية المناهضة للنزعة العسكرية، وخاصة بين مجتمع البحث العلمي والحكومة. وقد منع هذا قطاع الدفاع من الاستفادة الكاملة من القدرات التكنولوجية المتقدمة للبلاد، كما منع



القطاعات المدنية والحكومات المحلية من التعاون بفاعلية أثناء التخطيط للطوارئ. ولهذا تضع NSS وNDS العديد من المبادرات والأطر الجديدة في هذا المجال. ويتضمن ذلك إنشاء آليات حكومية تستخدم، على سبيل المثال، المطارات والموانئ البحرية الحالية كقواعد عملياتية للتدريب والانتشار أثناء حالات الطوارئ وحماية المواطنين اليابانيين. وهو ما قد يكون مفيدًا بشكل خاص في منطقة جنوب غرب اليابان، القريبة نسبيًا من الصين وتايوان. نظرًا لأن هناك شعورًا متزايدًا بين صناع السياسات والشعب الياباني بأن خطر حدوث أزمة عسكرية بين الصين وتايوان أخذ في التزايد، وهو عامل يمكن أن يساهم في تخفيف المأزق المدني العسكري المستمر منذ عقود¹³⁴.

ولتحقيق أهداف اليابان الدفاعية، لم تكف بتوضيح الأبعاد الداخلية التي ستمتد عليها لتعزيز قدراتها، حيث أشارت إلى أنها ستتتبع نهجًا من ثلاثة محاور وفق استراتيجيتها للدفاع الوطني، ويتلخص المحور الأول: في محاولة تعزيز البنية اليابانية للدفاع الوطني، وتعزيز القدرات الدفاعية اليابانية بشكل أساسي، والتي تشكل جوهر الدفاع الوطني، وتعزيز البنية الدفاعية للبلاد بأكملها. أما المحور الثاني: فهو زيادة تعزيز الردع المشترك وقدرة الاستجابة للتحالف الياباني الأمريكي من خلال تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة. أما المحور الثالث: فهو تعزيز التعاون مع الدول ذات التفكير المماثل وغيرها من الدول التي تتعاون معها اليابان لدعم وتعزيز نظام دولي حر ومفتوح¹³⁵.

وقد استجابت الولايات المتحدة سريعًا لإعلان اليابان عن استراتيجيتها الدفاعية الجديدة وبحفاوة، حيث صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان¹³⁶، إلى أن تحسين قدرة الردع لدى اليابان سيجعلها حليفًا أكثر قدرة بالنسبة للولايات المتحدة وسيعزيز التحالف الياباني الأمريكي. وتؤكد استراتيجية الدفاع الوطني NDS توافقها مع الاستراتيجية الدفاعية التي أصدرتها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في أكتوبر 2022. حيث تدعو استراتيجية اليابان إلى تعزيز «قدرات الردع والاستجابة المشتركة» مع واشنطن من خلال متابعة التنسيق العملياتي الوثيق وزيادة الاستعداد وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك التعاون في جمع المعلومات لقدرات اليابان المضادة الجديدة.

وكذلك فقد خطت اليابان خطوات قوية نحو تعزيز تعاونها مع الدول ذات التفكير المماثل. فنجد أنها: وقعت بيانًا مشتركًا، أعلن فيه رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، ورئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك في 9 ديسمبر 2022، برنامجًا مشتركًا لتصنيع مقاتلة من الجيل الجديد بحلول 2035، لدعم قدرات الدول الثلاث في مجال القتال الجوي إلى جوار حلفائهم في الناتو ومنطقة الإندوباسيفيك¹³⁷. وكذلك وقعت اليابان في 11 يناير 2023 اتفاقية دفاعية جديدة مع بريطانيا التي أعلنت الصين «تحدّيًا ممنهجيًا» للمملكة المتحدة، وتسمح هذه الاتفاقية لجيشي اليابان وبريطانيا بالانتشار على أراضي البلد الآخر. وقامت اليابان

أيضًا مشاركة حلفاء آخرين مثل بريطانيا وكندا في مناورات عسكرية، فقد شاركت بريطانيا لأول مرة، في نوفمبر 2022، في مناورات عسكرية لسلاح البحرية الياباني والأمريكي في المحيط الهادئ في تدريبات استمرت 10 أيام تحت عنوان «الاستجابة المشتركة» لهجمات مسلحة على الدول الثلاث¹³⁸.

وكذلك وقعت اليابان وأستراليا في 22 أكتوبر 2022، اتفاق تعاون أمني وُصف بالتاريخي، لموازنة القوة العسكرية المتصاعدة للصين، في تجديد لاتفاق سابق بين الجانبين في مارس 2007، وأكد الإعلان المشترك على التزام البلدين بالحفاظ على انفتاح منطقة الإندوباسيفيك عبر ضمان النظام الدولي القائم على القواعد وحل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية. وتضمن الاتفاق تعميق التعاون بين قوات الدفاع الذاتي اليابانية وقوات الدفاع الأسترالية عبر المناورات والتدريبات المشتركة بجوار الحلفاء، والاستخدام المتبادل للبنية التحتية العسكرية¹³⁹. ونجد أن كلا البلدين وهما عضوان رئيسيان في التحالف الأمني الرباعي «كواد» الذي أعادت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إحياءه في 2021.

وسعت اليابان لتعظيم دورها في محيطها الآسيوي¹⁴⁰، بغية تخفيف التهديدات المحيطة بها إقليميًا وبخاصة من الصين. ففي 16 يناير 2023، أجرت اليابان والهند أول تدريب مشترك بينهما على الطائرات المقاتلة، وبهذا كانت الهند خامس دولة تجري معها اليابان مثل

تحديات تطوير السياسة الدفاعية اليابانية:

بالرغم من أن اليابان يمكن الوصف بأريحية بأنها قد حققت قفزة في إنفاقها وسياساتها الدفاعية، ولكن هذا التحول لا يزال يجابه بعدد من التحديات الهيكلية، أبرزها:

• تراجع التصنيع العسكري المحلي:

بالرغم من ارتفاع حجم الإنفاق الدفاعي المرصود من قبل اليابان، إلا أنه قد يضعفه عدم وجود قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية قادرة على تلبية متطلبات قوات الدفاع الذاتي الياباني. وتعتبر تلك القاعدة مهمة، نظرًا لأن الدول مهما كانت ثقتها في حلفائها، سيظل أمر احتفاظها بسرية تكنولوجيا دفاعتها الصناعية، أمرًا رئيسيًا. ويرجع تراجع القاعدة التصنيعية الدفاعية، لعدد من الأسباب، أبرزها:

أولاً: انخفاض هوامش الربح للشركات المتعاقدة مع الحكومة. فوفقًا لوزارة الدفاع، فإن متوسط هامش الربح لكل العقود مع الجيش هو 8%. لكن في كثير من الحالات، ينتهي الحال بتحمل الشركات المصنعة تكاليف غير متوقعة لتأخيرات في التسليم أو مزيد من الفحوص، فتتقلص عائداتها. ولهذا فرغم ارتفاع الإنفاق العسكري، فقد خفضت مجموعات صناعية رئيسية عدة، من بينها «كوماتسو» (Komatsu) و«سوميتومو هيفي إنديستريز» (Sumitomo Heavy Industries)، نشاطها في مجال الصناعات الدفاعية خلال السنوات الأخيرة. وهذا يقلص بدوره أعداد الشركات المتعاقدة من الباطن، فقد كانت

هذه المناورات الثنائية، بعد الولايات المتحدة، وأستراليا، وبريطانيا، وألمانيا. وفي 16 مارس 2023، أجرى رئيس كوريا الجنوبية «يون سوك يول» الزيارة الأولى لرئيس كوريا الجنوبي منذ اثني عشر عامًا إلى طوكيو، تم التأكيد فيها على ضرورة تجاوز خلافاتهما التاريخية، وأيضًا على إلحاح الوضع الأمني الإقليمي، والتهديد الذي تشكله كوريا الشمالية. واتفق البلدان على استئناف الحوار الأمني الثنائي الذي تم تعليقه منذ عام 2018، بالإضافة إلى «التطبيع الكامل» لاتفاقية تبادل المعلومات الاستخبارية، المعروفة باسم GSOMIA، والتي هددت سول بالانسحاب منها في عام 2019.

سيتطلب تحقيق الرؤية الموضحة في الاستراتيجيات الدفاعية اليابانية، تحولًا تنظيميًا وثقافيًا وهيكلًا كبيرًا في الحكومة اليابانية. ولن يكون هذا ممكنًا إلا من خلال الدعم السياسي المستمر من كيشيدا وخلفائه. ولكن ما قد يكون من المفيد أن الغالبية من اليابان، يدعمون تعزيز الدفاع الياباني، حيث دعم 64%¹⁴¹ من المشاركين في استطلاع عام في مايو 2022 تعزيز الدفاع الياباني. وقد كانت تلك هي المرة الأولى منذ بدء تلك الاستطلاعات عام 2003، أن تتجاوز نسبة التأييد 60% وهو ما كان مدفوعًا بشكل كبير بالحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022. فقد وصلت نسبة المعارضة لتعزيز الإنفاق رقمًا قياسيًا من حيث الانخفاض أيضًا، فقد وصلت لـ 10% فقط من المصوتين.

إغلاقات الشركات تحدّث بشكل متكرر لدرجة أنّ الوزارة ليست قادرة على متابعة الشركات التي لم تعد موجودة¹⁴².

ثانيًا: تراجع اهتمام الشركات اليابانية بالجانب العسكري لصالح القطاع المدني¹⁴³. حيث إن هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية -والتبني اللاحق لسياسة خارجية ودفاعية سلمية استمرت لمدة 70 عامًا- خلقت ظروفًا أدت إلى الوضع الحالي في البلاد، فقد تراجعت الحكومة عن تقديم الدعم المادي لدعم تطوير الصناعات الدفاعية، بالوقت ذاته فقد شددت المراقبة على الصادرات الدفاعية من شركاتها، وهو ما أضعف وجود أي حافز للشركات اليابانية لتطوير صناعاتها. وبهذا فقد أصبحت الشركات تركز على الأقسام التجارية، وتنفق على تطوير منتجاتها بالأساس، وتراجع اهتمامها بالمنتجات الدفاعية. وهو ما أدى إلى أن صناعة الدفاع في البلاد، تحولت في أغلبها لإعادة إنتاج للمنتجات الأجنبية باستخدام القليل من الابتكار.

ولكن سعي اليابان لتعزيز سياساتها الدفاعية، وتعظيم إنفاقها الدفاعي، دفع على الجانب الآخر، انتقال عدد من الشركات العسكرية الأجنبية لعملياتها في آسيا إلى اليابان¹⁴⁴، وهو ما قد يُعد تحولًا إيجابيًا، قد يساعد الصناعة المحلية على الاستفادة من الجانب الأجنبي، أو قد يحفزها للاستفادة من هذا التحول الدفاعي الحكومي. وكانت أبرز تلك الشركات التي نقلت عملياتها شركة «بي إيه سيستمز»،

وهي شركة بريطانية رائدة في مجال الطيران والأسلحة، حيث تنتقل الوظائف الإدارية العليا الخاصة بعملياتها في آسيا من ماليزيا إلى اليابان بحلول نهاية العام الجاري، وتلعب الشركة البريطانية ومقرها في لندن، دورًا أساسيًا في برنامج القتال الجوي العالمي «GCAP» الذي أطلقتها اليابان، وبريطانيا، وإيطاليا للاشتراك في تطوير مقاتلة من الجيل الجديد، كما ستعزز الشركة تعاونها مع شركة «ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة» اليابانية وغيرها من الشركات المشاركة في المشروع الثلاثي. وبعد نقل وظائفها الإشرافية إلى السوق الآسيوية، سترفع الشركة عدد الموظفين في فرعها في اليابان لتعزيز قاعدة أعمالها.

بينما انتهت شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية من نقل عملياتها إلى اليابان كذلك. وكانت «لوكهيد مارتن» قد نقلت مقرها الاستراتيجي في آسيا إلى اليابان، بعد أن كانت في سنغافورة. وفي يونيو 2022، أسست شركة «إل 3 هاريس تكنولوجيز» الأميركية شركة تابعة لها في اليابان، وقال دانييل زوت نائب رئيس الشركة التابعة: إنها ستلبي الاحتياجات الجديدة، مثل الطائرات المُسيرة والأجهزة الكهربائية الحربية. وتُخطط شركة «تاليس» الفرنسية، التي تعاونت مع شركة «ميتسوبيشي» في تطوير وإنتاج معدات مثل أجهزة كشف الألغام، لزيادة توظيف العمال في اليابان.

• الانخفاض المستمر في عدد السكان:

من بين جميع التحديات التي ستواجهها اليابان،

قد تكون القيود في القوى البشرية هي الأكبر. ففي الوقت التي تقوم اليابان للقيام بتعزيز دفاعي غير مسبوق، لكنها تعتزم القيام بذلك دون زيادة حجم قوات الدفاع عن النفس، وبدلاً من ذلك، ففي الوقت الحالي سيكون هناك بعض إعادة توزيع الأفراد عبر الخدمات، حوالي 2000 من قوات الدفاع الذاتي البرية إلى قوات الدفاع الذاتي البحرية وقوات الدفاع الذاتي الجوية، ولكن لن يكون هناك نمو في الحجم الإجمالي للقوة¹⁴⁵. ولكن هذا الأمر وإن كان مقبولاً، ويمكن تعويضه في الوقت الحالي، إلا أن أي تعزيز للقوة العسكرية مستقبلاً والحفاظ عليه، وهو المأمول سيجعل هذا القيد ذا وقع ثقيل على الخطط اليابانية الدفاعية المستقبلية.

ولرسم صورة لحجم تلك المشكلة، فقد شهدت اليابان انخفاضاً قياسياً في عدد سكانها عام 2022¹⁴⁶ وفقاً لبيانات رسمية. فقد بلغ عدد السكان الذين يحملون الجنسية اليابانية 122.42 مليون في الأول من يناير 2023، أي أقل بنحو 800500 شخص عن عام 2021، وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الداخلية. وأشارت الوزارة إلى أن التراجع الذي بلغ 0.65 في المائة هو الأعلى منذ عام 1968، عندما تم توفير الإحصاءات القابلة للمقارنة. وللمرة الأولى، سجلت جميع مقاطعات البلاد (وعدها 47) انخفاضاً في عدد سكانها. وبالرغم من أن عدة دول صناعية تشهد انخفاضاً في معدلات المواليد، لكن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في الأرخبيل الياباني، حيث لا يكف عدد السكان عن الانخفاض منذ 14 سنة متتالية. وهو

ما أدى إلى أن نحو 30 في المائة من سكان اليابان هم في سن 65 عاماً وما فوق، ما يضع البلاد في المرتبة الثانية عالمياً بعد موناكو. وقد سجل الأرخبيل أقل من 800 ألف ولادة في عام 2022، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، وفقاً لأرقام صدرت في وقت سابق هذا العام. ولتزداد الصورة قتامة، فقد قَدَّر المعهد الوطني لأبحاث السكان والضمان الاجتماعي في تقرير له بأن 33.4 في المائة من الفتيات المولودات في عام 2005 قد لا ينجبن¹⁴⁷، حيث قَدَّر أن النسبة ستكون 24.6 في المائة في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، و42 في المائة في أسوأها.

ولمعالجة تلك المشكلة تكثف الحكومة اليابانية التدابير لزيادة معدل المواليد المنخفض للغاية، من خلال إجراءات غير مسبقة تشمل زيادة المبالغ المالية المقدمة للعائلات التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر. غير أن استطلاعاً للرأي أجرته وكالة أخبار «كيودو» بعد تمرير تلك الإجراءات، أظهر أن حوالي ثلثي الشعب لا يشعر بتفاؤل إزاء جدوى السياسات الجديدة. ولم تكتف اليابان بالتركيز على تعزيز النمو السكاني لحل المشكلة، فقد سعت لزيادة المقيمين الأجانب، ولهذا ارتفع عدد الأجانب المقيمين في البلاد بنحو 289,498 نسمة في عام 2022، أي بزيادة قدرها 10.7 في المائة، ليصل عددهم الإجمالي إلى نحو 3 ملايين نسمة، وهو رقم قياسي. وقد كانت اليابان تفرض قواعد هجرة صارمة نسبياً، لكن الحكومة تعمل على تخفيفها تدريجياً لمواجهة الافتقار إلى اليد العاملة. فقد ذكرت مجموعة من المؤسسات

البحثية العامة في طوكيو عام 2022، أن اليابان بحاجة إلى نحو أربعة أمثال عدد العاملين الأجانب بحلول عام ¹⁴⁸2040، لتحقيق توقعات النمو الاقتصادي للحكومة.

• ارتفاع التكاليف الاقتصادية:

يُعد هذا البند من أكثر البنود التي تقابل بعدم تقبل من قبل الرأي العام الياباني فيما يخص موضوع الإنفاق الدفاعي، فقد أظهر استطلاع للرأي في اليابان أن ¹⁴⁹80% من اليابانيين يعارضون أية خطط لزيادة الضرائب لتمويل خطة تعزيز منظومة الدفاع للبلاد، على الرغم من أن الغالبية العظمى أعربت عن قلقها بشأن احتمال قيام الصين بعمل عسكري ضد تايوان. وبحسب الاستطلاع، الذي أجرته وكالة أنباء «كيودو» اليابانية في الفترة من مارس إلى أبريل، يرى اليابانيون الحاجة إلى تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد إلى حد ما بسبب البيئة الأمنية المتدهورة، لكنهم مترددون في زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير أو تمويله من خلال الضرائب. وأظهر 19% فقط، ممن شملهم استطلاع كيودو، دعمهم لدعوة رئيس الوزراء فوميو كيشيدا لتمويل جزء من الإنفاق الدفاعي عن طريق الضرائب. وقال ما يقرب من 60% إن خطة تعزيز الدفاع لمدة 5 سنوات «غير مناسبة». وعندما سألوا عن السبب الرئيسي لرفضهم الزيادات الضريبية لتغطية الزيادة في الإنفاق الدفاعي، قالت أكبر مجموعة من 48% إن السبب هو: «عدم قدرة الجمهور على تحمل المزيد من الأعباء الضريبية». وأوضحت وكالة «كيودو» أن الاستطلاع ركز على قضايا الأمن القومي وشمل 3000 رجل وامرأة في اليابان تبلغ أعمارهم 18 عامًا أو أكثر.

ولم تظهر مشكلة العبء الاقتصادي على الموازنة لدى الجانب الياباني من العدم، فهي مشكلة قديمة، عززها انتشار وباء كوفيد 19. فبالرغم من أن الاقتصاد الياباني نما بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الثمانينيات. ومع ذلك، منذ انهيار فقاعة الأصول في أوائل التسعينيات، كافحت الحكومة اليابانية لإنهاء الانكماش المستمر والنمو الاقتصادي الضعيف ¹⁵⁰. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان أقل من معظم الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة. وأدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا إلى وضع ضغط هبوطي على الين، الذي انخفض إلى أدنى مستوياته التاريخية مقابل الدولار في خريف عام 2022، مما دفع بنك اليابان إلى التدخل لأول مرة منذ عام 1998.

ختامًا، بالرغم من تلك التحديات التي قد تبطئ فاعلية التحول المحوري في السياسة الدفاعية اليابانية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، لكن يظل حجم التحول مفصليًا مقارنة بفتترات سابقة، بل وبدول وسياسات دول كثيرة. وعليه، فإن التعاطي مع تلك التحديات والتحرك سريعًا للتعامل معها، سيكون له عظيم الأثر على تحويل اليابان لقوة عسكرية منافسة بقوة في آسيا، والتي تُعد منطقة النفوذ الأهم وبالتبعية الصراع المستقبلي القادم.

الخاتمة:

تشهد العلاقات الدولية تغيرات كبرى، سواء في تغير أنماط العلاقات بين القوى الكبرى، أو بروز قضايا عالمية مؤثرة على كافة الدول، تفرض تحديات مختلفة وسبلًا جديدة للتعامل معها، مثل: تحديات الأمن والهجرة والتغيرات المناخية، والثورة الرقمية الهائلة التي أثرت على التواصل بين الشعوب والحكومات، وعلى كافة المعاملات. ومن الناحية الاقتصادية، ظهرت تحديات جديدة مثل العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على التجارة والاستثمار، كما أدى النمو السريع للاقتصاديات الناشئة إلى تغيير في توازن القوى الاقتصادية العالمية. وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور تحولات في التوازنات الإقليمية والدولية، حيث تأثرت العديد من الدول بتحولات سياسية واقتصادية، مما أدى إلى إعادة تقييم للتحالفات والعلاقات الثنائية.

ولم تكن هذه التحديات الجديدة هي الوحيدة التي تؤثر في التوازنات الدولية، إذ كشفت جائحة كوفيد-19، ثم الحرب الأوكرانية التي بدأت إرهاباتها من عام 2014، ونشبت فعليًا في عام 2022، عن عمق التنافس الدولي، وأعادت أجواء الاستقطابات الدولية. وأشار كثير من الدراسات إلى عودة بطيئة للحرب الباردة، وتشكل المعسكرات الدولية بين القوة التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية) والقوى الصاعدة (روسيا والصين). وقد دفعت هذه الأجواء بعض الدول إلى مراجعة سياساتها الأمنية والدفاعية، لتكون

أكثر استعدادًا للترتيبات المستقبلية على مدى قد لا يكون بعيدًا.

وقد أوضحت الدراسة التطور الحادث في السياسة الدفاعية لكل من ألمانيا واليابان، مع التركيز على تأثير الحرب الأوكرانية في هذا التطور. فقد ساهمت الحرب الروسية-الأوكرانية في إعادة تشكيل العديد من السياسات التي انتهجتها القوى الإقليمية والدولية، بما يتوافق مع متغيرات البيئة الأمنية الدولية التي أضحت شديدة التعقيد نتيجة ما تشهده من تحولات متلاحقة، وهو ما تمثل في النهج الذي اتخذه كل من الحكومة الألمانية واليابانية. وقد تبنت الدولتان نهجًا مفايرًا في سياساتهما الدفاعية في ضوء استجابتهما لتبعات الحرب الروسية-الأوكرانية نتيجة اختلاف نمط التهديد، والذي امتدت تداعياته لتشمل كافة دول العالم، وهو ما تجلى في الآليات والإجراءات التي اتخذها الجانبان.

وبالرغم من أن الحرب كانت المحرك الأساسي لألمانيا لإعادة هيكلة سياساتها الدفاعية، إذ اتخذت ألمانيا مجموعة من الإجراءات المتتالية التي كانت مرهونة بشكل أساسي بمسار تطور الحرب الروسية-الأوكرانية بعد عقود من التراجع، فقد كانت الحرب بالنسبة لليابان بمثابة مُحفز لعملية التحول الدفاعي الذي بدأته اليابان الذي كان مدفوعًا بالأساس بدور القيادة السياسية التي لعبت دورًا مركزيًا في إعادة هيكلتها، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق شينزو آبي، وهو ما تجلى في إصدار استراتيجية الأمن القومي

لأول مرة في عام 2013، واعتماد جملة من الخطط الداعمة لتعزيز القدرات الدفاعية اليابانية في عام 2018، بجانب زيادة الاستثمار الدفاعي بشكل غير مسبوق استهدف شراء أسلحة أكثر تطوراً من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بجانب التعهّد بمضاعفة الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سياق الاستجابة للحرب الروسية-الأوكرانية وتنامي تداعياتها، قامت ألمانيا بتنسيق التعاون مع الدول الحلفاء والشركاء الأوروبيين لبلورة استجابة منسقة بشأن روسيا دون الدخول في مواجهة مباشرة مع موسكو، وهذا لا يعني عدم الاستعداد وتعزيز قوة الردع والدفاع للرد على أي تهديد محتمل قد تشنه روسيا على الدول الحلفاء. بجانب زيادة الاستثمار الدفاعي من خلال إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتعزيز القدرات الدفاعية الألمانية، لتحسين مساهمة ألمانيا في تعزيز دفاعات دول الجناح الشرقي والشمال في حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن الالتزام بتحقيق هدف حلف الناتو بتخصيص 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على الدفاع.

وعلى الجانب الآخر، قامت اليابان أيضاً بزيادة إنفاقها العسكري من خلال وضع خطة بقيمة 40 إلى 45 تريليون ين (ما يعادل 295 إلى 333 مليار دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة بدايةً من إبريل 2023، وهو ما يعني ارتفاع نسبة الإنفاق الدفاعي بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي،

مُحقّقاً هدف الناتو البالغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس توافقها مع الحلفاء الغربيين في الحلف، ويجعلها ثالث أكبر دولة مُنفقة على الدفاع عالمياً، بعد الولايات المتحدة والصين، بعد أن كانت في المرتبة التاسعة عالمياً.

اتصلاً بذلك، أصدرت كل من برلين وطوكيو وثائق استراتيجية ترسخ لهذا التحول الذي تجسد في استجاباتهما للحرب القائمة، بالتزامن مع تنامي مصادر التهديدات المختلطة الناجمة عن التقارب الجغرافي، أو العابرة للحدود، وهو ما تمثّل في إصدار الحكومة الألمانية أول استراتيجية للأمن القومي في الرابع عشر من يونيو 2023، تحت عنوان: «الأمن المتكامل لألمانيا»، التي عرفت فيها روسيا بأنها «التهديد الأكثر أهمية في المنطقة الأوروبية الأطلسية» لأول مرة، ويرجع ذلك -وفقاً للاستراتيجية- إلى أن الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا هي «انتهاك صارخ لإعلان الأمم المتحدة المشترك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وميثاق حلف شمال الأطلسي، وللنظام الأمني الأوروبي التعاوني، هدفه هو تدمير سيادة الدولة وسلامة أراضيها وهويتها الثقافية ووجودها السياسي لجار مسالم وتنفيذ سياسة إمبريالية لمناطق النفوذ».

في المقابل، أصدرت إدارة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في السادس عشر من ديسمبر 2022، ثلاث وثائق استراتيجية، هي: استراتيجية الأمن القومي، واستراتيجية الدفاع الوطني، وبرنامج التعزيز الدفاعي، والتي كشفت عن

التحديات الأمنية التي تواجهها اليابان، وآليات التعاطي معها خلال العقد المقبل، بالاعتماد على مقدرات وعناصر القوة الشاملة لليابان، وهو ما يُعد تحولاً جذرياً في نهج البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

واستمراراً لجهود الجانبين في إعادة هيكلة سياساتهما الدفاعية التي اتسمت بالاعتماد على الذات بجانب تقوية التعاون والشراكة الاستراتيجية مع الحلفاء، برز دور وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لمسار التحول، وهو ما تُمثل في توافق واشنطن وبرلين على دعم أوكرانيا عسكرياً، واعتزامهما تزويد كييف بأسلحة ثقيلة، علاوة على منظومة دفاع جوي لتعزيز الدفاع الأوكراني. هذا بجانب ترحيب واشنطن بإعلان اليابان عن استراتيجيتها الدفاعية الجديدة، حيث صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، بأنّ تحسين قدرة الردع لدى اليابان سيجعلها حليفاً أكثر قدرة بالنسبة للولايات المتحدة، وسيعزز التحالف الياباني الأمريكي.

وعليه، بالرغم من أن الحرب الروسية-الأوكرانية تمثل نقطة تحول جذرية بالنسبة للسياسة الدفاعية لكل من ألمانيا واليابان، إلا أنّ التحديات والتهديدات التي يشهدها الجانبان والتي تتجلى في ارتفاع متوسط الأعمار مقابل انخفاض أعداد المواليد، فضلاً عن التحديات الاقتصادية، وتراجع منظومة التصنيع العسكري لاعتمادهما على واشنطن عسكرياً، قد تحد من قدراتهما واستجاباتهما لترجمة هذا التوجه بشكل واقعي .

وواقع الأمر فإنّ التطورات التي أجرتها كلّ من ألمانيا واليابان على سياساتهما الدفاعية تمثل ركيزة لتطور فني سياساتهما الخارجية، سواء بتعزيز علاقات كلّ منهما في محيطها الإقليمي، أو مزيد من الانخراط في القضايا الإقليمية والعالمية. وبعبارة موجزة فإنّ الزيادة المحتملة في الدور الإقليمي لكلّ منهما قد تُمثل -في حدّ ذاتها- تحدياً يُمكن أن يواجه كلّاً منهما، ويُثير من التساؤلات ما يُمكن أن يمثّل موضوعاً لدراسات أخرى ترتبط بفرص تنامي التنافسات مع القوى الإقليمية المختلفة لكل منهما، أو تفرض الرأي العام الداخلي وموقف القوى السياسية داخل كلّ منهما تتطلب تحليلاً وتفسيراً لمدى تجاوبها مع التغيرات المقدّمة في السياسات الدفاعية والأمنية، وإلى أي مدى يمكن أن يتغير هذا التأثير.

• المصادر

1. دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية خلال الفترة 1973-2010، "رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 39-46.
2. من نماذج هذه التعريفات:
 - المفيدة العسكرية هي تعبير عن الآراء ذات الأساس العملي المقررة رسميًا في الدولة عند مسائل التقييم السياسي للحرب المقبلة، عادة كانت أم غير عاجلة، وتقدير طبيعة تلك الحرب، من حيث وسائل الصراع المسلح التي ستستخدم فيها، ومدتها وقوتها ومجالها الجغرافي. بالإضافة إلى إعداد الدولة للحرب من النواحي الاقتصادية والمعنوية والسياسية، وما يتعلق ببناء القوات المسلحة وإعدادها.
 - المفيدة العسكرية هي مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم من الحرب، لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.
 - المفيدة العسكرية هي المبادئ الأساسية التي ترسم القوات العسكرية إجراءاتها العسكرية على ضوءها، من أجل تحقيق أهدافها لكنها تتطلب رأيًا في تطبيقها.
 - المفيدة العسكرية هي تصور الدولة لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصاديًا ومعنويًا، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وطرق إدارة الحرب، اعتمادًا على البنية الاجتماعية للدولة وعلى حالتها السياسية.
 - المفيدة العسكرية هي مجموعة المبادئ والأفكار التي تعتمد عليها دولة ما لتوسيع إستراتيجية عسكرية خاصة بها، بحيث تشكل هذه الإستراتيجية أساسًا صالداً لتحقيق إستراتيجيتها العليا أو القومية.
3. محمد جلاء إدريس، فلسفة الحرب في الفكر الديني الإسرائيلي، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد (18)، 2001، ص 21.
4. Gordon Marshall (ed.), The Oxford Dictionary of Sociology, New York: Oxford University Press, Second Edition, 1998, P. 415.
5. عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية (باختصار من الموسوعة اليهودية)، جنين: مركز المرشد للدراسات والأبحاث، 2005، في: www.palestine-info.net
6. جدير بالذكر أن تصنيف هذه المستويات يعتمد على الخبرة العسكرية الشرقية أو العقيدة الشرقية، بينما وفقا للعقيدة الغربية أو الخبرة العسكرية الغربية فهي تميز بين مستويين فقط، هما: المستوى الإستراتيجي والمستوى العملي الذي يجمع بين النواحي العملية والنواحي التكتيكية.
7. تم الرجوع لعدة مصادر في هذا الجزء، أهمها: كارل فان كلاوفيتز، عن الحرب، ترجمة، تحقيق: سليم الإمامي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص 37-45، وأيضاً: Carl van Clausewitz, Principles of war, translated by Hans W. Gatzke, Stackpole, UK: The Military Service Publishing Company, 1942, Pp 20-55.
8. "What challenges did Germany face after World War One?", BBC, <https://www.bbc.co.uk/bitesize/topics/z94cwmn/articles/zwj9cmn>
9. Eva Silva, "The Weimar Republic: How Did It Allow Hitler's Rise to Power?", The Collector, 21 April 2022, <https://www.thecollector.com/weimar-republic-hitler-rise-to-power/>
10. "The Enabling Act of 23 March 1933", Deutscher Bundestag, Pp 1-2 https://www.bundestag.de/resource/blob/189778/d0f948962723d454c536d24d43965f87/enabling_act-data.pdf
11. Karl Loewenstein, "Dictatorship and the German Constitution: 1933-1937", The University of Chicago Law Review, Vol. 4, No. 4, June 1937, Pp 555-556, <https://www.jstor.org/stable/1596654>
12. David Carlin, "World War II: How Western Leaders Failed to Stop the Nazi Rise", Forbes, 4 September 2019, <https://www.forbes.com/sites/davidcarlin/2019/09/04/world-war-ii-how-western-leaders-failed-to-stop-the-nazi-rise/?sh=4919359624e7>
13. Richard Nelsson, "The Munich Agreement - archive, September 1938", The Guardian, 21 September 2018, <https://www.theguardian.com/world/from-the-archive-blog/2018/sep/21/munich-chamberlain-hitler-appeasement-1938>
14. Richard J Evans, "Why Hitler's grand plan during the second world war collapsed", The Guardian, 8 Sep 2009, <https://www.theguardian.com/world/2009/sep/08/hitler-germany-campaign-collapsed>
15. "The End of WWII and the Division of Europe", Center for European Studies, <https://europe.unc.edu/the-end-of-wwii-and-the-division-of-europe/#:~:text=A%20Divided%20Germany,Soviet%20Union%20in%20the%20east.>

16. "The Tehran Conference, 1943", Archive of the U.S. Department of State. <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/wwii/104429.htm>
17. "The Yalta Conference, 1945", Archive of the U.S. Department of State. <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/wwii/93273.htm>
18. "The Potsdam Conference, 1945", Archive of the U.S. Department of State. <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/wwii/93275.htm>
19. "Directive to Commander in Chief of United States Forces of Occupation Regarding the Military Government of Germany", Office of the Historian, United States Department of State, 26 April 1945. <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1945v03/d351>
20. Gabriella Barber, Emily T. Carlstrom, "The Impact of American Economic Aid on Post-World War II Germany", Senior Theses, Honors College, University of South Carolina, Spring 2020. pP7-9. https://scholarcommons.sc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1324&context=senior_theses
21. "Allied Occupation of Germany, 1945-52", U.S. State Department. <https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/cwr/107189.htm>
22. "History of German-American Relations -1945-1955 - Postwar Germany", U.S. Diplomatic Mission to Germany. <https://usa.usembassy.de/garelations4555.htm>
23. Stephen F. Szabo, "The Past Shapes the Future: The German Constitution at 70", American-German Institute, 23 May 2019. <https://americangerman.institute/2019/05/the-past-shapes-the-future-the-german-constitution-at-70/>
24. "The Establishment of the Bundeswehr", Bundeswehr. <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/establishment-of-the-bundeswehr>
25. James Dobbins, John G. McGinn and Other, America's Role in Nation-Building from Germany to Iraq, RAND Corporation, 2003. P 11. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1753.html
26. Dermot Bradley, "The Bundeswehr and German Reunification, 1955-91", Irish Studies in International Affairs, Vol. 3, No. 4 (1992), Pp 54-56. <https://www.jstor.org/stable/30001797>
27. آية عبد العزيز، أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2023)، ص 68.
28. "History of the Federal Ministry of Defence", The Federal Ministry of Defence. <https://www.bmvg.de/en/history>
29. "The Hardthöhe", The Federal Ministry of Defence. <https://www.bmvg.de/en/history/the-hardthoehe>
30. Dermot Bradley, Op. Cit. Pp 58-60.
31. Bernhard Fleckenstein, "50 Jahre Bundeswehr", Bundeszentrale für politische Bildung, 18 May 2005. <https://www.bpb.de/shop/zeitschriften/apuz/29038/50-jahre-bundeswehr/>
32. Dermot Bradley, Op. Cit. 61.
33. "Constant Change: Reforms of the Bundeswehr", Bundeswehr. <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/reforms-bundeswehr>
34. Bernhard Fleckenstein, Op. Cit.
35. "The Bundeswehr in the Cold War", Bundeswehr. <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/cold-war>
36. elie Tenenbaum, Léo Péria-Peigné, "Zeitenwende: The Bundeswehr's Paradigm Shift", Institut français des relations internationales, No. 116, 29 September 2023. p 59. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/tenenbaum_peria-peigne_zeitenwende_the_bundeswehrs_paradigm_shift_2023.pdf
37. "Two Plus Four Treaty", 10 September 2015. <https://www.deutschland.de/en/topic/politics/germany-europe/two-plus-four-treaty>
38. "Constant Change: Reforms of the Bundeswehr", Op. Cit.
39. "The Bundeswehr becomes an "army of unity"", Bundeswehr. <https://www.bundeswehr.de/en/about-bundeswehr/history/army-of-unity-german-reunification>

40. J.C., "Why Germany's army is in a bad state", The Economist, 9 August 2023. <https://www.economist.com/the-economist-explains/2018/08/09/why-germanys-army-is-in-a-bad-state>
41. Gunther Hellmann, Rainer Baumann, Monika Bösch, Benjamin Herborth and Wolfgang Wagner, "De-Europeanization by Default? Germany's EU Policy in Defense and Asylum", Foreign Policy Analysis, Vol. 1, No. 1 (March 2005), pp 159-160. <https://www.jstor.org/stable/24907284>
42. "Constant Change: Reforms of the Bundeswehr", Op. Cit.
43. Timo Noetzel, Benjamin Schreier, "All the Way? The Evolution of German Military Power", International Affairs, Vol. 84, No. 2 (Mar., 2008), PP 216-217. <https://www.jstor.org/stable/25144762>
44. "Constant Change: Reforms of the Bundeswehr", Op. Cit.
45. Ben Knight, "German military short on equipment", DW, 16 February 2018. <https://www.dw.com/en/german-military-short-on-tanks-for-nato-mission/a-42603112>
46. "Germany's lack of military readiness 'dramatic'", DW, 20 February 2018. <https://www.dw.com/en/germanys-lack-of-military-readiness-dramatic-says-bundeswehr-commissioner/a-42663215>
47. Dr. Hans-Peter Bartels, "Presentation of the 59th Annual Report of the Parliamentary Commissioner for the Armed Forces", 20 February 2018, Pp 1-2. https://www.bundestag.de/resource/blob/561892/11b19b85b8c03373ebb61f8c873c3228/statement_annual_report_2017-data.pdf
48. "Safeguarding National Interests – Assuming International Responsibility – Shaping Security Together", Defence Policy Guidelines, German Ministry of Defence, 27 May 2011. Pp1-2. <https://www.files.ethz.ch/isn/157024/germany%20engl.pdf>
49. آية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 153-152.
50. المرجع السابق، ص 142-141.
51. آية عبد العزيز، "تقليص القوات الأمريكية في ألمانيا.. عثرة جديدة في العلاقات الأمنية عبر الأطلسي"، المرصد المصري، 21 يونيو 2020. <https://marsad.ecss.com.eg/33176>
52. آية عبد العزيز، "ما بعد ميركل: هل تقود البراجماتية مسار العلاقات الأمريكية-الألمانية؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 أغسطس 2021. <https://ecss.com.eg/15715>
53. Eskil Jakobsen, Minna Ålander and Øyvind Svendsen, "Germany's Zeitenwende in foreign and security policy: Domestic developments and alliance dynamics after one year", Norwegian Institute of International Affairs, 26 April 2023. <https://www.nupi.no/en/publications/cristin-pub/germany-s-zeitenwende-in-foreign-and-security-policy-domestic-developments-and-alliance-dynamics-after-one-year>
54. Sophia Besch, Sarah Brockmeier, "Waking a Sleeping Giant: What's Next for German Security policy", War on the Rocks, 9 March. <https://warontherocks.com/2022/03/waking-a-sleeping-giant-whats-next-for-german-security-policy/>
55. "البوندستاغ يوافق على إرسال أسلحة ثقيلة لأوكرانيا وموسكو تحذر"، دويتشه فيله، 24 أبريل 2022. <https://cutt.us/49yp2>
56. "تقارير إعلامية: ألمانيا توافق على تسليم دبابات ليوبارد إلى أوكرانيا"، دويتشه فيله، 24 يناير 2023. <https://cutt.us/09vW8>
57. (Élie Tenenbaum, Léo Péria-Peigné, Op. Cit. p 18.
58. "برلين تتخلى عن تحفظها وتوافق على إرسال دبابات لأوكرانيا"، دويتشه فيله، 24 أبريل 2022. <https://cutt.us/cpYFY>
59. "دعم الغرب إلى أوكرانيا.. عرض لأهم نقاط التدريب والأسلحة"، سكاي نيوز عربية، 11 أكتوبر 2023. <https://cutt.us/H7MKw>
60. Stijn Mitzer and Joost Oliemans, "Fact Sheet On German Military Aid to Ukraine", Oryx, 1 September 2022. <https://www.oryxspioenkop.com/2022/09/fact-sheet-on-german-military-aid-to.html>
61. Lidia Gibadło, Justyna Gotkowska, "Germany's first national security strategy: the minimal consensus", Centre for Eastern Studies (OSW), 26 June 2023. <https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/osw-commentary/2023-06-26/germanys-first-national-security-strategy-minimal-consensus>

62. "Robust. Resilient. Sustainable. Integrated Security for Germany", National Security Strategy, The Federal Foreign Office, June 2023. P 22. <https://www.nationalesicherheitsstrategie.de/National-Security-Strategy-EN.pdf>
63. "Robust. Resilient. Sustainable. Integrated Security for Germany". pp 30-32. <https://www.nationalesicherheitsstrategie.de/National-Security-Strategy-EN.pdf>
64. آية عبد العزيز، "تعزيز الجاهزية.. ألمانيا تفقد مناورات التناو في بحر البلطيق"، المركز المصري للمفكر والدراسات الاستراتيجية، 13 سبتمبر 2023. <https://ecss.com.eg/36633>
65. "درع السماء" يفجر الخلافات بين دول أوروبية على الأرض"، سكاي نيوز عربية، 3 يوليو 2023. <https://cult.us/soBHN>
66. "For as long as it takes: Germany's support for Ukraine", Federal Foreign Office, 21 March 2023. <https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/laenderinformationen/ukraine-node/ukraine-solidarity/2513994>
67. Liana Fix, "A More Strategic German Foreign Policy?", Council on Foreign Relations, 27 July 2023. <https://www.cfr.org/in-brief/more-strategic-german-foreign-policy>
68. Élie Tenenbaum, Léo Péria-Peigné, Op. Cit. Pp 28-30.
69. مرفت صبيح غالي، الاقتصاد الياباني في ظل الاحتلال الأمريكي 1945-1952، مجلة المؤرخ المصري، العدد 60، يناير 2022، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص 517-518. https://ehjc.journals.ekb.eg/article_234383_337339ba281cec3129b1f2993bea9c78.pdf
70. خالد عبد التمنال التيلمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1952، مجلة مداد الأدب، العدد 12، العراق، ص ص 529-525. <https://www.iasj.net/iasj/download/4da114dfc268c53>
71. وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة اليابانية الخارجية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، 2008، ص ص 24-25.
72. فوزي درويش، اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي، مكتبة الإسكندرية، الطبعة الثالثة 1994، ص ص 197-192.
73. فوزي درويش، مرجع سابق، ص 199.
74. خالد عبد التمنال التيلمي، مرجع سابق، ص 536.
75. Musashi Katsuhiro, The Self Defense Forces law and its historical changes, Cambridge Scholars Publishing, 2019. P 14. <https://www.cambridgescholars.com/resources/pdfs/978-1-5275-3351-6-sample.pdf>
76. Lindsay Maizland and Nathanael Cheng, the U.S. - Japan Security Alliance, 20-6-2023. <https://www.cfr.org/backgrounders/us-japan-security-alliance>
77. إميل أمين، اليابان... انتهى زمن التباوهات العسكرية، 12-3-2022. <https://rb.gy/3yhtml>
78. John T. Deacon, Japan's nuclear dilemmas in a challenging new era, 1-6-2023. <https://www.eastasiaforum.org/2023/06/01/japans-nuclear-dilemmas-in-a-challenging-new-era/>
79. Michael Green, The US-Japan Alliance: A Brief Strategic History, the Association for Asian Studies, Volume 12:3, winter 2007. <https://www.asianstudies.org/publications/ea/archives/the-us-japan-alliance-a-brief-strategic-history/>
80. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ص 225-226.
81. Michael Green, ibid.
82. Lindsay Maizland and Nathanael Cheng, ibid.
83. THE GUIDELINES FOR JAPAN-U.S. DEFENSE COOPERATION, 23\9\1997. https://warp.da.ndl.go.jp/info:ndljp/pid/11591426/www.mod.go.jp/e/d_act/us/anpo/pdf/19970923.pdf
84. Michael Green, ibid.
85. Paul Kallender-Umez, Japanese Legislation Frees Military to Assist Allies, Defense news. <https://www.defensenews.com/home/2015/09/27/japanese-legislation-frees-military-to-assist-allies/>

86. Lindsay Maizland and Nathanael Cheng , ibid.
87. OFFICE OF THE SECRETARY OF DEFENSE, 2019 MISSILE DEFENSE REVIEW, USA, P 76. <https://media.defense.gov/2019/Jan/17/2002080666/-1/-1/1/2019-MISSILE-DEFENSE-REVIEW.PDF>
88. واشنطن تبيع 105 مقاتلات أف-35- الشبح لليابان، سكاي نيوز عربية. <https://shorturl.at/exEU7>
89. أيمن سمير، واقعية "كيشيدا": المسارات الجديدة للتحالف بين اليابان والولايات المتحدة، مركز المستقبل، 2023-9-2. <https://rb.gy/6sp4t>
90. Lindsay Maizland and Nathanael Cheng , ibid.
91. Jennifer Lind, Japan Steps Up, Foreign Affairs, 23-12-2022. <https://www.foreignaffairs.com/japan/japan-steps>
92. CFR.org Editors, North Korea's Military Capabilities, 28\6\2022. <https://www.cfr.org/backgrounder/north-korea-nuclear-weapons-missile-tests-military-capabilities>
93. Ministry of Foreign Affairs of Japan, Abductions of Japanese Citizens by North Korea. <https://www.mofa.go.jp/files/000433596.pdf>
94. Anna Fifield, David Nakamura and Seung Min Kim, Trump accepts invitation to meet with North Korean leader Kim Jong Un. https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/north-korean-leader-kim-jong-un-has-invited-president-trump-to-a-meeting/2018/03/08/021cb070-2322-11e8-badd-7c9f29a55815_story.html
95. Chang May Choon, US says it is working with S. Korea and Japan on coordinated approach towards N. Korea. <https://www.straitstimes.com/asia/east-asia/us-says-working-with-allies-s-korea-and-japan-on-coordinated-approach-towards-n-korea>
96. Robert Ward and Yuka Koshino, ASIA-PACIFIC REGIONAL SECURITY ASSESSMENT 2023.CHAPTER 5: Japan Steps Up: Security and Defence Policy Under Kishida, The International Institute for Strategic Studies(IISS). <https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/asia-pacific-regional-security-assessment-2023/aprsa-chapter-5/>
97. Kristen Gunness and Phillip C. Saunders, Averting Escalation and Avoiding War: Lessons from the 1995-1996 Taiwan Strait Crisis, National Defense University Press, China Strategic Perspectives 17. <https://ndupress.ndu.edu/Media/News/Article/3253814/averting-escalation-and-avoiding-war-lessons-from-the-19951996-taiwan-strait-cr/>
98. Sheila A. Smith, A Sino-Japanese Clash in the East China Sea, <https://www.cfr.org/report/sino-japanese-clash-east-china-sea>
99. JOSEPH S. NYE, JR. Obama's Pacific Pivot, <https://www.project-syndicate.org/commentary/obama-s-pacific-pivot-2011-12?barrier=accesspaylog>
100. SWI swissinfo. <https://shorturl.at/dprwZ> بايدن يجدد التحالف "الرباعي" مع اليابان والهند وأستراليا في تحد للصين.
101. KYODO NEWS, Japan, U.S. defense chiefs affirm cooperation over Taiwan emergency. <https://english.kyodonews.net/news/2021/03/ce08e08bd25f-japan-us-defense-chiefs-affirm-cooperation-over-taiwan-emergency.html>
102. Robert Ward and Yuka Koshino, IBID.
103. (سحر محمد، مستقبل العلاقات الروسية اليابانية في ضوء الأزمة الأوكرانية، 2022\7\13. <https://shorturl.at/lqr67>
104. Tomohiko Satake, How Japan's Russia policy changed after Ukraine, 24\6\2022. <https://www.eastasiaforum.org/2022/06/24/how-japans-russia-policy-changed-after-ukraine>
105. Elizabeth Teague, Russia's Constitutional Reforms of 2020, 25\8\2020. https://brill.com/view/journals/rufo/5/3/article-p301_3.xml?language=en
106. الشرق الأوسط، القواعد العسكرية الأميركية تنير استياء سكان أوكلانوا اليابانية. <https://shorturl.at/jpyAB>
107. الشرق الأوسط، مرجع سابق.
108. Jon Mitchell, NCS CASE FILES REVEAL UNDISCLOSED U.S. MILITARY SEX CRIMES IN OKINAWA, <https://theintercept.com/2021/10/03/okinawa-sexual-crimes-us-military/>
109. Linda Sieg , Japan to push ahead with U.S. base relocation despite Okinawa referendum result. <https://www.reuters.com/article/us-japan->

okinawa/japan-to-push-ahead-with-u-s-base-relocation-despite-okinawa-referendum-result-idUSKCN1QE06Q

110. Congressional Research Service, The U.S.-Japan Alliance, 13-6-2019 p 22. <https://sgp.fas.org/crs/row/RL33740.pdf>
111. ELLEN MITCHELL, US, Japan extend cost-sharing pact for hosting American troops, 2-17-2021. <https://thehill.com/policy/defense/539290-us-japan-extend-cost-sharing-pact-for-hosting-american-troops/>
112. Lindsay Maizland and Nathanael Cheng, ibid.
113. Juliet Hindell, The Power of Tomodachi: U.S. Military's Humanitarian Efforts Cemented An Alliance, 21-11-2011. <https://japansocietyny.blogspot.com/2011/11/operation-admiral-patrick-m-walsh.html>
114. Sheila A. Smith, How Japan Is Upgrading Its Military, Council on Foreign Relations, 24-2-2021. <https://www.cfr.org/in-brief/how-japan-upgrading-its-military>
115. MASAYA KATO, Japan targets record defense spending in new 5-year plan, 8-12-2018. <https://asia.nikkei.com/Politics/Japan-targets-record-defense-spending-in-new-5-year-plan>
116. Tim Kelly and Ju-min Park, With an eye on China, Japan's ruling party makes unprecedented defence spending pledge, 31-10-2021. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/with-an-eye-china-japans-ruling-party-makes-unprecedented-defence-spending-2021-10-31/>
117. (ضياء نوح، مؤشرات مهمة.. لماذا تعزز اليابان من قدراتها الهجومية في هذا التوقيت؟، القاهرة الإخبارية، 16-12-2022. <https://shorturl.at/rslJU>)
118. C. Raja Mohan, For Japan, 'Ukraine is the Future of Asia', 13\4\2023. <https://foreignpolicy.com/2023/04/13/japan-china-russia-kishida-xi-putin-europe-geopolitics-strategy/>
119. Julian Ryall, Japan to expand Djibouti base despite decline in piracy, 11-19-2018. <https://www.dw.com/en/japan-to-expand-djibouti-base-despite-decline-in-piracy/a-46356825>
120. Giulio Pugliese, Japan Responds to Russia's War: Strong Solidarity with Ukraine with an Eye on China, 5\3\2022. <https://www.iai.it/en/pubblicazioni/japan-responds-russias-war>
121. Melissa Mahoney, Japan's decisiveness toward Russia and Ukraine, 27\5\2022. <https://www.eastasiaforum.org/2022/05/27/japans-decisiveness-toward-russia-and-ukraine>
122. Bruno Surdel, The war in Ukraine from the Japanese perspective. <https://csm.org.pl/the-war-in-ukraine-from-the-japanese-perspective/>
123. أميل أمين، مرجع سابق.
124. James D.J.Brown, The China Factor: Explaining Japan's Stance on Russia's Invasion of Ukraine, 28\02\2023. <https://carnegieendowment.org/politika/89156>
125. Japan Continues to Stand with Ukraine, 14/04/2023. https://www.japan.go.jp/kizuna/2023/04/japan_continues_to_stand_with_ukraine.html
126. وزير الخارجية الياباني على خطى مجموعة السبع... يزور كييف ويبحث إعادة إعمار أوكرانيا، صحيفة الشرق الأوسط، 9\9\2023.
127. Yuka Koshino, Japan's transformational national-security documents, The International Institute for Strategic Studies, 21-12-2022. <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2022/12/japans-transformational-national-security-documents#:~:text=On%2016%20December%202022%2C%20the,and%20the%20Defense%20Buildup%20Program>
128. National Security Strategy of Japan, 12\2022, pp 8-10. <https://www.cas.go.jp/jp/siryou/221216anzenhoshou/nss-e.pdf>
129. Ministry of Defense, NATIONAL DEFENSE STRATEGY, 16-12-2022, PP 10-11. <https://www.mod.go.jp/j/approach/agenda/guideline/strategy/pdf/strategy-en.pdf>
130. الشرق نيوز، اليابان ترصد نحو 333 مليار دولار للإنفاق الدفاعي في 5 سنوات، 12 2 - 2022. <https://rb.gy/21ggr>
131. Yuka Koshino, IBID

132. JESSE JOHNSON, Japan seeks record ¥7.7 trillion defense budget as buildup continues, 31-8-2023. <https://www.japantimes.co.jp/news/2023/08/31/japan/politics/japan-defense-budget-request-2024/>
133. The Sankei Shimbun, Japan Defense Ministry to Acquire 1500 Long-Range Missiles, 22-9-2022. <https://japan-forward.com/japan-defense-ministry-to-acquire-1500-long-range-missiles/>
134. Yuka Koshino, IBID.
135. NATIONAL DEFENSE STRATEGY, IBID.
136. The White House, Statement by National Security Advisor Jake Sullivan on Japan's Historic National Security Strategy, 16-12-2022. <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/12/16/statement-by-national-security-advisor-jake-sullivan-on-japans-historic-national-security-strategy/>
137. Prime Minister's Office, 10 Downing Street, Ministry of Defence, and The Rt Hon Rishi Sunak, Joint Leaders' Statement: UK-Italy-Japan: 9 December 2022. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1122833/Joint_Statement_from_Prime_Ministers_of_UK_Italy_and_Japan..pdf
138. أيمن سمير، مرجع سابق.
139. Department of Foreign Affairs and Trade, Australia-Japan Joint Declaration on Security Cooperation, <https://www.dfat.gov.au/countries/japan/australia-japan-joint-declaration-security-cooperation>
140. نوران عوضين، إحياء الدور: اليابان و"الدبلوماسية الواقعية لعصر جديد"، 2023\5\18. <https://ecss.com.eg/34148>
141. YOSHITAKA ISOBE, Survey: Record 64% of Japanese want national defense bolstered, 2-5-2022. <https://www.asahi.com/ajw/articles/14612368>
142. الشرق نيوز، قوة اليابان العسكرية الجديدة تصعد من أحد مصانع هيروشيما، 2023-5-23. <https://rb.gy/j3zhx>
143. Jon Harper, Japan's Defense Industry Faces Challenges as China Threat Looms, 6\12\2021. <https://www.nationaldefensemagazine.org/articles/2021/6/21/japans-defense-industry-faces-challenges-as-china-threat-looms>
144. شركات السلاح الغربية تنقل مراكز عملياتها في آسيا إلى اليابان، الشرق، 2023\8\30. <https://shorturl.at/lvFMT>
145. JEFFREY W. HORNUNG AND CHRISTOPHER B. JOHNSTONE, JAPAN'S STRATEGIC SHIFT IS SIGNIFICANT, BUT IMPLEMENTATION HURDLES AWAIT, 27\1\2023. <https://warontherocks.com/2023/01/japans-strategic-shift-is-significant-but-implementation-hurdles-await>
146. اليابان سجلت انخفاضاً غير مسبوق في عدد السكان خلال 2022، صحيفة الشرق الأوسط، 2023\7\26. <https://shorturl.at/pxOR9>
147. دراسة: ثلث الفتيات اليابانيات في سن 18 قد لا يتجنبن في المستقبل، صحيفة الشرق الأوسط، 2023\8\30. <https://shorturl.at/ejnDF>
148. انخفاض عدد سكان اليابان إلى مستوى قياسي، صحيفة الشرق الأوسط، 2023\7\26. <https://shorturl.at/cKY07>
149. كيف ينظر اليابانيون إلى زيادة الإنفاق الدفاعي؟ الشرق، 2023\5\7. <https://shorturl.at/eADG7>
150. Congressional Research Service, Japan-U.S. Relations: Issues for Congress, 6\1\2023. PP 34-38. <https://sgp.fas.org/crs/row/RL33436.pdf>



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتماماً خاصاً بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عدد من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي: أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانياً- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسليح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثاً- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تمكس الأجنحة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقاً لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالم، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.



جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة

+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

Facebook Twitter Instagram YouTube /ecsstudies



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

